أربعة شروح لمتن غرامي صحيح

الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح

لمحمد الأمير المالكي
المتوفى سنة 1232 هـ
ومعه حاشيته المسماة
البيان والتوضيح
لما استغلق من مبهمات الشرح المليح
لهشام بن محمد الحسني



شرح منظومة ابن فرح

للحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي
المتوفى سنة 744 هـ



زوال الترح شرح منظومة ابن فرح

لبدر الدين بن جماعة الكناني
المتوفى سنة 879 هـ



شرح منظومة ابن فرح

للحافظ ابن قطلوبغا الحنفي
المتوفى سنة 879 هـ

اعتنى بها وحققها
هشام بن محمد حيجر الحسني
خريج دار الحديث الحسنية



أربعة شروح لمتن غرامي صحيح

1

الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح

لمحمد الأمير المالكي

المتوفى سنة 1232

ومعه حاشيته المسماة البيان والتوضيح

لما استغلق من مبهمات الشرح المليح

لهشام بن محمد الحسني

2

شرح منظومة ابن فرح

للحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي

المتوفى سنة 744هـ

3

زوال الترح شرح منظومة ابن فرح

لبدر الدين بن جماعة الكناني

المتوفى سنة 879 هـ

4

شرح منظومة ابن فرح

للحافظ ابن قطلوبغا الحنفي

المتوفى سنة 879 هـ

اعتنى بها وحققها

هشام بن محمد حيجر الحسني

خريج دار الحديث الحسنية

كان الله له



صيدا - بيروت



صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة العصرية

الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥

تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١

بيروت - لبنان

• الدار النموذجية

الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥

تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١

بيروت - لبنان

• المطبعة العصرية

بوليفار نزيه البزري - ص.ب: ٢٢١

تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١

صيدا - لبنان

الطبعة الأولى

٢٠١٠م - ١٤٣١هـ

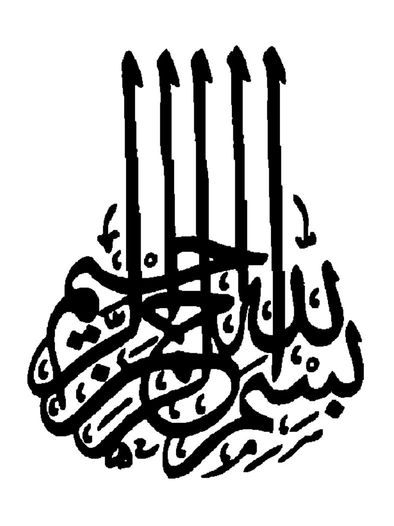
E. Mail

alassrya@terra.net.lb

alassrya@cyberia.net.lb

موقعنا على الإنترنت

www.almaktaba-alassrya.com


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد للَّه واصل من انقطع عليه بجميل آلائه، مُدْرج من صحَّ غرامُه فيه في سَنَد الخُلَّصِ من أوليائه، أشهد أن لا إله إلا هو وحده لَا شريك له، عزَّ في حكمه وتفرَّدَ في عليائه، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله المختار من علية رسله وأنبيائه، صلَّى اللَّه عليه وعلى آله وصحبه صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم لقائه.

﴿رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾ [سورة الإسراء: 80].

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ۝ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾ [سورة طه: 25 - 28].

بِكَ اسْتَعَنْتُ إِلهِي عَاجِزاً فَأَعِنْ ... أَبْغِي رِضَاكَ فَأَسْعِفْنِي بِأَطْيَبِهِ
فَإِنْ تُعِنْ ثَعْلَباً يَسْطُو عَلَى أَسَدٍ ... أَوْ تَخْذِلِ اللَّيْثَ لاَ يَقْوَى لِثَعْلَبِهِ
وَإِنَّنِي عَالِمٌ ضَعْفِي وَلاَ عَمَلٌ ... عِنْدِي يُفِيدُ وَلاَ عِلْمٌ أَصُولُ بِهِ
وَرَأْسُ مَالِي جَاهُ المُصْطَفَى فَبِهِ ... أَدْعُوكَ رَبِّي أَيِّدْنِي لَهُ وَبِهِ

وبعدُ:

فإنه «لمَّا كانت السُّنَّة الوحي الثاني بعد المُتشابه المثاني، وجب على كل ذي لبٍّ حفظها وذكرها وتعليمها ونشرها، ومن المعين على ذلك: معرفة أوضاع اصطلح عليها حملتها، ورسوم بيّنها نقلتها»[1]، وهو ما أضحى علماً قائماً بذاته يسمّى علم مصطلح الحديث.

وقد ألّف العلماء التصانيف الكثيرة في هذا العلم، من مبسوط ومتوسط ومختصر، ومنثور ومنظوم.

---

(1) مقتبس من كلام العلاّمة الزركشي في مقدمة نكته على ابن الصلاح (1/ 8).

ومن جملة ما ألّف في ذلك: هذه المنظومة الغزلية لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن فرح الإشبيلي الشافعي رحمه اللَّه تعالى، والتي وضعها ـ رحمه اللَّه ـ على نظام فريد، وطراز بديع، لم يسبق إليه، حيث ساق فيها كثيراً من ألقاب الحديث ومصطلحاته في قالب غزلي رقيق، وقد تلقاها عنه العلماء بالقبول والاستحسان، لبديع وضعها، وسلاسة لفظها. قال تلميذه الحافظ الذهبي رحمه اللَّه:

«وله قصيدة مليحة غزلية في صفات الحديث سمعتها منه، أولها:

غرامي صحيح والرجاء فيك معضلِ وحزني ودمعي مرسل ومسلسل

وهي عشرون بيتاً، سمعها منه شيخانا: الدمياطي، واليونيني سنة بضع وستين، وسمع منه: البرزالي، والمقاتلي، والنابلسي، وأبو محمد بن أبي الوليد، وكان من ألزم الطلبة له». انتهى.

وقال عنها أيضاً العلاّمة التاج السبكي رحمه اللَّه تعالى: «قصيدة بليغة، جامعة لغالب أنواع الحديث».

[شروح القصيدة الغزلية]:

وقد شرحها عدد كثير من العلماء كما قال العلاّمة المقري رحمه اللَّه: «شرح هذه القصيدة جماعة من أهل المشرق والمغرب يطول تعدادهم، وهي وحدها دالة على تمكن الرجل». انتهى.

قلتُ: فممن شرحها:

- **ابن عبد الهادي**: محمد بن أحمد الحافظ المتوفى عام 744هـ، وقد طبعت ضمن «مجموع رسائل ابن عبد الهادي».
- **ابن قنفذ القسمطيني**: أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، المتوفى عام 809هـ واسم شرحه: «شرف الطالب في أسنى المطالب».
- **ابن جماعة**: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة الشافعي، المتوفى سنة 819هـ. واسم شرحه «زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح». وقد طبعت بمدينة ليدن بمطبعة بريل سنة 1885م.
- **ابن قطلوبغا**: المتوفى سنة 879هـ، وهي مأخوذة من شرحي الحافظ ابن عبد الهادي والعلاّمة ابن جماعة الكناني، كما صرح هو بذلك في مقدمته.

- **التتائي**: محمد بن إبراهيم بن خليل المالكي، المتوفى سنة 937هـ، ذكره في الرسالة المستطرفة.
- **القرافي**: يحيـى بن عبد الرحمن الأصفهاني القرشي المتوفى سنة 960هـ، وقد طبع مع حاشية عليه للشيخ إبراهيم البرماوي الأزهري.
- **بدر الدين الكرخي**: محمد بن محمد الشافعي، المتوفى عام 1006هـ، له شرح على المنظومة، ذكره في خلاصة الأثر.
- **السفاريني** محمد بن أحمد النابلسي الحنبلي المتوفى عام 1188هـ، وسمّى شرحه «الملح الغرامية على منظومة ابن فرح اللامية»، وهو مطبوع.
- **الأمير المالكي**: محمد بن محمد بن أحمد المتوفى سنة 1232هـ.
- **الكتاني**: محمد عبد الحي بن عبد الكبير المتوفى سنة 1382هـ، وسمّاه بـ«المخبر الفصيح عن أسرار غرامي صحيح».

[هذا الكتاب]:

وقد ارتأيت أن أجمع ما وقفت عليه من شروح لهذه القصيدة، فجاء ـ بحمد اللّه ـ هذا الكتاب، الذي ضم بين دفّتيه أربع رسائل في شرحها، وهي:

الرسالة الأولى: **شرح العلاّمة الأمير المالكي**، وقد جعلته أولاً وإن كان التاريخ يقتضي جعله آخراً؛ لأنه أوفى هذه الشروح الأربعة وأوسعها، ولذا قدمته، وحشّيت عليه بحاشية تبسّط معانيه، وتفصل مجمله، وتكشف غامضه، وسميتها **بالبيان والتوضيح لما استغلق من مبهمات الشرح المليح**.

وقد اعتمدت في ضبط نص المخطوط على نسخة نفيسة من مخطوطات الأزهر الشريف تحت رقم 309816، عدد الأوراق: 20 ورقة. وعليها تمليك، وقد نقلت من نسخة المؤلف مكتوبة بخط محمد عتيم السمّان، في غرة جمادى الأول سنة ثماني عشرة ومائتين وألف 1218 من الهجرة النبوية المباركة.

الرسالة الثانية: **شرح منظومة ابن فرح للحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي**، وقد طبعت ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي، وقد اعتمدت في ضبط نصها على نسخة مخطوطة من مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض، وهي نسخة حسنة ضمن مجموع، رقمها 7525/ 1م، خطها نسخ معتاد، عدد أوراقها 8 صفحات. وأيضاً بالاعتماد على النص المطبوع ومقارنته بالمخطوط.

الرسالة الثالثة: زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح لابن جماعة الكتاني، وقد اعتمدت في ضبطها على النسخة المطبوعة بمدينة ليدن بمطبع بريل سنة 1885م.

الرسالة الرابعة: شرح الحافظ ابن قطلوبغا، وقد اعتمدت فيه على نسخة مخطوطة من مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض، وهي نسخة حسنة، رقمها 2184 خطها نسخ معتاد، عدد أوراقها 8. بخط محمد درويش بن أحمد.

وقد قدمت لهذه الشروح الأربعة بترجمة موجزة للناظم الحافظ ابن فرح الإشبيلي الشافعي رحمه اللّٰه تعالى، ثم وضعت نص النظم مضبوطاً بالشكل التام، وقدَّمتُ لكل شرح بترجمة موجزة لمصنفه.

وفي الختام، فهذا جهد المُقِل، وعذر غير المُخِل، واللّٰه أسأل سؤال عبد بادي العجز والكلال، وأرتجيه رجاء متضرع بباب كرمه والنوال، وألجأ إليه مستشفعاً بحبيبه سيدنا محمد سيد ولد آدم في يوم لا بيع فيه ولا خلال، أن يتقبله مني في صالح الأعمال، ويجعلني به من المقربين أهل الكمال.

والخير أردتُ، وما توفيقي إلا باللّٰه عليه توكلت وإليه أنيب، وصلى اللّٰه وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد للّٰه رب العالمين.

ترجمة ناظم القصيدة الغزلية
ابن فرح الإشبيلي

قال الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام (52/ 383ـ 384):

أحمد بن فرح بن أحمد بن محمد الإمام، الحافظ، الزاهد، بقية السلف، شهاب الدين، أبو العباس اللخمي، الإشبيلي الشافعي. ولد في ثالث ربيع الأول سنة خمس وعشرين وستمائة بإشبيلية، وأُسِرَ في أخذ الفرنج إشبيلية سنة ست وأربعين، وخلصه الله، وقدم الديار المصرية سنة بضع وخمسين، فتفقه بها على الشيخ عز الدين بن عبد السلام قليلاً وسمع منه، ومن شيخ الشيوخ شرف الدين الأنصاري الحموي، والمعين أحمد بن زين الدين، وإسماعيل بن عزون، والنجيب بن الصيقل، وابن علاق، وطائفة. وبدمشق من: شيخ الوقت ابن عبد الدائم، وعمر الكرماني، وفراس العسقلاني، وخلق. وعني بالحديث وأتقن ألفاظه ومعانيه، وفقهه، حتى صار من كبار الأئمة، وذلك مضاف إلى ما فيه من الورع والصدق والنسك والديانة والسمت الحسن والتعفف، وملازمة الاشتغال، والإفادة. وكان فقيهاً بالشامية، وبها يسكن، وله حلقة للإشغال بكرة بجامع دمشق. عرضت عليه مشيخة دار الحديث النورية فامتنع. وكان رجلاً مهيباً، مديد القامة، يعتمّ بكر وهو بزي الصوفية. سمعت عليه واستفدت منه. وله قصيدة مليحة غزلية في صفات الحديث، سمعتها منه، أولها:

غرامي صحيح والرجاء فيك مُعْضِل وحُزني ودمعي مرسَل مسَلسَلُ

وهي عشرون بيتاً سمعها منه شيخانا: الدمياطي، واليونيني سنة بضع وستين. وسمع منه: البرزاني، والمقاتلي، والنابلسي، وأبو محمد ابن أبي الوليد وكان من ألزم الطلبة له. وكان مقيماً بالشامية، ولم يسلم بظاهر البلد مكان سواها، فلما اشتد به الإسهال دخل البلد للتداوي، فأقام يومين وعبر إلى الله تعالى بتربة أم الصالح في ليلة الأربعاء تاسع جمادى الآخرة. وشيعه الخلق إلى مقابر الصوفية.

نص المنظومة

صورة لمخطوط نص المنظومة

نص المنظومة

1 ـ غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيكَ مُعْضَلُ وَحُزْنِي وَدَمعِي مُرْسَلٌ، وَمُسَلْسَلُ
2 ـ وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ وَذُلِّيَ أجْمَلُ
3 ـ وَلا حَسَنٌ إلاَّ سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةً يُمْلَى عليَّ فَأنْقُلُ
4 ـ وَأمْرِيَ مَوْقُوفٌ عَليكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أحَدٍ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ
5 ـ وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إلَيْكَ لَكُنْتَ لِي عَلَى رَغْمِ عُذَّالِي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ
6 ـ وَعَذْلُ عَذُولِي مُنكَرٌ لاَ أسِيغُهُ وَزُورٌ، وتَدْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ
7 ـ أُقَضِّي زَمَانِي فِيكَ مُتَّصِلَ الأسَى وَمُنْقَطِعاً عَمَّا بِهِ أتَوَصَّلُ
8 ـ وَهَا أنَا في أكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ تُكَلِّفُنِي مَا لاَ أطِيقُ فَأحْمِلُ
9 ـ وَأجْرَيتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجا وَمَا هِيَ إلاَّ مُهْجَتِي تَتَحَلَّلُ
10 ـ فَمتَّفِقٌ جِسمِي وَسُهْدِي وَعبرتِي وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي المُبَلْبَلُ
11 ـ وَمُؤتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي وَلوْعَتِي وَمخْتَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ آمَلُ
12 ـ خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْنَداً، وَمُعَنْعَناً فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ
13 ـ وَذِي نُبَذٌ مِنْ مُبْهَمِ الحُبِّ فَاعْتَبِرْ وَغَامِضُهُ إنْ رُمْتَ شَرْحاً أطْوَلُ
14 ـ عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ وَمَشْهُورُ أوْصَافِ المُحِبِّ التَّذَلُّلُ
15 ـ غَرِيبٌ يُقَاسِي البُعْدَ عَنْكَ وَمَا لَه وحَقِّكَ عَنْ دَارِ الْقِلَى مُتَحَوَّلُ
16 ـ فَرِفْقاً بِمَقْطُوعِ الوَسائِلِ ما لَهُ إلَيْكَ سَبِيلٌ لاَ وَلاَ عنْكَ مَعْدِلُ
17 ـ فَلا زِلْتَ فِي عِزٍّ مَنِيعٍ وَرِفْعَةٍ وَلاَ زِلْتَ تَعْلُو بالتَجَنِّي فَأنْزِلُ
18 ـ أُوَرِّي بِسُعدَى وَالرَّبَابِ وزيْنَبٍ وَأنْتَ الذِي تُعْنَى وأنْتَ المُؤَمَّلُ
19 ـ فَخُذْ أوَّلاً مِنْ آخرٍ ثُمَّ أوَّلاً مِنَ النِّصْفِ مِنْهُ فَهوَ فِيهِ مُكَمَّلُ
20 ـ أبَرُّ إذَا أقْسَمْتُ أنِّي بِحُبِّهِ أهِيمُ وَقَلْبِي بالصبابة مُشْعَلُ

1

الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح

للأمير المالكي

ومعه حاشيته المسماة

البيان والتوضيح
لما استغلق من مبهمات الشرح المليح

لهشام بن محمد الحسني
خريج دار الحديث الحسنية
- كان الله له -

وقف [illegible] السيد صالح [illegible] هذا الكتاب
[illegible] النسب المعروف على أهل العلم ومقره
زاوية العدوي [illegible]

هذا الشرح المليح على مقدمة
غرامي صحيح لشيخنا
العمدة العلامة
فريد عصره شيخنا
محمد الأمير
عفا الله عنه
آمين

لشرح بدا في غاية الحسن ساطعا
ينير سناه في الدياجي لمظلم
لأوحد دهره شيخنا وملاذنا
أمير بدا في كل علم معلم

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول موقوف هوله الخطير عبدالله وابن عبده
محمد الامير اللهم رفعت لك يدي في تحمل حمدك فانا
اضعف عن ادايه وصل بصلاة وسلام على من
شدت له مطايا صحيح الزام محمد واله واوليائه اما
بعد فلما كانت بطالة مقدم الحج عمر ادام الله
حفظها اردت ان اتذكر مع الاخوان قصيدة غرامي صحيح
في محل خوفا من البطالة والكسل واخدمها بتقييد
بين بين متعرضا للمعنيين فاقول فوايد
الاولى في تعريف الناظم هو الامام الحافظ شهاب
الدين ابو العباس احمد بن فرح بالحا المهملة بن احمد
ابن محمد اللخمي الاشبيلي نسبة لاشبيلية مدينة بالاندلس
منها انه خير للمنقول عنه في الفية العراقي في اخر ترجمة
نقل الحديث من الكتب المعتمدة الشافعي ولد سنة
خمس وعشرين وستماية واسره الافرنج سنة ست
واربعين وتخلص منهم فورد الديار المصرية سنة سبع
وخمسين وتفقه بها على الشيخ عز الدين بن عبد
السلام قليلا ثم صار الى دمشق واعتنى بالحديث
حتى صار من ايمة مع الديانة والورع وحسن السمت

والعبادة

صورة الصفحة الثانية من المخطوط

القصيدة فليس حصل بها المراد ذكر الفاظ نورية

فاندرج الفاظ المصطلح قال [illegible]

[illegible]

اقول يعني خذ اللفظ الاول من البيت الاخير

ثم الاول من نصفه فاسم محبوبه فيما اخذته

بقطع النظر عن هيئته في النظم فهو ابراهيم ويحتمل

ان المراد خذ اخذا اولا من جهة الاخر يعني خذ بعض

الكلمة الاولى ثم خذ في الاول من نصفه بسواه

وكلاهما من اسمائه تعالى وان كان الثاني اعجب

ويشير اورد الخ او ان اشار بحاله وانه يهيم

ومع ذلك يبالي سيسلم من الفجور لانه حب

غير محرم شرعا والله سبحانه وتعالى وقد

تم تبييضه صلاة الجمعة سادس عشر [illegible] صفر

سنة سبع وسبعين وماة والف بمسجد سيدنا

ومولانا الامام الحسين سبط رسول الله صلى

الله عليه وسلم والحمد لله وحده تم هذا الشرح

المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى

الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم



صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

ترجمة الأمير المالكي رحمه اللّه تعالى

قال الشيخ الزركلي رحمه اللّه في الأعلام (7/ 70):

محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي الأزهري، المعروف بالأمير: عالم بالعربية، من فقهاء المالكية. ولد في ناحية سنبو (بمصر) وتعلم في الأزهر وتوفي بالقاهرة عام 1232هـ.

اشتهر بالأمير لأن جده أحمد كانت له إمرة في الصعيد، وأصله من المغرب. أكثر كتبه حواش وشروح أشهرها (حاشية على مغني اللبيب لابن هشام ـ ط) في العربية مجلدان، ومنها (الإكليل شرح مختصر خليل ـ خ) في فقه المالكية، (وحاشية على شرح الزرقاني على العزية ـ خ) فقه، و(حاشية على شرح ابن تركي على العشماوية ـ ط) فقه، و(المجموع ـ ط) فقه، وشرحه، و(ضوء الشموع على شرح المجموع ـ ط)، و(حاشية على شرح الشيخ خالد على الأزهرية ـ ط) نحو، و(حاشية على شرح الشذور ـ ط) نحو، و(تفسير المعوذتين ـ خ)، و(تفسير سورة القدر ـ خ)، و(انشراح الصدر في بيان ليلة القدر ـ ط)، و(حاشية على شرح عبد السلام لجوهرة التوحيد ـ ط).

وله (ثبت ـ ط) في أسماء شيوخه ونبذ من تراجمهم وتراجم من أخذوا عنهم.

بسم الله الرحمن الرحيم (1)

يقول موقوف هواه الخطير، عبد اللَّه وابن عبده محمد الأمير: اللَّهُمَّ رفعتُ لك يدي في تحمُّلِ حمدِك[2]، فأنا أضعف عن أدائه، وَصِلْهُ بصلاةٍ وسلام، على من تُشَدُّ له مَطَايا صحيح الغرام، محمد وآله وأوليائه.

---

(1) بسم اللَّه الرحمن الرحيم، الحمد للَّه وحده، وصلّى اللَّه وسلم على سيدنا محمد وآله.
وبعد: فهذا ما دعت إليه الحاجة من التعليق على الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح للعلاّمة الفقيه الأمير المالكي رحمه اللَّه تعالى، توخيت فيه أن يكون وافياً بالمرغوب، مستوفياً للمطلوب، فجاء بحمد اللَّه تعالى الموفق لكل خير عقداً يحلى به جيد الكتاب، أسأله سبحانه وتعالى أن يجعله من العلم النافع المدخر أجره صدقة جارية، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والموفق إليه سبحانه.

(2) إشارة إلى أن العبد عاجز عن القيام بمقتضى شكر اللَّه على نعمه وأفضاله، أو الإحاطة بقدره والثناء عليه بما هو أهله سبحانه، وقصارى العبد أن يعترف في هذا المقام بالعجز ويكل ذلك إلى مولاه، كيف لا؛ وقد قال رأس العارفين وسيدهم، سيدنا رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم في معرض مناجاته لربه: «لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك».
قال العلاّمة السيوطي رحمه اللَّه في حاشيته على المجتبى من السنن للنسائي: «قوله (لا أحصي ثناءً عليك) أي لا أطيقه، أي لا أنتهي إلى غايته، ولا أحيط بمعرفته، كما قال صلّى اللَّه عليه وآله وسلم في حديث الشفاعة: «فأحمده بمحامد لا أقدر عليها الآن». وروى مالك: لا أحصي نعمتك وإحسانك والثناء عليك وإن اجتهدت في ذلك. والأول أولى لما ذكرناه، ولقوله في الحديث: «أنت كما أثنيت على نفسك». ومعنى ذلك: اعتراف بالعجز عندما ظهر له من صفات جلاله تعالى وكماله وصمديته وقدوسيته وعظمته، وكبريائه وجبروته ما لا ينتهي إلى عده، ولا يوصل إلى حده، ولا يحمله عقل، ولا يحيط به فكر. وعند الانتهاء إلى هذا المقام انتهت معرفة الأنام، ولذلك قال الصديق الأكبر: العجز عن درك الإدراك إدراك، وقال بعض العارفين: سبحان من رضي في معرفته بالعجز عن معرفته» انتهى.
قلت: ولهذا المعنى أيضاً قال ابن العطار رحمه اللَّه: «لو حلف إنسان ليثنينّ على اللَّه تعالى أحسن الثّناء؛ فطريق البرّ أن يقول: لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك».

أما بعد:

فلما كانت بطالة مقدم الحج بمصر ـ أدام اللَّه حفظها ـ أردتُ أن أتذكر مع الإخوان قصيدة **غرامي صحيح** في عجل، خوفاً من البطالة والكسل، وأخدمها بتقييد بَيْنَ بَيْن، متعرضاً للمعنيين، فأقول:

فوائد:

[ترجمة الناظم]:

الأولى: في تعريف الناظم:

هو الإمام الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فرح ـ بالحاء المهملة ـ ابن أحمد بن محمد اللخمي الإشبيلي، نسبة لإشبيل مدينة بالأندلس، منها ابن خير المنقول عنه في ألفية العراقي في آخر ترجمة نقل الحديث من الكتب المعتمدة، الشافعي، ولد سنة خمس وعشرين وستمائة 625، وأسره الإفرنج سنة ست وأربعين، وتخلص منهم فورد الديار المصرية سنة بضع وخمسين، وتفقه بها على الشيخ عز الدين بن عبد السلام قليلاً، ثم صار إلى دمشق واعتنى بالحديث حتى صار من أئمته، مع الديانة والورع وحسن السمت والعبادة والصدق والأمانة وملازمة الاشتغال. وكانت له حلقة يشتغل بها بجامع دمشق أول النهار، وعرضت عليه مشيخة دار الحديث النورية فأبى، وكان رجلاً مهيباً تامَّ القامة في زي الصوفية، دفن بمقبرتهم يوم الأربعاء تاسع جمادى الأخيرة سنة تسع وتسعين وستمائة، وسمع منه أفاضل كثيرون. انظر ابن كثير في «طبقات الفقهاء الشافعية».

[التورية وأقسامها]:

الثانية: اشتملت هذه القصيدة على **التورية**، وتسمى **الإيهام** أيضاً، وهي من المحسنات البديعية، وتعريفها: أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد اعتماداً على قرينة خفية، سواء كانا حقيقيين أو مجازيين، أو الأول مجازاً والثاني حقيقة، أو بالعكس. وقرب المجاز لشهرته مثلاً[1].

وهي قسمان: **مجردة**، وهي: ما لم تقترن بشيء يلائم القريب، نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه: 5]، أراد باستوى: استولى لا معناه

(1) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني (ص: 331).

المتعارف، ولم يقترن بشيء مما يلائم المعنى القريب. هكذا قرَّرَهُ السَّعد.
قلتُ: لعلَّه أراد لم تقترن بشيء مُعْتَدٍّ به، وإلا فحقيقة «على» إنما يناسب القريب، لكن لما كثر استعمالها في الاستعلاء المجازي لم يُعتدّ بذلك.

ومرشحة، وهي: ما قُرِنَت به، نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [سورة الذاريات: 47]، أراد باليد القدرة، وقرنت بالبناء المناسب لليد المعلومة.

إن **قيل**: بقي ثالث، وهو ما قرن بملائم البعيد. **قلنا**: لأنهم رأوا ذلك يخرجها عن التورية؛ إذ به يصير البعيد قريباً، أو أنهم عنوا بالمجردة ما يشمله.

وهاهنا كلام هو أن محمل التورية استعمال اللفظ في معناه الخفي كما تفيده أمثلتهم، فكيف يتحقق في مثل هذه القصيدة؟، مع أنه لا يصح في قوله مثلاً: (غرامي صحيح والرجا فيك معضل) إرادة الخفي المبين في المصطلح، إلا أن يقال قولهم: «ويراد الخفي» يشمل ما لو أريد الإشارة له بوجه ما ولو لم يكن مراداً من اللفظ، وإن كانت الأمثلة لا تفيده فهي لا تخصصه، ويؤيده قوله آخراً:

أُوَرِّي بِسُعدَى وَالرَّبَابِ وزينَبِ وَأَنْتَ الذِي تُعنى [وأنت المُؤَمَّلُ]

فالباء بمعنى اللام، أي أوري لهما ولا أقصدهما، بل لا أريد إلا أنت.

ثم القرينة الخفية أن مثل المصنف من علماء الحديث المعتنين بالإفادة حاله لا يناسب إرادة مجرد المعنى الغزلي القريب، ويمكن أن يدعى عكس التورية، وهو أن القريب: المعنى المصطلحي؛ لأن المصنف من أهل مصطلح الحديث، والعبرة باصطلاح المستعمل، فكان الباء للآلة، أي أذكر بسعدى وما معها تورية. ثم هي مرشحة أما على الأول فظاهر أن الغرام والقلب والبكاء ونحو ذلك يناسب الغزل، وكذا على الثاني؛ لأن هنا توريات كثيرة، فكل منها يرشح الآخر باعتبار معناه القريب. كقوله[1]:

إِذَا صَدَقَ الجَدّ افْتَرَى العَمُّ لِلْفَتَى مَكَارِمَ لاَ تَخْفَى وَإِنْ كَذَبَ الخَالُ

يريد بالجد: الحظ، وبالعمِّ: الجماعة من عموم الناس، وبالخال: المخيلة.

---

(1) البيت من شواهد «سر الفصاحة» للشهاب الخفاجي، ولم ينسبه إلى قائل، وقال بعد ذكره وبيان المراد من الجد والعم والخال بما يتوافق وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هنا: فهذا وأمثاله ليس من الفصاحة بشيء، وإنما هو مذهب مفرد وطريقة أخرى. [انظر: سر الفصاحة (ص: 227)].

[علم العشق]:

الثالثة: تتعلق بالمتبادر من هذه القصيدة.

اعلم أن **علم العشق** ليس بفن مُدَوَّن، ولا عن شيخ يُتَلَقَّن؛ بل هو بالوجدان، أو صحيح الذوق والعرفان. قال الدميري في حياة الحيوان: قد كثُر كلامهم في وصف المحبة ونعت الشوق، فسلك كل منهم مذهباً أداه إليه نظره واجتهاده. قال عبد الرحمن بن نصر: إن أهل الطب يجعلون العشق ـ وهو إفراط المحبة ـ مرضاً يتولَّدُ من النظر والسماع، ويجعلون له علاجاً كسائر الأمراض البدنية. اهـ. قلتُ: ووقفت على ذلك في بعض كتب الطب، وجعل دواءه القرصال، وقيَّده بعضهم بالدوام، قيل: والملاهي والمفرحات تذهبه. أقول: لكن قبل تمكنه، وأخشى أن تضعف الحاصل وتهيِّىء النفس لما هو أعظم منه. وعندي أن الأحزان والدواهي تذهبه دون الأفراح والملاهي. وبالجملة قد جبل اللّه عزّ وجلّ بحكمته العلية الإنسان على الميل لما استحسنه، فمن ثم رَغَّبَنَا في الأعمال بالحور والقصور والأنهار والولدان والأشجار وغير ذلك. قيل: ما سُمِّيَ الإنسان إنساناً إلا لأُنْسِهِ بما يحبه؛ بل هو مشاهد في بقية الحيوانات. ومن العجائب: النخلة الذكر، تميل لجهة النخيل الإناث، فمن ثم قال بعض العلماء بأنها حيوان خفي، ولأن لها رأساً إذا قطع ماتت، ولا تحمل أنثاها إلا إذا أصابها طلع ذكرها على ما يعرفه أهل ذلك الشأن. ويحكى أن البحر إذا جلس عليه غلمان وكبار تقترب أمواجه إلى الغلمان أكثر. وليعلم أنه سريع العدا والسَرَيَان، يحكى أن ليلى الأخيلية مرت مع زوجها على قبر المجنون، فقال لها: هذا قبر الكذاب، فقالت: وما ذلك؟ فقال: لأنه قال:

وَلَوْ أَنَّ لَيلَى الأَخيليةَ سلَّمتْ ... عليَّ ودُوني جندلٌ وصفائِح

فسلَّمت. . . . الأبيات[1].

(1) تمامها قوله:

لسلمت تسليم البشاشة أوزقا ... إليها صدى من جانب الترب صائح
ولو أن ليلى في السماء لصعدت ... بطرفي إلى ليلى العيون الطوامح
فهل في غد إن كان في اليوم علة ... شفاءً لما تلقى النفوس الشحائح
وهل تبكني ليلى إذا مت قبلها ... وقام على قبري النساء النوائح
كما أصاب الموت ليلى بكيتها ... وجاد لها جار من الدمع سافح

فقالت: وهل تأذن لي بالسلام عليه؟، فقال: نعم، فقالت: السلام عليك يا أخا العشاق، ويا قتيل الأشواق، ففزعت ناقتها كأنها سمعت رَدَّهُ، فوقصتها[1]، ودفنت بجنبه، فخرج من كل قبر شجرة والتفًا، فكأن الحب سرى للموضعين وما فيهما من جماد.

وبالجملة من ذَمَّ الحب على الإطلاق فلا عبرة به، نعم إن ترتب عليه خلل ديني حُكِم له بمقتضى ما ترتب عليه.

ثم أصل الحب والبغض: النظر. قال الشاعر:

كل الحوادث مبداها من النظر ... ومعظم النار من مستصغر الشرر

كم نظرة أثّرت في قلب ناظرها ... فعل السهام بلا قوس ولا وتر

يسرّ مقلته ما ضرّ مهجته ... لا مرحباً بسرور جا بالضرر

والمرء ما دام ذا عين يقلبها ... في أوجه الناس موقوف على الخطر

والنظر بعين البصيرة في حسن الفعل كالنظر في البصر في جمال الذات، ثم يتبعه الاستحسان أو الاستقباح، ثم الميل أو النفور، ثم الحب أو البغض، ثم العشق في جمال الذات والخلة في حسن الفعل وهي السلامة المقول في صاحبها:

إن أخاك الصدق من كان معك ... ومن يضر نفسه لينفعك

ومن إذا ريب الزمان صدعك ... شتّت كل شمله ليجمعك

والعداوة ناشئة عن البغض، والمراد الحسن والقبح في اعتقاد الناظر.

يَقْضِي عَلَى المرءِ في أيام محنته ... حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن

وإلى هنا تنتهي العامة وعشقهم يمكن زواله ومن مثلهم في الأسية تقطع عروق المحبة، خصوصاً إذا كانت معللة على ما أشار له صلّى اللّه عليه وآله وسلم: «**تهادوا تحابوا**»[2]، وعليه قوله:

إذا المرء لا يهواك إلا تكلفاً ... فدعه، ولا تكثر عليه التأسفا

---

(1) قال في القاموس: «وقص عنقه كوعد: كسرها فوقصت لازم متعدٍ، ووقص كعني فهو موقوص. ووقصت به راحلته تقصه والفرس الآكام: دقَّها».

(2) رواه البخاري في الأدب المفرد، والبيهقي من حديث أبي هريرة رضي اللّه عنه بسند جيد؛ قاله الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (1/ 386).

ففي الناس أبدال، وفي الترك راحة وفي القلب مدبر للحبيب إذا جفا
إذا لم يكن حفظ الوداد طبيعة فلا خير في ود يكون تكلفاً

ويريح أصحاب هؤلا المقام الوصال وملاطفة المحبوب، وللخواص وراء ذلك مقام في الحب، وهو الذي به الحبيب أعلى من الخليل، ولا يمكن وصفه، بل يعرفه أهله بالوجدان والأمارات، غير أن صاحبه يستوي عنده الهجر والوصل، وإساءة حبيبه وإحسانه، وقربه وبعده، بل ربما كان بعده ألذ له لأنسه به في ضميره، فيألف بسورة الباطن، وينزعج عنها بصورة الظاهر، ولا دواء له حينئذٍ، بل صاحبه آيس الأحوال، تعبث به كيف شاءت، وفيه قال سلطان العاشقين:

أحُبَابِي أنتم أحسن الدهر أم أَسَا فكُونُوا كما شئتم، أنا ذلك الخلّ

ويعبر عنه في الحوادث: بالهوى والوله والصبابة والغرام على ما يأتي. قال:

يقول أناس لو نعت لنا الهوى والله لا أدري كيف أنعت
فليس لشيء منه حدا حده وليس لشيء منه وقت موقت
إذا اشتد ما بي كان آخر حيلتي له وضع كفي تحت خدي وأصمت
وأنضح وجه الأرض طوراً بعثرتي وأقرعها طوراً بظفري وأنكت
وقد زعم الواشون أني سلوتها فما لي أراها من بعيد فأبهت

ثم غلب عليهم طمعاً في الراحة أو غلبة من الحال النوع المسمى من الشعر بالغزل، كأنه شبه موضوعه بالغزال، وهو إن تعلق بالعورات أو بغيرها على طريق الالتذاذ الشيطاني حرم وإلا كره، فقد نصّ أئمتنا المالكية على كراهة الملاصقة بغير العورة من دون حائل إلا لقصد أو وجدان، فأولى هذا. ومن هنا تعلم أن التعلق بالنساء أشد خطراً من التعلق بالغلمان، وإن كان هو شأن القدماء؛ لأنهن كلهن عورة، لكن قد اشتد الخطر الآن في النوعين، فلا حول ولا قوة إلا باللّه العلي العظيم. نسأل اللّه تعالى السلامة.

وأما مثل هذه القصيدة فمجرد تحسر وذكر لأحواله، ولا تعلق لها بأوصاف المحبوب، فلا لوم فيها أصلاً، مع ما اشتملت عليه من فوائد المصطلح، على أنا سنذكر مقصداً حسناً عند قوله: (فخذ أولاً من آخر).

[تعريف علم الحديث رواية ودراية]

الرابعة: علم الحديث دراية ـ قال شيخ الإسلام[1]: وهو المراد عند الإطلاق. قلتُ: لعل هذا في الماضي، وإلا فالآن لا يطلق عليه إلا مقيداً بالمصطلح ـ: علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد. **موضوعه**: ذات الراوي والمروي من حيث ذلك، **وغايته**: معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك. **ومسائله**: ما يذكر في كتبه من المقاصد. قال الحافظ العسقلاني في شرح نخبته[2]: من أول مصنفيه القاضي أبو محمد الرامهرمزي ـ بفتح الراء والميم الأولتين وضم الهاء والميم الأخيرة بينهما راء ساكنة ثم زاي مكسورة ـ وسمي كتابه بـ(المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)، والحاكم المشهور أبو عبد الله النيسابوري متأخر عن الحاكم أبي أحمد النيسابوري؛ لكنه لم يهذب ولم يرتب. ثم صنف أبو نعيم الأصبهاني ـ بفتح الباء وكسرها ـ على منوال كتاب القاضي[3]، ثم أفرد الخطيب أبو بكر البغدادي كل نوع بتأليف كـ(الكفاية في قوانين الرواية) و(الجامع لآداب الشيخ والسامع). قال الحافظ أبو بكر بن نقطة ـ ونقطة: جارية حضنت أباه أو جده أو أمه فنسب لها ـ: فكل من بعده أخذ منه كتبه. ثم جمع القاضي أبو الفضيل عياض كتاباً لطيفاً سماه (الإلماع في كتاب السماع)، وأبو حفص الميانجي ـ بمثناة تحت وكسر الجيم والنون في ضبط اللقاني والقاري، وضبط المناوي بفتح النون، وهو ما وجد عندي في آخر ترجمة أصح الكتب من شيخ الإسلام، وأنه نسبة إلى ميانج موضع بالشام ـ كتاب سماه (ما لا يسع المحدث جهله). ثم لما ولي الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري نزيل دمشق التحديث بالمدرسة الأشرفية جمع مُهِمَّ الفن في كتابه المشهور[4]، شيئاً بعد شيء، فلهذا لم يرتبه على الوجه الأنسب. ثم سار بسيره من بعده؛ فمن معارض ومنتصر، ومستدرك ومقتصر.

---

(1) قوله: (قال شيخ الإسلام): مراده الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى، وكلامه في شرحه على ألفية العراقي. انظر: فتح الباقي شرح ألفية العراقي (1/ 92).

(2) انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ (ص: 19 ـ 20)، وقد ساق المصنف رحمه الله تعالى كلام الحافظ بالمعنى.

(3) قوله: (على منوال القاضي): قلت: ليس كذلك، بل هو كما ذكر الحافظ مستخرج على كتاب الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري.

(4) قوله: (كتابه المشهور): وهو المسمى بمعرفة أنواع الحديث، والمشهور بمقدمة ابن الصلاح.

=

وأما رواية[1] فليس قواعد، بل هو نظير علم أصل اللغة، وعرفوه بأنه: العلم بما أضيف للنبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو وصفاً، **وموضوعه**: ذات النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم من حيث ما يخصه، **وغايته**: سعادة الدارين، وقيل: الصون على الخطأ من نقله. وقولي: «من حيث ما يخصه» أولى من قول شيخ الإسلام: من حيث إنه نبي؛ إذ كلامه لا يظهر شموله لصفات ذاته ـ ككونه مُشْرَباً بِحُمرة ـ كلَّ الظهور. وما قلناه يُخرج ما أخرجه قوله: «من نحو البحث عنه؛ من حيث إنه إنسان»، والظاهر أن البحث عن نسبه الشريف من الحديث كمولده، وعُلِم من هذا أنه ليس بلازم صدور لفظ الحديث منه صلّى اللّه عليه وآله وسلم، ألا ترى الشمائل؟

[ترادف الحديث والخبر والأثر]:

والحديث والخبر ـ مترادفان على الصحيح[2] ـ: ما أضيف إلى النبي صلّى

= قال الحافظ العراقي: وهو أحسن ما صنف في معرفة الاصطلاح، جمع فيه غرر الفوائد فأوعى، ودعا له زمر الشوارد فأجابت طوعاً.

وقال العلاّمة ابن جماعة: واقتفى آثارهم الشيخ الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح بكتابه الذي أوعى فيه الفوائد وجمع، وأتقن في حسن تأليفه ما صنع.

(1) أي وأما علم الحديث رواية.

(2) قوله: (والحديث والخبر مترادفان على الصحيح): قلت: هذا مذهب جمهور المحدثين، حيث يندرج عندهم تحت مسمى «الحديث» ما أضيف إلى الصحابي، أي الحديث الموقوف، أو التابعي، أي الحديث المقطوع، ولهذا يعرفون الحديث بأنه: «ما أضيف إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم أو إلى الصحابي أو التابعي».

قال السيوطي رحمه اللّه في ألفيته:

وَقِيلَ: لاَ يَخْتَصُّ بِالمَرْفُوعِ ... بَلْ جَاءَ لِلْمَوْقُوفِ وَالمَقْطُوعِ

وعلى هذا فإن الحديث يرادف الخبر، فهما بمعنى واحد.

قال الحافظ ابن حجر رحمه اللّه تعالى في (نزهة النظر شرح نخبة الفكر) (ص: 23): «والخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث».

وقيل: إنهما متغايران. فالحديث ما جاء عن النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم. والخبر: ما جاء عن غيره.

وقيل: الحديث: ما جاء عن النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم. والخبر: ما جاء عنه صلّى اللّه عليه وآله وسلم وعن غيره.

فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر، ولا عكس.

ويرادف الحديث أيضاً: الأثر. قال الحافظ السيوطي رحمه اللّه تعالى: =

اللَّه عليه وآله وسلم، قيل: أو إلى صحابي، أو إلى من دونه. وقيل: الخبر أعمُّ، وقيل متباينان، فالحديث: ما جاء عن النبي صلّى اللَّه عليه وآله وسلم، والخبر: ما جاء عن غيره، ومن ثَمَّ قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: الإخباري، وللمشتغل بالسُنَّة النبوية: المحدِّث. ويطلقون السُنَّة في أحد استعمالاتها على الحديث. **والأثر**: الحديث مرفوعاً أو موقوفاً، وإن قصره بعض الفقهاء على الموقوف.

[تعريف السند والمتن]:

والإسناد: حكاية رجال المتن كالسند[1]، ويطلق هذا على الطريقة ـ أعني الرجال ـ نفسها؛ لأنه يستند إليه في النقل. والمتن: الكلام المنقول، من المماتنة وهي المباعدة على الغاية، لأنه غاية السند، أو من متنت الكبش إذا

= (وَشَهَّرُواْ رِذفَ الحَدِيثِ وَالأثَر).

قال الشيخ اللكنوي رحمه اللَّه تعالى: «وعليه جمهور المحدثين من السلف والخلف، وهو المختار عند الجمهور، كما ذكره النووي في شرح مسلم» (ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني، ص: 4).

وقيل: الحديث ما أضيف إلى النبي صلّى اللَّه عليه وآله وسلم. والأثر: اسم للموقوف على الصحابة والتابعين، وهو اصطلاح الفقهاء الخراسانيين.

والحاصل أن هذه العبارات الثلاث: الحديث والخبر والأثر تطلق عند المحدثين بمعنى واحد. واللَّه تعالى أعلم.

(1) قوله: (كالسند): قلت هذا قول جمهور المحدثين. قال السيوطي رحمه اللّه في ألفيته:

وَالسَّنَدُ الإِخْبَارُ عَنْ طَرِيقِ ... مَتْنٍ كَالإِسْنَادِ لَدَى الفَرِيقِ

قال ابن جماعة: «والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد» (المنهل الراوي ص: 30).

وقيل بالفرق بينهما. فالسند: الإخبار عن طريق المتن، أي: رجال المتن. والإسناد: عزو الحديث إلى قائله، من قولك: أسندت الحديث إلى قائله: إذا رفعته إليه بذكر ناقله.

فمثلاً قول البخاري رحمه اللَّه تعالى: حدثنا الحميدي عبد اللَّه بن الزبير قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقّاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه على المنبر قال: سمعت رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم يقول: «إنما الأعمال بالنيّات...».

يسمى إسناداً.

وذات السلسلة التي ذكر فيها البخاري رحمه اللَّه تعالى رواة الحديث تسمى سنداً.

فالإسناد: حكاية طريق متن الحديث. والسند: طريق متن الحديث. واللَّه تعالى أعلم.

شقفت جلدة بيضة واستخرجتها، كأن الراوي استخرجه. أو من المتن، وهو ما صلب وارتفع من الأرض؛ لأنه يرفع ويقوى بالسند. والله أعلم.

[المناسبة بين معنيي القصيدة: الغزلي والمصطلحي]:

الخامسة: لا تخفى المناسبة بين المعنيين في القصيدة، فإن أحدهما متعلق بحب المحبوب، والثاني بمصطلح حديثه.

[الشروع في شرح القصيدة]:

ولنشرع في الشرح، راجي الفتح. قال رحمه الله تعالى:

1 ـ غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيك مُعْضَلُ وَحُزْنِي وَدَمعِي مُرْسَلٌ، وَمُسَلْسَلُ

أقول: الغرام: الحب القوي[1]، لأنه سبب لكل غرامه حتى النفس، **وصحيح**: سالم من غرض التعليل، أعني: حُبّي لك قويٌّ خالص عن الأغراض، بحيثُ أُحِبُّك لذاتك، ثم قال متحسراً (**وَالرَّجَا فِيك مُعْضَلُ**) أو إن واوه للحال، وعلى كلٍّ فهو إشارة لدليل دعواه من صحة الغرام، إذ لو كان معللاً ما وجد مع اليأس وانقطاع الرجاء، وحيث كان الرجاء الذي هو مصحوب بالأسباب معضلاً فأولى الطمع المجرد. **والمعضل**: المنقطع الضعيف، يقال: أعضله الأمر إذا أتعبه، ومنه المُعْضِلَات ـ بالكسر ـ: الشدائد. **والحزن**: انقباض الطبع لما يكرهه. **والدمع**: ما يدفعه الفؤاد بسرعة عند تأثره إلى الدماغ فيسيل إلى المقلتين فينضحان به، كأن الفؤاد يعاقب العين لأنها أصل الضرر، والجزاء من جنس العمل، وقيل: بل يصعد الوهيج للدماغ فيتولد منه إذ ذاك في قبة الدماغ الماء، ويكون عند شدتي الفرح والحزن. قال:

يا عيني صار الدمع عندك عادة تبكين من فرح ومن أحزان

ومرسل: مسترسل دائم لا ينقطع. **ومسلسل**: متتابع. وقوله: (**وَحُزْنِي**...) إلخ لا يخفى مناسبته لما قبله، لأنه يتسبب عنه. وصدَّر كلامه

---

(1) قوله: (الغرام: الحب القوي): قلت: الغرام هو التعلق بالشيء تعلقاً لا يستطاع التخلص منه، قال في اللسان: والغرام: الولوع. وقد أغرم بالشيء أي أولع به. والغرام أيضاً: العذاب والشر اللازم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [سورة الفرقان: ٦٥]. قال أبو عبيد: أي هلاكاً ولزاماً لهم. وللطف المحبة عندهم واستعذابهم لها، لم يكادوا يطلقون عليها لفظ الغرام، وإن لهج به المتأخرون.

بصحة غرامه لأنها رأس مالهم وأُسُّ حالهم، وإن سُلِّمَت للعاشق سُلِّمَ له كُلُّ ما يدعيه.

إن قلتَ: لِمَ لَمْ يبتدىء بالبسملة؟

قلتُ: لأنه كغيره من الشعراء يُجِلُّ اسم اللّه تعالى أن يُجْعَل بداية لمثل هذا الشعر[1]، ولا مانع منه إن تعلق بها في خاصة نفسه ولم يدرجها في النظم مبادرة إلى ذلك الغرام ونحوه، كي يكون أول ما يطرق السمع على ما ذكر في البديع.

ثم فيه من المحسنات البديعية: **الطباق**، ويقال تطابق وتضاد وتطبيق وتكافؤ، وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة، كقوله:

عـلـى رأس عـبـدٍ تـاجُ يُـزَيِّـنُـه وفـي رجـلِ حُـرٍّ قـيـدُ ذُلٍّ يَـشِـيـنُـه

وهنا الصحيح مع المعضل، بل ومع المرسل باعتبار المعنى المصطلحي. والمعضل مع المرسل والمسلسل، بل والمرسل والمسلسل؛ لأن إرسال اللآلىء مثلاً يضاد سلسلتها في السلك، والرجاء والحزن لأن الأول للمحبوب والثاني للمكروه. **واللف والنشر المرتب**؛ لأن قوله (مُرْسَلٌ) راجع للحزن و(وَمُسَلْسَلُ) راجع للدمع، فهو على حد: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [سورة القصص: 73].

ويحتمل أنه **منشور بعكس الملفوف**، كقوله:

كـيـف أسلُـو وأنـت حـقـف وغـصـن وغـــزال لـــحـــظـــاً وقـــداً وردفـــاً

حقف: كثيب الرمل، والردف: الكفل.

---

(1) قوله: (لأنه كغيره من الشعراء يُجِلُّ اسم اللّه تعالى أن يجعل بداية لمثل هذا الشعر) قلت: اختلف العلماء في جواز كتابة البسملة أمام الشعر؛ فذهب بعض أعيان السلف إلى منع ذلك. فروى الخطيب البغدادي في الجامع عن الشعبي قال: كانوا يكرهون أن يكتبوا أمام الشعر «بسم اللّه الرحمن الرحيم». وفي رواية: أجمعوا أن لا يكتبوا. وروي أيضاً عن ابن شهاب الزهري قال: مضت السُنَّة ألا يكتب في الشعر «بسم اللّه الرحمن الرحيم».
وأجاز ذلك آخرون، منهم سعيد بن جبير، الذي كان يقول: لا يصلح كتاب إلا أوله «بسم اللّه الرحمن الرحيم» وإن كان شعراً.
رواه الخطيب أيضاً، وقال: تابعه على ذلك أكثر المتأخرين، وهو الذي نختاره ونستحبه.
قلت: وهذا الذي يقتضيه التحقيق، إذ الشعر كما ورد في الأثر كلام؛ حسنه حسن وقبيحه قبيح. والكلام في العلوم الشرعية من الكلام حسن، فصح بذلك ابتداؤه بالبسملة، واللّه تعالى أعلم.

إن قلتَ: يحتمل أنهما خبران عن كل فلا يكون من هذا الباب أصلاً.

قلنا: ممنوع، وإلا لقال مرسلات ومسلسلات وفي الحزن والدمع كأكثر كلمات القصيدة **مراعاة النظير**، ويسمى **التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق**، وهو الجمع بين الشيئين ومناسبه، كقوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [سورة الرحمن: 5]. وقول ابن رشيق:

أصح وأقوى ما سمعناه في الندا ... من الخبر المأثور منذ قديم
أحاديث ترويها السيول عن الحيا ... عن البحر عن كف الأمير تميم

ناسب بين الصحة والقوة، والسماع والخبر المأثور والأحاديث، وكذا بين السيل والحيا، والبحر وكف تميم.

ثم في البيت أربعة مباحث حديثية:

[الحديث الصحيح]:

الأول: الصحيح[1]، وهو قسمان: **صحيح لذاته**؛ وستعرفه. **وصحيح لغيره**، وهو: الحسن لذاته إذا تقوّى بطريق أخرى. وسيأتي تعريف الحسن لذاته. وأما الحسن لغيره فهو: الضعيف إذا تقوّى، وسيأتي تعريف الضعيف. أما **الصحيح لذاته** فهو: ما استجمع خمسة شروط: عدالة رواته، وضبطهم التام، واتصال سنده، وعدم العلة، والشذوذ. وإنما لم أزد السادس ـ الذي في عبارة سيدي محمد الزرقاني على البيقونية عند ذكر الضعيف ـ وهو: العاضد عند الاحتياج له، لأنه في الصحيح لغيره، وكلامنا في الصحيح لذاته.

أما العدالة[2] **فهي** هنا: اجتناب الكبائر وصغائر الخسة والرذائل المباحة، ولو من عبد وامرأة.

---

(1) قوله: (الأول: الصحيح): وهو لغة فعيل من الصحة، ضد السقم، وهو وصف حقيقي في الأجسام، مجازي في المعاني.

(2) قوله: (العدالة): قلت: العدالة لغة: مصدر عدُلَ، يقال: عدُلَ فلان عَدَالَةً وعُدُولَةً، والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه، والعدل يطلق على الواحد وغيره، يقال: هو عدل وهي عدل وهما عدل وهم عدل وهن عدل. وأما العدل الذي هو ضد الجور فهو مصدر قولك: عدل في الأمر فهو عادل.
أما اصطلاحاً، فهي: «ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة» [نخبة الفكر لابن حجر، ص: 38، فتح المغيث للسخاوي 1/ 315].
ومقومات العدالة: =

= 1 ـ الإسلام: فلا تقبل رواية الكافر بالإجماع، سواء أَعُلِمَ من دينه الاحتراز عن الكذب أم لم يعلم، لأن في قبولها تنفيذاً لقولِه على المسلمين، ولم يجعل اللّه للمشركين على المسلمين سبيلاً. وهذا الشرط ـ أي الإسلام ـ هو شرط للأداء لا للتحمل، بمعنى أن الكافر إذا أسلم قبلت روايته وإن كان تحملها حال كفره.
وذلك مثل حديث جبير بن مطعم رضي اللّه عنه قال: سمعت النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَا يُوقِنُونَ أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٥ـ ٣٧] كاد قلبي أن يطير «رواه البخاري».
فهذا الحديث حمله سيدنا جبير قبل أن يسلم. ففي رواية قال: «وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي».
2 ـ العقل: لأنه مناط الخطاب، فلا تقبل رواية المجنون اتفاقاً.
3 ـ البلوغ: فلا تقبل رواية من هو دون سن التكليف.
وقال بعض الشافعية يقبل المُميِّز إن لم يجرب عليه الكذب.
وتحرز العلماء في قبول الرواية من الصغير خشية الكذب، فقد يكذب لأنه لا يقدر أثر الكذب ولا عقوبته، ولأنه لا رادع له، ثم إن الشرع لم يجعل الصبي ولياً في أمور دنياه، ففي أمر الدين أولى.
والبلوغ شرط للأداء لا للتحمل أيضاً، فالراوي إذا تحمل صغيراً وأدى كبيراً قبلت روايته، بدليل إجماع الأئمة على قبول حديث جماعة من صغار الصحابة مما تحملوه في حال الصغر، كالسبطين عليهما السلام وابن عباس وابن الزبير وعبد اللّه بن جعفر رضي اللّه عنهم وغيرهم.
4 ـ التقوى: وعرفها الحافظ ابن حجر في (نزهة النظر): بأنها: «اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة».
فلا يقبل خبر المشرك.. ولا الفاسق: والفسق هو الخروج عن طاعة اللّه بارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر. ولا المبتدع؛ على خلاف واسع بينهم في هذا الأخير.
5 ـ المروءة: قال العلاّمة طاهر الجزائري رحمه اللّه تعالى في (توجيه النظر إلى أصول الأثر): «المروءة هي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات».
ومدار المروءة على العرف، ولهذا قال العلاّمة الزنجاني في شرح الوجيز: «المروءة يرجع في معرفتها إلى العرف، فلا تتعلق بمجرد الشارع، أنت تعلم أن الأمور العرفية قلما تضبط، بل هي تختلف باختلاف الأشخاص والبلدان، فكم من بلد جرت عادة أهله بمباشرة أمور لو باشرها غيرهم لعد خرماً للمروءة».
هذا وقد ذهب البعض إلى عدم اعتبار السلامة من خوارم المروءة من مقومات العدالة. قال الزركشي رحمه اللّه تعالى: «واعلم أن اشتراط السلامة من خوارم المروءة خارج عن العدالة، فإن العدالة اجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر، وخوارم المروءة: التلبس=

والضبط قسمان[1]: ضبط صدر وهو: أن يحفظه بحيث يتمكن من

= بما لا يعتاد به أمثاله».
فالعدل إذن هو: المؤمن التقي المتصف بالصفات الحميدة، السالم من الفسق.
وتعرف عدالة الراوي بأحد طريقين:
الاستفاضة: أي اشتهار حال الراوي بالصدق واستقامة السيرة والدين حتى لا يغيب ذلك عن جمهور الأمة، وذلك مثل مالك وشعبة والسفيانيين والأوزاعي وابن المبارك وابن معين وغيرهم ممن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر.
2 ـ أو بتزكية أحد علماء الجرح والتعديل.

(1) قوله: (والضبط قسمان): قلتُ: جاء في «تهذيب التهذيب» في ترجمة (أبي صالح عبد اللّه بن صالح كاتب الليث): «قال أبو هارون الخريبي: ما رأيت أثبت من أبي صالح. وسمعت يحيى بن معين يقول: هما ثبتان: ثبت حفظ وثبت كتاب، وأبو صالح كاتب الليث: ثبت كتاب».
ثم إن الراوي لكي يكون ضابطاً يشترط فيه أمور، وهي:
1 ـ أن يكون متيقظاً غير مغفل.
2 ـ أن يكون حافظاً إذا حدث من حفظه.
3 ـ أن يكون ضابطاً إذا حدث من كتابه.
4 ـ أن يكون عالماً بما يحيل ـ أي يغير ـ المعنى إذا حدث بالمعنى.
و «يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم يحتج بحديثه» (المقدمة، لابن الصلاح ص: 115).
والضبط قيد يخرمه ما يلي:
ـ فحش الغلط وكثرته: لا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في رواياته، لأنه يدل على عدم حفظه.
أما من كانت غلطاته قليلة فلا تؤثر في ضبطه.
ـ الغفلة: أي عن الإتقان. فحديث المغفل مردود، لفقده شرط التيقظ، الذي هو أساس شريطة الضبط، الذي يلزم لقبول حديثه.
ـ الوهم: أي بأن يروي على سبيل التوهم، كأن يصل المرسل، أو يرفع الموقوف، أو يدخل حديثاً في حديث، أو نحو ذلك.
ـ المخالفة: أي للثقات، وذلك لأن ضبط الراوي يعتبر بموافقة مروياته لمرويات الثقات، كما سبق وذكرنا.
ـ سوء الحفظ: لا يقبل حديث سيىء الحفظ، لأن سوء الحفظ وصف ينافي التيقظ والضبط. والمراد بسوء الحفظ هنا: أن يكون غلطه أقل من إصابته.
والراوي الذي يجمع بين العدالة والضبط يسمى عند المحدثين: «ثقة».

استحضاره متى شاء، **وضبط كتاب** بأن يصونه عنده من سماعه إلى أدائه، ولا يدفعه لمن يمكن أن يغير فيه، وهذا في أول الأمر. وإلا فالعبرة الآن بما اجتمعت عليه النسخ المصححة. وإنما **قيدناه بالتام** لإخراج الحسن.

وقولنا: **اتصال سنده**، أي لمنتهاه من غير حذف[1]، سواء انتهى للنبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم، أو لغيره، فيكون في المرفوع والموقوف والمقطوع لا المنقطع.

وقولنا: **عدم العلة**، أي ولو خفية[2]، يعرفها الممارس، كجعل المدرج من الحديث، أو رواية بواسطة لم يعلم له سماع ممن فوقه، أو غير ذلك.

والشذوذ: مخالفة الثقة[3] للجماعة، أو لواحد أوثق منه.

فوائد:

[تعدد طرق الحديث ليس شرطاً لصحته]

الأولى: ليس العزيز أي رواية اثنين أو ثلاثة يعني فأكثر شرطاً للصحيح[4]، بل قد يكون الغريب المروي من طريق واحدة صحيحاً، خلافاً

---

(1) قوله: (من غير حذف): أي من غير سقط. وهذا السقط إما أن يكون من مبادىء السند من مصنف، أو من آخره بعد التابعي، أو غير ذلك. **فالأول**: المعلق، **والثاني**: المرسل، **والثالث**: إن كان باثنين فصاعداً فالمعضل، وإلا فالمنقطع. ثم قد يكون هذا السقط واضحاً أو خفياً، فالأول وهو الواضح يدرك بعدم التلاقي، والثاني وهو الخفي: المدلّس. كذا في النخبة للحافظ.

(2) قوله: (ولو خفية): الأولى أن يقول ولو ظاهرة، لأن العلة في أصلها شيء خفي يقدح في صحة الحديث، مع أن ظاهره السلامة منها، وإنما يتجاوزون بالتعليل بالعلل الظاهرة، ومرادهم العلة بمعناها اللغوي لا الاصطلاحي، كما هو ظاهر، واللّه تعالى أعلم.

(3) قوله: (والشذوذ مخالفة الثقة): الأولى أن يقول مخالفة المقبول، ليشمل راوي الصحيح والحسن، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ كما قال الحافظ في شرح النخبة، واللّه تعالى أعلم.

(4) قوله: (ليس العزيز أي رواية اثنين أو ثلاثة يعني فأكثر شرطاً للصحيح): وهذا الذي عليه الجماهير من علماء الإسلام، قال السيوطي في ألفيته:

وَلَيْسَ شَرْطاً عَدَدٌ وَمَنْ شَرَطْ ... رِوَايَةَ اثْنَيْنِ فَصَاعِداً غَلَطْ

قال الحافظ أبو بكر الحازمي رحمه اللّه تعالى في شروط الأئمة الخمسة (ص: 156ـ 157): «ولا أعلم أحداً من فرق الإسلام القائلين بقبول خبر الواحد اعتبر العدد سوى متأخري المعتزلة، فإنهم قاسوا الرواية على الشهادة، واعتبروا في الرواية ما اعتبروا في=

للقاضي أبي بكر ابن العربي المالكي المشهور ـ الذي قيل فيه: خزانة العلم وقطب المغرب ـ في شرح البخاري، وزعم أنه شرط البخاري. قال ابن رشيد ـ بالتصغير، وهو أبو عبد الله السبتي الإسكندراني ـ: وهو مردود بأول حديث من صحيحه[1]، أي «إنما الأعمال بالنيّات»، فإنه تفرد به عن عمر علقمة، ثم محمد بن إبراهيم، ثم يحيى بن سعيد. وتكلف القاضي الجواب عنه بما لا يتم، فلا نطيل به.

[صحة السند لا يلزم منه صحة المتن]

الثانية: قد يطلقون الصحة أو الحسن على الإسناد، فلا يلزم منه ما ذكر في المتن نفسه، فإن صحة الإسناد عدالة رجاله وضبطهم واتصاله ويجامع ذلك الشذوذ وبعض العلل، نعم الأصل خلافه[2].

= الشهادة، وما مغزى هؤلاء إلا تعطيل الأحكام كما قال أبو حاتم ابن حبان ـ أي في مقدمة صحيحه ـ» انتهى.

(1) قوله: (وهو مردود بأول حديث من صحيحه) قلت: وكذا بآخر حديث فيه، وهو حديث «كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله العظيم سبحان الله وبحمده» فقد تفرد به محمد بن فضيل عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة، ولهذا قال الترمذي بعد إخراجه: حسن صحيح غريب، قال الحافظ في الفتح: وجه الغرابة فيه تفرد محمد بن فضيل وشيخه وشيخ شيخه وصحابيه. وقال أيضاً: ولم أرَ هذا الحديث إلا من طريق ابن فضيل بهذا الإسناد.

قلت: بل قد ذكر بعض أهل العلم أن في الصحيحين ما ينوف على مائتي حديث من الغرائب مما انفرد به الراوي في طبقة من الطبقات، حتى ألف الحافظ الضياء المقدسي في ذلك مؤلفاً سماه «غرائب الصحيحين»، وذكر فيه ما يزيد على مائتي حديث من الغرائب والأفراد المخرجة في الصحيحين.

(2) قوله: (نعم الأصل خلافه) أي أنه إذا قال حافظ معتبر: سنده صحيح أو حسن وأطلق، فإن الظاهر من هذا الإطلاق صحة أو حسن المتن أيضاً، ويستمسك بهذا الظاهر ولا يعدل عنه إلا إذا تبين شذوذ في الحديث أو علة قادحة، تمنع من الحكم له بالصحة أو الحسن، والله أعلم.

تتمة:

من هذا الباب أيضاً: إذا قال المحدثون: «أصح شيء في الباب كذا»: فإنه لا يلزم من هذا التعبير صحة الحديث، فإنهم يقولونه وإن كان الحديث ضعيفاً ومرادهم: أرجح ما في الباب أو أقله ضعفاً. كما قال النووي في الأذكار.

وروى الرافعي بإسناده عن ابن أبي حاتم قال: حدثنا أبو زرعة حدثنا أبو نعيم حدثنا بشر بن سلمان قال حدثني رجل قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم: «اغزوا=

وليعلم أن وصف سند بصحة أو ضعف من طريق لا ينافي وصفه بغيرها من طريق أخرى.

ويقال لذي العلة: مُعَلٌّ، لقولهم أَعَلَّهُ بكذا، أو مُعَلَّلٌ من التعليل، لا مَعْلُولٌ[1]، لأنه علَّه من الشراب سقاه مرة بعد أخرى وليس مراداً، وتعبير بعضهم به سهو.

= قزوين فإنه من أعلى أبواب الجنة».

قال الشيخ الرافعي رحمه اللَّه: «قدمت هذا الحديث على إرساله، لأن علي بن أحمد بن ثابت قال: أنا أحمد بن محمد بن داوْد الواعظ، حدثني إسحاق بن محمد سمعت أبا زرعة الرازي يقول: ليس في قزوين حديث أصح من هذا» (التدوين في أخبار قزوين 1/ 5).

وقال الحافظ الزيلعي رحمه اللَّه: «وقولُه: «أصح ما في هذا الباب حديث رافع» لا يقتضي صحته، بل معناه أنه أقل ضعفاً من غيره» اهـ (نصب الراية 2/ 482).

ومن هذا الباب أيضاً: قولهم «هذا الحديث أصح من هذا» فإنه لا يلزم عنه صحة ذلك الحديث، فإنهم يطلقون ذلك على أرجح الحديثين الضعيفين من باب الموازنة.

قال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (3/ 143) ـ تعليقاً على قول أبي داود بعد أن أورد حديثاً: «وهذا أصح من حديث ابن جريج» ـ «إن أبا داود لم يحكم بصحته، وإنما قال بعد روايته: هذا أصح من حديث ابن جريج، وهذا لا يدل على أن الحديث عنده صحيح، فإن حديث ابن جريج ضعيف، وهذا ضعيف أيضاً، فهو أصح الضعيفين عنده.

وكثيراً ما يطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين، وهو كثير في كلام المتقدمين، ولو لم يكن اصطلاحاً لهم، لم تدلَ اللغة على إطلاق الصحة عليه، فإنك تقول لأحد المريضين: هذا أصحّ من هذا، ولا يدل على أنه صحيح مطلقاً» اهـ.

(1) قوله: (لا مَعْلُولٌ) قلت: قال العلاّمة المحدث إبراهيم الأبناسي رحمه اللَّه في «الشذا الفياح» قوله ـ أي ابن الصلاح ـ إن لفظة معلول مرذولة عند أهل العربية واللغة، وتبعه على ذلك النووي، وجعله لحناً. اعْتُرِض عليه بأنه قد حكاه جماعة من أهل اللغة منهم قطرب فيما حكاه اللبلي والجوهري والمطرزي في المغرب.

وجوابه: أنه لا شك في ضعفه وإن كان ابن القوطية ذكره في الأفعال، فقد أنكره غير واحد من أهل اللغة كابن سيده والحريري وغيرهما. قال صاحب المحكم: واستعمل أبو إسحاق لفظه المعلول في المتقارب من العروض، والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول في مثل هذا كثيراً. وبالجملة فلست منها على ثقة ولا ثلج؛ لأن المعروف إنما هو «أَعَلَّهُ اللَّه» فهو مُعَلٌّ؛ اللَّهمَّ إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم مجنون ومسلول، من أنهما جاءا على جننته وسللته، وإن لم يستعملا في الكلام استغنى عنهما بأفعلت. وإذا قالوا: جن وسل، أي جعل فيه الجنون والسل، كما قالوا: حرق وفسل. وأنكره الحريري أيضاً في درة الغواص. =

[حكم العمل بالحديث الصحيح والحسن والضعيف]

الثالثة: الصحيح والحسن يعمل بهما مطلقاً، وأما الضعيف فإن اشتد ضعفه ترك وإلا عمل به في فضائل الأعمال[1].

= والأحسن أن يقال فيه «مُعَلّ» بلام واحدة لا «مُعَلَّل» بلامين؛ فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى: ألهاه بالشيء وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام. وأما بلام واحدة فهو كثير، كقول المحدثين: أَعَلَّه فلان بكذا، وقياسه مُعَلّ. وفي المحكم «أَعَلَّهُ اللّه» فهو مُعَلّ. وفي الجوهري: لا أعلّك اللّه: أي لا أصابك بعلة.

نعم التعبير بالمعلول وجد في كلام كثير من المحدثين، كالترمذي والدارقطني وأبي أحمد بن عدي والحاكم وأبي يعلى الخليلي» انتهى.

(1) قوله: (الصحيح والحسن يعمل بهما مطلقاً، وأما الضعيف فإن اشتد ضعفه ترك وإلا عمل به في فضائل الأعمال). قلت: أما الحديث الصحيح لا خلاف في جواز العمل به، بل ووجوبه.

وأما الحديث الحسن فهو عند الفقهاء ومعظم المحدثين ملحق بالصحيح في الاحتجاج والعمل به، وإن كان لا يلحقه في الرتبة لانحطاط ضبط رواته، واللّه تعالى أعلم.

وأما الحديث الضعيف؛ فالذي عليه جماهير أهل العلم جواز ذلك في فضائل الأعمال، كالأحاديث الواردة في الترغيب والترهيب والمواعظ والقصص ونحو ذلك مما لا يترتب عليه اعتقاد أو إثبات حكم شرعي. ونقل اتفاقاً.

قال الإمام النووي رحمه اللّه تعالى: «أجمع أهل الحديث وغيرهم على العمل في الفضائل ونحوها مما ليس فيه حكم، ولا شيء من العقائد وصفات اللّه تعالى بالحديث الضعيف» (جزء في القيام لأهل الفضل، ص: 14).

وقال ابن قدامة المقدسي الحنبلي رحمه اللّه تعالى: «النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث لها» (المغني 1/ 438).

وقال ابن عبد البرّ المالكي رحمه اللّه تعالى: «أحاديث الفضائل لا يحتاج فيها إلى من يحتج به» (التمهيد 6/ 39).

وقال علي القاري الحنفي رحمه اللّه تعالى في رسالته «الحظ الأوفر في الحج الأكبر»: «الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال عند جميع العلماء من أرباب الكمال» (نقلاً عن الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة، للكنوي، ص: 37).

وقد أفرد الخطيب البغدادي رحمه اللّه تعالى في «الكفاية» باباً لجواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل، أوردا فيه نصوصاً كثيرة.

وقال بعض العلماء إن العمل بالحديث الضعيف مشروط بشروط ثلاثة، وهي:

1 ـ أن لا يكون شديد الضعف، مثل ما انفرد به أحد الكذابين أو المتهمين بالكذب، أو من فحش غلطه، ونحو ذلك.

2 ـ أن يندرج تحت أصل شرعي معمول به، شامل له، ليكون ذلك الأصل هو المستند. =

وللسيوطي في ألفيته:

وللقبول يطلقون جيداً والثابت الصالح والمجودا
وهذه بين الصحيح والحسن وقربوا مشبهات من حسن

وهل يخص... إلخ كالاستدراك على ما في البيت الأول[1].

[معنى قولهم: حديث حسن صحيح]:

الرابعة: قد يقولون في حديث «حسن صحيح»، فاستشكل الجمع بين الفاضل والمفضول. وزبدة الجواب أن «أو» محذوفة منه للتنويع أي صحيح من طريق وحسن من أخرى، فهو أعلى مما قيل فيه صحيح فقط، أو للشك حيث كان له طريق واحدة فهو دون ما جزم بصحته.

وجمهور المحدثين على أن الحسن غير الصحيح، وأن القسمة ثلاثية؛ لأنه إن احتوى على أعلى صفات الترجيح؛ فالصحيح، أو على أصلها؛ فالحسن، أو لا؛ فالضعيف، وما عدا هذه من مرفوع وموقوف وغيرهما تعرض لهما.

[الحكم بالصحة ظني لا قطعي]:

وحيث حكموا بنحو الصحة فمرادهم الظن لا القطع[2]. نعم ذهب جمع

= 3 ـ أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط، أي أنه لا يريد أن يهجم على الشرع برأيه، فيأخذ بالخبر الضعيف لا على صحة النسبة إليه بل على احتمال النسبة.
والشرط الأول نقل الحافظ العلائي رحمه الله تعالى الاتفاق عليه. والأخيران ذكرهما العز بن عبد السلام وابن دقيق العيد رحمهما الله تعالى.
وفي ما كتبناه شرحاً على المنظومة البيقونية مزيد بيان وتوسع في هذا الباب، فانظره إن شئت.

(1) قوله: (وهل يخص... إلخ كالاستدراك على ما في البيت الأول) قلت: تمام كلام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى:

وهل يخص بالصحيح الثابت أو يشمل الحسن نزاع ثابت

وقول المصنف رحمه الله (كالاستدراك على ما في البيت الأول) يعني قول السيوطي (وللقبول يطلقون جيداً والثابت)؛ فإن القبول يشمل الصحة والحسن، وإطلاقه في هذا البيت يقتضي اتفاقهم على ذلك، والبيت الأخير يذكر الخلاف في المسألة. والله أعلم.

(2) قوله: (وحيث حكموا بنحو الصحة فمرادهم الظن لا القطع): قلت: وهذا الذي عليه المحققون من أهل الفقه والأصول والحديث، فإن الكلام في تحقق شروط صحة الحديث مبناه على الظن، وما بني على الظن لا يفيد إلا الظن. =

كثير إلى القطع بصحة ما في الشيخين لإجماع الأمة المعصومة عن الخطأ على قبولهما.

[مبحث أصح الأسانيد]:

ولا نحكم على سند معين بأنه أصح الأسانيد مطلقاً[1]، لأن الإطلاع على جميع أوصاف الرجال من كل وجه متعذر، وخاض بعضهم، فقال البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر، وزيد عن مالك: الشافعي، وعنه: أحمد. زهي سلسلة الذهب، لم يوجد بها في مسند أحمد إلا حديث: «**لا يبع بعضكم على بيع بعض**»، وقيل: غير ذلك.

[عدة الأحاديث الصحيحة]:

ولم يستوعب الصحيح في مصنف أصلاً، لقول البخاري: أحفظ مائة ألف من الصحيح ومائتي ألف من غيره، ولم يوجد في الصحيحين بل ولا في بقية الكتب الستة هذا القدر من الصحيح.

[مراتب الصحيح، والتفضيل بين الصحيحين]:

وتتفاوت رتب الصحيح، فيقدم ما رواه الشيخان، ثم البخاري، ثم

= قال الحافظ رحمه اللّه في الفتح (1/ 428): تعليل الأئمة للأحاديث مبني على غلبة الظن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا، لم يتعين خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجح الاحتمال؛ فيعتمد» انتهى. أي وكذا العكس صحيح.

وقال العلاّمة المحقق الكمال ابن الهمام رحمه اللّه في فتح القدير (1/ 317): «فدار الأمر في الرواة على اجتهاد العلماء فيهم وكذا في الشروط» انتهى.

(1) قوله: (ولا نحكم على سند معين بأنه أصح الأسانيد مطلقاً) قلتُ: قد اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: : الإمساك عن ذلك، وعدم القطع لسند معين بأنه أصح الأسانيد: قال السيوطي رحمه اللّه في التدريب (1/ 76): «لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجود أعلى درجات القبول في كل واحد واحد من رجال الإسناد الكائنين في ترجمة واحدة».

القول الثاني: الخوض في ذلك، والحكم على سند بكونه أصح الأسانيد، وقد اختلف الخائضون في ذلك على أقوال كثيرة، تعلم بمراجعة كتب الاصطلاح.

القول الثالث: عدم الإطلاق، وتقييد ذلك بنسبة مخصوصة إلى الراوي أو البلد، وهذا مذهب الحاكم.

مسلم، ثم ما هو بشرطهما، أي برجالهما، وإن لم يروياه فكذلك. فالبخاري مقدم، وهو شيخ مسلم وأشد تحرياً؛ كما يأتي في المعنعن. ولبعضهم:

قالوا: لمسلم فضلٌ ... قلت: البخاري أعلى

قالوا: المكرر فيه ... قلت: المكرر أحلى

تورية للسكر المكرر. ومن تُكُلِّم فيه من رجال مسلم أكثر. لبعضهم:

ضعفوا مئين من رجال ابن حجا ... ج ثمانين للبخاري التقي

وكذا في الأحاديث[1].

تُكُلِّم في ري بضعفٍ لما رَوْا ... إماما الحديث الحائزا قطب الهدى

فدعد للجعفي، وقاف لمسلم ... وبل لهما، فاحفظ وُقِيَت من الردى

[المستخرجات على الصحيحين]:

وقد استخرجوا عليهما مستخرجات بأن يقتصر على الأحاديث[2]، ولا يجوز أن ينسب لفظ المستخرج للأصل إلا إذا جزم بأنه هو وقد وقع التخالف كثيراً.

---

(1) قوله: (وكذا في الأحاديث): أي وكذا المتكلم فيه من أحاديث صحيح مسلم، أكثر من الأحاديث المتكلم فيها من صحيح البخاري. ثم ساق البيتين استدلالاً بهما، ومحل الاستدلال قوله: «فدعد للجعفي» أي ثمانية وسبعون بحساب الجمل، وقاف لمسلم أي مائة، وقوله: «وبل لهما» أي تكلم في اثنين وثلاثين حديثاً اتفقا على إخراجها، وإذا ضممتها للثمانية والسبعين التي للبخاري والمائة التي لمسلم صار عدد المتكلم فيه من أحاديثهما معاً مائتين وعشرة حديثاً، وهي عدد قوله: «ري» بحساب الجمل، والله تعالى أعلم.

(2) قوله: «وقد استخرجوا عليهما مستخرجات بأن يقتصر على الأحاديث) أي أحاديث الكتاب المستخرج عليه كالصحيحين هنا، فيخرجها بأسانيده لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه، ولو في الصحابي مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده، وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب ما لم يكن هناك عذر من علو في السند أو زيادة مهمة في المتن.

ومن المستخرجات على الصحيحين: مستخرج الحافظ محمد بن يعقوب الشيباني النيسابوري المعروف بابن الأخرم المتوفى سنة 344هـ، ومستخرج الحافظ أبي ذر الهروي المتوفى سنة 434هـ، ومستخرج الحافظ أبي محمد البغدادي المعروف بالخلّال 439هـ. ومستخرج الحافظ أبي علي الماسرجسي النيسابوري المتوفى 365هـ، ومستخرج الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى 430هـ.

ولا بد في نقل حديث من كتاب مشهور من تصحيح بنسخ معتمدة، وقيل: يكفي الواحدة منها. ثم في روايته بالمعنى الخلاف المشهور.

[الحديث المعضل]:

الثاني: المعضل، وحده: ما سقط منه اثنان[1]، فهو قسم من المنقطع، فإن كان الحذف من أول السند قيل له: معلق أيضاً، أو أحدهما الصحابي فمرسل أيضاً.

[الحديث المرسل]:

الثالث: المرسل[2]: وحده: ما سقط منه الصحابي[3]، كقول نافع: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم، ولا يحتج به لاحتمال أن الساقط صحابي أو غيره. وعلى الثاني يحتمل أنه عدل أو غيره، وعلى الأول يحتمل أنه

---

(1) قوله: (وحده: ما سقط منه اثنان): أي فأكثر على التوالي. ومثاله: ما رواه مالك في الموطأ أنه بلغه أن أبا هريرة رضي اللّه عنه قال: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق». قال الحاكم رحمه اللّه تعالى: «هذا معضل عن مالك، أعضله هكذا في الموطأ».
فهذا الحديث معضل، لأنه سقط منه اثنان متواليان بين مالك وأبي هريرة، وقد عرفنا أنه سقط منه اثنان متواليان من رواية الحديث خارج الموطأ هكذا عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.

(2) قوله: (المرسل): قلت: المرسل في اللغة: مأخوذ من الإرسال: أي الإطلاق وعدم المنع، فكأن مرسل الحديث أطلق الإسناد ولم يقيده، أو هو مأخوذ من قولهم: «ناقة مرسال»: أي سريعة السير، فكأن المرسل أسرع فيه عجلاً، فحذف بعض إسناده، قال كعب بن زهير في قصيدته المشهورة:

بانت سعاد بأرض لا يبلغها ... إلا العتاق النجيبات المراسيل

(3) قوله: (وحده: ما سقط منه الصحابي): قلت: كذا قال البيقوني في منظومته الشهيرة: (ومرسل منه الصحابي سقط) ليس كذلك؛ لأنا لو تيقنا أن الساقط من السند هو صحابي، لحكمنا له بالاتصال لا بالإرسال، لكون الصحابة كلهم عدول، لا تضر الجهالة بهم. وإنما الحديث المرسل هو: «ما رفعه التابعي إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم».
ومثاله: الإمام مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم رضي اللّه عنه أن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم قال: «يسلم الراكب على الماشي، وإذا سلم من القوم أحد أجزأ عنهم».
فهذا الحديث مرسل، لأن الذي رفعه إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم تابعي، وهو زيد بن أسلم رضي اللّه تعالى عنه.

روى عن صحابي غيره، وعلى الثاني يعود الاحتمال السابق. واحتج به مالك في المشهور عنه، فإن علم أن الراوي لا يرسل إلا عن ثقة فالأوجه الاحتجاج بمرسله، وتوقف بعضهم لأن الاحتمال لم ينقطع.

ثم من المرسل: قول صغار الصحابة الذين كانوا ليسوا من أهل التحمل زمنه صلّى اللّه عليه وآله وسلم: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم كذا. أما كبارهم فحمولون على رفع الاتصال[1].

[الحديث المسلسل]:

الرابع: المسلسل، وهو: ما اتفقت سلسلة رجاله في وصف أو معظمهم، كحديث الأولية فإنه ينتهي إلى سفيان[2]، ومنه المسلسل بالقسم في ثبت العلاّمة البديري المعروف بابن الميت[3] بالسند المتصل لسيدي محيي الدين ابن العربي في الفتوحات المكية ما نصه: إذا قرأتَ فاتحة الكتاب فقل ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ في نفس واحد من غير قطع، فإني أقول: باللّه العظيم لقد حدثني أبو الحسن علي بن أبي ثابت فتح الفتح الكباري الطبيب بمدينة موصل بمنزلي سنة إحدى وستمائة، وقال: باللّه العظيم لقد سمعت شيخنا أبا الفضل بن عبد اللّه بن أحمد بن عبد القاهر الطوسي الخطيب يقول: باللّه العظيم لقد سمعت من لفظ أبي الفضل بن محمد

---

(1) قوله: (أما كبارهم فحمولون على رفع الاتصال): قلت: على القول الراجح الذي عليه أكثر المحدثين، قال الحافظ ابن حجر رحمه اللّه في هدي الساري (ص: 378): «وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم، فلا يعتد بمخالفته، واللّه أعلم.

قلت: والمخالف في هذا الباب هو الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني وطائفة من الأصوليين، والحافظ ابن القطان الفاسي من المحدثين.

(2) قوله: (كحديث الأولية فإنه ينتهي إلى سفيان): قلت: أي حديث عبد اللّه بن عمرو بن العاصي: «الراحمون يرحمهم الرحمن»، فإن السلسلة منه تنتهي إلى سفيان بن عيينة، وانقطع فيمن فوقه، ومن رواه مسلسلاً عمن فوقه فقد وهم كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر رحمه اللّه تعالى.

(3) قوله: (العلاّمة البديري المعروف بابن الميت) قلتُ: هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد البديري الحسيني، الدمياطي الأشعري الشافعي، له ثبته المسمى الجواهر الغوالي في بيان الأسانيد العوالي، وشرح منظومة البيقوني في المصطلح سماه صفوة الملح، وشرح الشمعة المضية للسيوطي في النحو. توفي عام 1140هـ.

الكاتب الهروي، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثنا أبو بكر بن محمد بن علي الشاشي التابعي من لفظه، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثني عبد اللَّه المعروف بأبي نصر السرخي، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثنا أبو بكر محمد بن الفضل، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثنا أبو عبد اللَّه محمد بن علي بن يحيى الورّاق الفقيه، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثنا محمد الحسن العلوي الزاهد، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثني أبو بكر الراجعي، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثني عمار بن موسى بن موسى البرمكي، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثني أنس بن مالك، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثني علي بن أبي طالب، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثني أبو بكر الصديق، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثني المصطفى صلّى اللَّه عليه وآله وسلم، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثني جبريل، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثني إسرافيل، وقال: باللَّه العظيم لقد حدثني رب العالمين جلَّ جلاله وعمَّ نواله، قال اللَّه تعالى: يا إسرافيل بعزتي وجلالي وجودي وكرمي من قرأ بسم اللَّه الرحمن الرحيم متصلة بفاتحة الكتاب مرة واحدة أشهدوا علي قد غفرت له، وتقبلت منه الحسنات، وتجاوزت عنه السيئات، ولا أحرق لسانه بالنار، وأجيره من عذاب القبر، ومن عذاب النار، وعذاب يوم القيامة والفزع الأكبر، ويلقاني قبل الأنبياء والأولياء أجمعين[1]. قال: وأسأل اللَّه أن يغفر لي وللمسلمين. انتهى.

---

(1) قلت: قال العلاّمة ابن الطيب الفاسي رحمه اللَّه تعالى: الراوي هنا عن أنس هو عمار بن موسى البرمكي، لا عمار بن ياسر؛ كما في كلام ابن حجر، فإنه قال: كذا هو «ابن موسى البرمكي» فيما رأيته بخط الشيخ محيي الدين بن عربي في فتوحاته، وكذا هو في مسلسلات ابن أبي عصرون في ما رأيته في نسخة صحيحة، وهكذا هو في مسلسلات السخاوي في النسخة التي عليها خطه، ثم رأيت في لسان الميزان نقلاً عن الذهبي: داود بن عفان عن أنس بنسخة موضوعة، قال ابن حبان: كتبنا النسخة عن عمار بن عبد المجيد عنه لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح. انتهى.

قال ابن الطيب: فالراوي عن داود بن عفان الراوي عن أنس هو عمار بن عبد المجيد لا ابن موسى، وأما عمار عن أنس فقد قال في لسان الميزان عن الذهبي: عمار عن أنس، قال البخاري: فيه نظر، حدث عنه ابن أبي زكرياء. انتهى كلام الذهبي. قال: وفي ثقات ابن حبان: عمار المزني عن أنس، وعنه حميد الطويل، فلعله هذا. انتهى كلام ابن حجر. قال ابن الطيب: فظهر أن عماراً الراوي عن أنس ليس بمنحصر في ابن ياسر، فجاز أن يكون ابن موسى هو الذي قال فيه البخاري: فيه نظر، ومقتضى هذه الصيغة أن يكون ممن يخرج حديثه للاعتبار ولهذا جوز ابن حجر أن يكون هو المزني الذي وثقه ابن حبان، فلا يتأتى الحكم ولا الجزم بالوضع كما هو ظاهر، واللَّه أعلم. اهـ.

أقول: قوله يلقاني إلخ لعله في بعض المواطن.

ثم المزية لا تقتضي الأفضلية، والمسلسل يدل على شدة اعتناء الرواة بالرواية، والله أعلم.

قال:

2 - وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ إِنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ وَذُلِّيَ أَجْمَلُ

أقول: الصبر حبس النفس عن الجزع، وأصله التصبر، ومفهوم **(عنكم)** أن الصبر لهم قوي حاصل، كما يقول: تحملني ما لا أطيق فأحمل، والكلام في العقل مشهور فلا نطيل به، و(إِنَّ) بالكسر على إجراء ما قبله مجرى القسم على حد ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [سورة يس: 16] والفتح على حذف الباء. وقوله: **(ضعيف)** أي في بعض الأحيان إذا تحملته، و**(متروك)** أصلاً في البعض الآخر؛ فلا تنافي، أو إنه أراد كالمتروك، أو أخبر بالضعف باعتبار ما ظن ثم بدا له أنه لا يوجد أصلاً. ثم ورد عليه أن الصبر حسن جميل، وهذا من القضايا المشهورة، فأجاب بأن ذلي في طلبكم أجمل من صبري عنكم، وإنه لا حسن إلا سماع حديثكم... إلخ، وكأن هذا نكتة تأخير الحسن، وإن كان الأنسب ذكره بعد الصحيح، وبالجملة النظم ضيق، وكأن هذا إشارة لما ينسب للإمام علي رضي الله عنه:

الصبرُ يحمد في المواطن كلها — إلا عليك؛ فإنه مذموم

وللشبراوي رحمه الله:

خليلي ما أهنى بلوغ المآرب — وما أقبح التسويف عند المطالب

صبرت إلى أن أثقل الصبر غاربي — يقولون: إن الصبر أصدق صاحب

صدقتم، ولكن قد تقضى به عمري

إلى كم أعذب مهجة شقها الضنا — وأطمع في نيل المنا بعد ذا العنا

وأضحى لسان الحال ينشد معلناً — إذا كنت ذا صبر ولم تبلغ المنا

ومتّ فمن ذا يجتني ثمر الصبر

أشار إلى مبحثين من المصطلح.

[الحديث الضعيف]:

الأول: **الضعيف**، وهو أقسام كثيرة، بيانه أن شروط الصحيح خمسة كما

تقدم، فمتى فقد منها واحد أو اثنان أياً كانا أو ثلاثة أو أربعة أو الكل فهو ضعيف، ثم فقد العدالة بفسق أو جهل حال، وفقد الاتصال بتعليق أو إرسال أو عضل، فتزيد الأقسام. قال المحققون: والشغف بتفصيل ذلك تعب بلا فائدة.

[الحديث المتروك]:

الثاني: المتروك، وهو نوع من الضعيف، لأنه ما انفرد به راوٍ وأجمع على ضعفه[1].

[الشاهد]:

هذا ويمكن أن قوله: **(يشهد)** إشارة للشاهد، وهو المقوي الموافق في معنى المتن دون لفظه[2]، واللّٰه سبحانه وتعالى أعلم.

***

قال:

3 ـ وَلا حَسَنٌ إلاّ سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ ... مُشَافَهَةً يُمْلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ

أقول: شافهه: خاطبه بلا واسطة من الشفة، وهي طرف الفم، لأنه

(1) قوله: (لأنه ما انفرد به راوٍ وأجمع على ضعفه): وذلك لكونه كثير الوهم فاحش الغلط، أو لكونه متهماً بالكذب؛ بأن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، أو عرف بالكذب في حديثه دون أن يظهر ذلك منه في الحديث النبوي. قال ابن مهدي رحمه اللّٰه: سئل شعبة رحمه اللّٰه: متى يترك حديث الرجل؟، فقال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديث غلط مجتمع عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه، وما كان غير ذلك فاروِ عنه.
مثاله: ما رواه ابن عدي في (الكامل في ضعفاء الرجال) من طريق الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيّب عن عمر قال: قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلم: «إن اليتيم إذا بكى اهتز عرش الرحمن لبكائه».
فهذا الحديث متروك؛ لأن فيه: الحسن بن أبي جعفر، قال النسائي: متروك الحديث.

(2) قوله: (إشارة للشاهد، وهو المقوي الموافق في معنى المتن دون لفظه): قلت: الذي استقر عليه الاصطلاح هو أن الشاهد هو ما يروى من حديث صحابي آخر موافق له في لفظ الحديث أو معناه على السواء، يقابله المتابع، وهو ما يروى عن ذلك الصحابي من طريق أخرى تامة أو قاصرة. وقد يطلق الشاهد على المتابع، ولهذا قال الحافظ ابن حجر رحمه اللّٰه: وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل. قال ملاّ علي قاري رحمه اللّٰه: إذ المقصود الذي هو التقوية حاصل بكل منهما، سواء سمي متابعاً أو شاهداً.

مفاعلة بها. وقوله **يُمْلَى عليَّ**: أي منكم، وأشار بقوله: **فَأنْقُلُ** إلى أنه يعيه ويحفظه لشدة اعتنائه.

[الحديث الحسن]:

أشار إلى **الحسن**، وهو: ما وجدت فيه شروط الصحيح، لكن لم يبلغ العدالة والضبط الشديدين المعتبرين في الصحيح[1]. والتفريق بينهما يعرفه الممارس ولو الآن؛ لأن الهبات لم تنسد كما قال النووي. وأما قول ابن الصلاح: ليس لأحد أن يصحح الآن أو يحسن فالظاهر أنه نظر إلى الواقع، فالخلاف لفظي.

[السماع والمشافهة والإملاء والنقل]:

وإلى **السماع** من الشيخ أو بحضرته أو إسماعه.

والمشافهة، وهي التحديث بلا واسطة، وقد تطلق على المشافهة بالإجازة.

وإلى **الإملاء**، وهو: أن يذكر الشيخ الحديث للطالب فيكتبه، وهو أعلى أنواع التحمل.

وإلى **النقل**، وهو: أخذ الحديث وروايته.

* * *

قال:

4 ـ وَأمْرِيَ مَوْقُوفٌ عَليكَ وَلَيسَ لِي   عَلَى أحَدٍ إلاَّ عَلَيكَ المُعَوَّلُ

أقول: يعني أمري الذي به صلاحي ليس إلا منك، كما قال:

فليتك تحلو والحياة مريرة   وليتك ترضى والأنام غضاب
وليت الذي بيني وبينك عامر   وبيني وبين العالمين خراب
إذا نلت حظي منك فالكل هين   وكل الذي فوق التراب تراب

والمعول بمعنى التعويل، لأن اسم المفعول من غير الثلاثي يأتي بمعنى

---

(1) قوله: (لكن لم يبلغ العدالة والضبط الشديدين المعتبرين في الصحيح): قلت: كذا قال رحمه الله تعالى، والصواب أنهما يفترقان فقط في الضبط، حيث يشترط في الصحيح تمام الضبط، بينما يكتفى في الحسن بخفة الضبط. وأما العدالة فلا يتصور تجزؤها. والله تعالى أعلم.

المصدر، كالمعسور والميسور بمعنى العسر واليسر، وأتى بقوله: (وَلَيسَ لِي. . .) إلخ دفعاً لتوهم أنه ربما تشبث بغيره، وإن كان موقوفاً في الواقع عليه.

[الحديث الموقوف]:

أشار إلى **الموقوف**، وهو: ما أضيف للصحابي مما يمكن رأياً، وإلا فمرفوع حكماً[1].

---

(1) قوله: (وهو: ما أضيف للصحابي مما يمكن رأياً، وإلا فمرفوع حكماً) قلت: يعني أن الموقوف هو: ما أضيف إلى صحابي من قول أو فعل، بشرط أن يخلو من قرينة الرفع، ويدخل فيه:

* قول الصحابي الذي لم يأخذ عن أهل الكتاب مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الغيبية وقصص الماضين والمواقيت والمقادير الشرعية.

* ومن ذلك التفسير الذي يتعلق بسبب نزول آية، فإنه من الصحابي الذي عاين التنزيل وعاصره في حكم المرفوع، لا التفسير الوارد عن الصحابة مما هو محل الاجتهاد.

* وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص لكون إخباره بذلك يقتضي مخبراً له.

ومن ذلك: عن أبي سعيد الخدري رضي اللّه تعالى عنه أن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم قال: «من قرأ سورة الكهف كانت له نوراً يوم القيامة من مقامه إلى مكة، ومن قرأ العشر آيات من آخرها ثم خرج الدجّال لم يضره، ومن توضأ فقال: سبحانك اللّهمّ وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، كتب في رق، ثم جعل في طابع فلم يكسر إلى يوم القيامة».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح، إلا أن النسائي قال بعد تخريجه في عمل اليوم والليلة: هذا خطأ، والصواب موقوفاً».

قال الحافظ الدمياطي: «وإن كان موقوفاً فسبيله سبيل المرفوع، لأن مثل هذا لا يقال من قبيل الرأي الاجتهاد، واللّه أعلم».

* وكذا أن يحكم الصحابي على فعل ما أنه طاعة أو معصية للّه تعالى ولرسوله صلّى اللّه عليه وآله وسلم.

من ذلك: قول سيدنا عمار رضي اللّه عنه: «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلّى اللّه عليه وآله وسلم» علقه البخاري بصيغة الجزم ووصله أصحاب السنن وغيرهم.

* وكذا أن يقول الصحابي: من السُنّة كذا. كحديث علي عليه السلام قال: «من السُنّة أن تخرج إلى العيد ماشياً، وأن تأكل شيئاً قبل أن تخرج» رواه الترمذي وقال: هذا حديث حسن.

=

قال:

5 ـ وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إِلَيْكَ لَكُنْتَ لِي عَلَى رَغْمِ عُذَّالِي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ

أقول: لما قال (**وَأمْرِيَ مَوْقُوفٌ...**) إلخ كأنه ورد عليه أنه من مكارم الأخلاق صحبة المحب ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [سورة الرحمن: 60] فما باله قطع رجاك؟. فأجاب: بأنه معذور بعدم علمه بما عندي، ولو رفع له حالي وأحاط به علماً لأحسن إليّ. وقوله: (**لي**) متعلق بكنت، وجملة **تَرِقُّ** حالية، أو بيان لما قبلها، أو متعلق بـ(**تَرِقُّ**). وبين «لامه» و«على» الطباق؛ لإشعار الأولى بالنفع والثانية بالضرر، نحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة: 286]. **والرغم**: القهر؛ لأن أنف المقهور كأنه لصق بالرغام وهو التراب. **والعذال**: جمع عاذل، وهو اللائم بلطف أو عنف. **والرقيب**: من يتجسس عند الوصال، **والواشي**: من ينم بينك وبين حبيبك، ولعله أراد بالعذال: الوشاة، **وتَرِقُّ**: تعطف، **وتَعْدِلُ**: تميل عن الهجر إلى الوصل، أو من العدل في الرعية؛ لأنه رعيته.

= أو قوله: أُمِرْنا بكذا أو نهينا عن كذا. ومن أمثلة ذلك: حديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال: «أُمِرَ بلال أن يشفع الآذان ويوتر الإقامة» أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

وكحديث عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه قال: «نُهِينَا عن الكي». رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

فهذا ونحوه له حكم الرفع على الأصح، كما ذهب إلى ذلك الجمهور، لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي، ومن يجب اتباع سُنَّته، وهو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

* وكذا أن يصدر عند ذكر الصحابي ما يفيد الرفع، نحو قولهم: يرفعه أو ينميه أو يبلغ به أو رواية فذلك ونحوه مرفوع عند أهل العلم.

من ذلك حديث رواه الترمذي رحمه الله تعالى عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه قال: «ضرس الكافر مثل أحد»، قال الترمذي: هذا حديث حسن.

وروى البخاري ومسلم من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به: «الناس تبع لقريش».

وروى مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة». قال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه ينمي ذلك.

تنبيه: قد يطلق الموقوف على ما جاء عن غير الصحابة، ولكن مقيداً، نحو: «هذا موقوف على عطاء»، أو: «أوقفه فلان على الزهري»، ونحو ذلك.

[الحديث المرفوع]:

أشار إلى **المرفوع**، وهو ما أضيف للنبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم[1] حقيقة أو حكماً[2]، بأن لم يكن للراوي فيه مجال كما سبق. قال ابن جماعة: مثال القول: «**إنما الأعمال بالنيات**» ونحوه. ثم قال: وفي هذا المثال مسامحة[3]، أقول: لعلَّ وجهه أنه لم يصرح بنسبته له صلّى اللّه عليه وآله وسلم في التمثيل.

* * *

قال:

6 ـ وَعَذْلُ عَذُولي مُنكرٌ لاَ أسِيغُهُ وَزُورٌ، وتَدْليسٌ يُرَدُّ وَيُهمَلُ

أقول: لما جرى ذكر العذال في البيت السابق، ناسب التعرض لما يتعلق بهم. **والعذول**: أبلغ من عاذل، فحيث كان من يبالغ لا يقبل؛ فأولى غيره. **ومنكر**: أي مردود، فأراد به لازمه، ووضحه بعد، والمقام للإطناب. **وأسِيغُهُ** ـ بالضم ـ: أي لا أجيزه إلى باطني حتى أعمل به، من إساغة الفضة. **والزُورُ**: الكذب. **والتدليس**: خلط الصدق بالكذب. قال في شرح النخبة: من الدَّلس، وهو اختلاط النور بالظلمة. قلتُ: فهو الغَلَسُ وزناً ومعنى.

إن قلتَ: قوله: (زُورٌ) يفيد أنه كله كذب، فينافي التدليس. **قلتُ**: يفيدك التخلص من هذا ما سبق في قوله ضعيف ومتروك.

---

(1) قوله: (وهو ما أضيف للنبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم) أي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، سواء اتصل سنده أو لم يتصل، فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمعضل والمنقطع والمعلق لعدم اشتراط الاتصال، ويخرج منه الموقوف والمقطوع لاشتراط الإضافة المخصوصة.

(2) قوله: (أو حكماً): قد سبق بيان صور ذلك عند الحديث عن الحديث الموقوف، فانظره إن شئت.

(3) قوله: (ثم قال: وفي هذا المثال مسامحة): قلت: قول المصنف رحمه اللّه يشير إلى أن قول ابن جماعة: وفي هذا المثال مسامحة راجع إلى حديث إنما الأعمال بالنيّات، وليس كذلك، فإنه إنما قاله عقب تمثيله للفعل، حيث قال: ومثال الفعل: رجم النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم يهوديين زَنَيَا، وسهى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم في السجود، ونحو ذلك. ثم قال: وفي المثال الأول مساهلة، وزاد الحافظ ابن قطلوبغا فيما نقله عنه: والثاني، ثم قال: قلت: لصدقه بالأثر، وسيأتي إن شاء اللّه تعالى.

إن قلتَ: قد يكون العذل نصحاً صادقاً، فلا يصح إطلاق قوله زور وتدليس. **قلتُ**: لكنهم يتهمونه دائماً بذلك، ولا يرونه إلا كذلك. قال في البردة: (محضتك النصح) البيتين. وقوله **يُرَدُّ ويُهْمَلُ**: تَرَقٍّ؛ لأن الإهمال وعدم الاعتناء أصلاً أشد من الاعتناء والرد، ولا مانع من أنه لف ونشر مشوش مع قوله زور وتدليس.

[الحديث المنكر]:

أشار إلى **المنكر**، وهو: ما انفرد به راوٍ عدالتُه لا تجبر انفراده[1]. **إن قلتَ**: تقدم ما انفرد به ضعيف مجمع على ضعفه متروك؛ مع أنه أشد من هذا، والإنكار أشد من الترك بلا إنكار. قلتُ: ليس كما فهمت؛ بل هو مما علمته قد يرد ويهمل.

---

(1) قوله: (المنكر، وهو: ما انفرد به راوٍ عدالتُه لا تجبر انفراده): أي أن الحديث المنكر هو: الحديث الذي تفرد به راوٍ ممن لا يقبل تفرده ولو كان موثقاً. مثاله: ما رواه أبو بكرالخلال في كتابه «السُّنَّة»!! قال: حدثنا أحمد بن الحسين الرقي، حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، حدثنا محمد بن فليح بن سليمان، حدثني أبي، عن سعيد بن الحارث، عن عبيد بن حنين قال: بينما أنا جالس في المسجد إذ جاءني قتادة بن النعمان يحدث وثاب إليه الناس فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن الله لما فرغ من خلقه استوى على عرشه واستلقى ووضع إحدى رجليه على الأخرى، وقال: إنها لا تصلح لبشر!!».

فهذا حديث منكر جداً، تفرد به فليح بن سليمان المدني، وهو وإن كان مختلفاً في الاحتجاج به إلا أنه لم يبلغ درجة من يقبل تفرده خاصة في مثل هذا الموطن، بالإضافة إلى نكارة متنه، المتضمن عقيدة اليهود ـ عليهم لعائن الله تترى ـ الذين ادعوا أن الله تعالى تعب بعد خلق السماوات والأرض فاستراح واستلقى على العرش في اليوم السابع مما سجله عليهم الله عزّ وجلّ في قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [سورة قٓ: ٣٨].

قال الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى في كتابه القيم «الأسماء والصفات»: «فهذا حديث منكر ولم أكتبه إلا من هذا الوجه، . . . . . فإذا كان فليح بن سليمان المدني مختلفاً في جواز الاحتجاج به عند الحافظ لم يثبت بروايته مثل هذا الأمر العظيم».

قلت: والذي استقر عليه الاصطلاح في تعريف المنكر هو: «ما رواه الضعيف مخالفاً الثقة»، وهذا هو اختاره الحافظ في نخبته وشرحها، ودرج عليه المتأخرون. والله تعالى أعلم.

[التدليس]:

وإلى **التدليس**[1]، ويثبت بمرة[2]، وهو نوعان[3]: **الأول**: أن يسمع من شيخ ثم يروي عنه حديثاً بواسطة فيسقطها ويحدث عنه بقال أو عن مثلاً حتى لا يكون كذباً محضاً، فإن علم أنه لا يحذف إلا عدلاً قُبِلَ[4].

---

(1) قوله: (التدليس): قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى: «التدليس هو: كتم العيب في المبيع ونحوه، وهو مأخوذ من الدَّلَس ـ بالتحريك ـ وهو الظلمة، كأنه لتغطيته على الواقف على الحديث أو غيره أظلم أمره»، هذا في اللغة، أما في الاصطلاح فهو: «إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين للظاهر».

ثم التدليس يعرف بأحد طريقين:

● إما بإخبار المدلّس نفسه إذا سئل. مثاله: ما ذكره الشافعي أن شعبة حدث بحديث عن حماد بن إبراهيم، قال: فقلت لحماد: سمعته من إبراهيم؟ قال: لا، أخبرني به مغيرة بن مقسم عنه.

● وإما بأن ينص عليه إمام من أئمة هذا الشأن. وقد صنف العلماء في أسماء المدلّسين.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وقد أفرد أسماء المدلّسين بالتصنيف من القدماء: الحسين بن علي الكرابيسي صاحب الإمام الأعظم الشافعي، ثم النسائي، ثم الدارقطني. ثم نظم شيخ شيوخنا الحافظ شمس الدين الذهبي في ذلك أرجوزة. وتبعه بعض تلامذته وهو الحافظ أبو محمود أحمد بن إبراهيم المقدسي، فزاد عليه من تصنيف العلائي شيئاً كثيراً مما فات الذهبي ذكره. ثم ذيل شيخنا حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين ـ العراقي ـ في هوامش كتاب العلائي أسماء وقعت له زائدة. ثم ضمها ولده العلاّمة قاضي القضاة ولي الدين أبو زرعة الحافظ إلى من ذكر العلائي وجعله تصنيفاً مستقلاً، وزاد من تتبعه شيئاً يسيراً جداً. وأفرد المدلّسين بالتصنيف من المتأخرين المحدث الكبير المتقن برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي غير متقيد بكتاب العلائي فزاد عليهم قليلاً».

وقد أفرده أيضاً بالتصنيف الحافظ ابن حجر رحمه الله في كتابه الموسوم بـ«تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس».

(2) قوله: (ويثبت بمرة): قلت: ذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه إلى أنه يثبت تدليس الراوي بمرة واحدة، فمن ثبت عنه التدليس مرة واحدة صار في عداد المدلّسين الذين لا تقبل عنعنتهم. وذهب غيره إلى اشتراط التكرار في وقوع التدليس منه وإلا لا يكون مدلّساً بمرة واحدة. وهذا الذي اعتبره من جرح بالتدليس، فقالوا: من عرف به صار مجروحاً مردود الرواية وإن بين السماع. قال الشيخ المحدث عبد العزيز بن الصديق الغماري في التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس (ص 111ـ 112): والظاهر أن من لم يغلب عليه التدليس ولا شهر به لا يدخل في المدلّسين.

(3) قوله: (وهو نوعان): على التحقيق.

(4) قوله: (**الأول**: أن يسمع من شيخ ثم يروي عنه حديثاً. . .) إلخ: ويسمى تدليس الإسناد، =

الثاني: أن يصف شيخه بأوصاف غير ما عرف بها فيتوهم أنه غيره[1].

وللتدليس وجوه أخر، وقد قلنا أن هذه عجالة.

* * *

قال:

7 ـ أُقَضِّي زَمَانِي فِيك مُتَّصِلَ الأَسَى وَمُنْقَطِعاً عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ

أقول: أُقَضِّي ـ بالتشديد ـ: أي شيئاً فشيئاً، **ومُتَّصِلَ**: حال من فاعله، أو من الزمان، وهو أبلغ، كأنه عدى زمانه كما قال:

أعدي الزمان سخاؤه فسخا به [ولقد يكون به الزمان بخيلا]

وقوله: (**عَمَّا بِهِ أَتَوَصَّلُ**): أي لك، أبلغ بكثير من قولهم منقطع عنك.

= ويندرج تحته:

* تدليس التسوية: وهو أن يسقط غير شيخه لضعفه فيصير الحديث عن الثقات فقط، فيحكم لَه بالقبول.

وصورة ذلك أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، ويكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر، فيأتي المدلّس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيسوي الإسناد كله ثقات.

* تدليس العطف: وهو أن يقول: حدثنا فلان وفلان، وهو لم يسمع من الثاني المعطوف.

* تدليس السكوت أو القطع: وهو أن يقول: حدثنا أو سمعت ونحوهما ثم يسكت، ثم يقول: إبراهيم النخعي مثلاً، موهماً أنه قد سمع منه وليس كذلك.

*تدليس الصيغ: قال ابن حجر: «ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التعبير أو الإخبار عن الإجازة موهماً السماع ولا يكون سمع من ذلك الشيء».

وتدليس الإسناد بأنواعه المندرجة تحته مكروه جداً ذمّه العلماء، وبالغوا في تشنيعه، حتى كان شعبة بن الحجاج رحمه الله تعالى يقول: لأن أزني أحب إليّ من أن أدلّس.

(1) قوله: (**الثاني**: أن يصف شيخه بأوصاف. . .) إلخ: ويسمى تدليس الشيوخ، ويندرج تحته: تدليس البلاد: قال الحافظ ابن حجر: «ويلتحق بقسم تدليس الشيوخ: تدليس البلاد، كما إذا قال المصري: حدثني فلان بالأندلس، وأراد موضعاً بالقرافة، أو قال: بزقاق حلب، وأراد موضعاً بالقاهرة، أو قال البغدادي: حدثني فلان بما وراء النهر، وأراد نهر دجلة. . ولذلك أمثلة كثيرة، وحكمه الكراهة؛ لأنه يدخل في باب التشبع وإيهام الرحلة في طلب الحديث، إلا إن كان هناك قرينة تدل على عدم إرادة التكثير فلا كراهة».

[الحديث المتصل]:

أشار إلى **المتصل**[1]، وهو: ما لم يحذف أحد من مبدئه إلى منتهاه، سواء كان منتهاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الصحابي أو التابعي[2]، فيشمل: المرفوع والموقوف والمقطوع. وأما المنقطع فضده، أعني: ما حذف منه شيء، فيشمل المعلق والمرسل والمعضل ما عدا المرسل، وربما تسمح بعضهم، فأطلق المنقطع على المقطوع وعكسه على ما بسطه العراقي في ألفيته.

ولمتكلف أن يقول في ذكر الزمان إشارة إلى التاريخ.

* * *

8 ـ وَهَا أنَا في أكْفَانِ هَجْرِك مُدْرَجٌ تُكَلِّفُنِي مَا لاَ أطِيقُ فَأحْمِلُ

أقول: أتى بهاء التنبيه إشارة إلى أنه فني من سقم الحب حتى لا يرى إلا بالتنبيه، كما قال:

كفى بجسمي نحولاً أنني رجلٌ لولا مخاطبتي إياك لم ترني

وقال سلطان العاشقين:

قد تركت الصبّ فيكم شبحا ما له مما براه الشوق فَيْ

الفي: الظل، وشبه الهجر بالموت بجامع المشقة، والأكفان تخييل، أو أنه استعارها لما يحصل منه من التلونات. وفيه رد على المعتزلة القائلين لا يجوز التكليف لما لا يطاق. قلنا: لو لم يكن جائزاً لما صح الطلب في ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [سورة البقرة: 286]، وله ثمرة العزم على الامتثال لو قدر عليّ أن المختار يحكم بما يشاء.

[الحديث المدرج]:

أشار إلى **المدرج**، وهو: زيادة الراوي المتوهم كونها من الحديث[3]،

---

(1) قوله (المتصل): ويقال له أيضاً: الموصول والمؤتصل، كما نقلها البيهقي رحمه الله تعالى عن الإمام الشافعي رضي الله عنه.

(2) قوله: (أو التابعي): قلت: ليس كذلك، والذي عليه الاصطلاح أن أقوال التابعين لا تسمى متصلة إذا اتصلت الأسانيد إليهم، قال العراقي رحمه الله تعالى: «في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز واقع في كلامهم، كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيّب أو إلى الزهري أو إلى مالك، ونحو ذلك».

(3) قوله: (المتوهم كونها من الحديث): أي بأن أدرجها الراوي في متن الحديث سواء أكان=

فلو فصلها نحو: «وكان ابن عمر يقول: فليس إدراجاً، ومنه: أن يروي حديثين بسندين فيرويهما بسند أحدهما، فإنه مدرج في متن هذا السند[1]، فليفهم.

[تحمل الحديث]:

وقوله: **(فَأحْمِلُ)**: إشارة لتحمل الحديث، ولا يشترط فيه إسلام ولا بلوغ على الصحيح؛ لكن يشترط أن يؤدي مسلماً بالغاً، نعم لا بد من التمييز بلا سن مخصوص، وهل المستحسن وقت العشرين أو الثلاثين أو الأربعين خلاف بسطه في الألفية.

* * *

قال:

٩ ـ وَأجْرَيتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجا وَمَا هِيَ إلاَّ مُهْجَتِي تَتَحلَّلُ

حقُّ هذا البيت: التقديم على ما قبله، لأنه إذا تخللت مهجته مات فيدرج في الأكفان. قوله: **(فَوْقَ خَدِّي)** في نسخة بدله «بالدما». و**مُدَبَّجا**: مخططاً بالماء والدم، من دبج المطر الأرض، ثم قال: ولا يتوهم أن هذه دموع حقيقة إنما **مُهجَتِي** ذابت من الشوق ونزلت في صورة الدموع. يحكى أن ابن الفارض كان ينماع ثم يجمد. والمهجة: الروح والنفس.

إن قلتَ: أيما أبلغ؟، كلام المصنف أم قوله:

ولو شئتُ أن أبكي دماً لبكيته عليه وكفى ساحة الصبر أوسع

وقوله:

لم يُبْقِ منِّي الشوق إلا تفكري فلو شئتُ أن أبكي بكيت تفكرا

= ذلك في أوله أو في وسطه أو في آخره وهو الأغلب، بحيث يتوهم من سمع الحديث أن هذا الكلام منه، وغالباً ما يكون الإدراج في المتن تفسيراً لعبارة في الحديث أو استنباطاً لحكم منه ظنه السامع جزءاً منه فأدرجه فيه.

(1) قوله: (فإنه مدرج في متن هذا السند): قلت: هذه صورة من صور الإدراج في السند، وبقي صورتين، وهما: **الأولى**: أن يكون الحديث عند راوٍ بإسناد وعنده حديث آخر بإسناد غيره، فيأتي أحد الرواة ويروي الحديثين بإسناده، ويدخل فيه الحديث الآخر أو بعضه من غير بيان. **والثانية**: أن يحدث الشيخ فيسوق الإسناد ثم يعرض له عارض فيقول كلاماً من عنده فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك.

وانظر ـ إن شئت ـ: المفاتيح الربانية بحل المنظومة البيقونية لي، فإن فيه زيادة بيان وتمثيل.

قلتُ: كلام المصنف؛ أما الأول فلأنه لم يبك الدم بالفعل، وأما الثاني فلأنه وإن أمحلت جفونه وغار دمعه لكن مهجته باقية تتفكر، والمصنف ذابت نفسه وتسايلت. فليفهم.

[المُدَبَّجُ]:

المُدَبَّجُ: رواية كل قرين عن الآخر[1]، تشبيهاً بديباجتي الوجه؛ وهما الخدان[2]، فإن روى أحدهما عن الآخر بدون العكس فهو **رواية الأقران**، ولا يقال له مدبج والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

قال:

10 - فَمتَّفِقٌ جِسمِي وَسُهدِي وَعبرتِي   وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي المُبَلْبلُ

أقول: **متَّفِقٌ**: خبر مقدم، **وجِسمِي** وما عطف عليه: مبتدأ مؤخر، ولم يقل متفقة مثلاً مبالغة في تلازمها فكأنها شيء واحد. ثم قال بعدُ **مُفْتَرِقٌ** مشاكلة ولتتم الإشارة للمصطلح. **والسُّهَاد** والسُّهْدُ والأرق والسهر واحد. والعَبْرَةُ - بالفتح -: صبيب الدمع. **والقلب**: يطلق على اللحمة المعلومة، وعلى اللطيفة الربانية. ومن الملح:

ومـا سُـمِّـي الإنـسـان إلا لـنـسـيـه   ولا الـقـلـب إلا أنـه يـتـقـلـب

والمبلبل: المصاحب بالبلبال وهو الحزن. ومن الملح:

وإذا البـلابـلُ أفـصـحـت بـلـغـاتـهـا   فـانـف البـلابـل بـاحـتـسـاء بـلابـل

الأول: جمع بلبل الطائر، **والثاني**: جمع بلبال، **والثالث**: جمع بلبلة - بالضم - إبريق الخمر.

---

(1) قوله: المُدَبَّجُ: رواية كل قرين عن الآخر): أي إما بواسطة وإما بدونها. مثاله بدون الواسطة في الصحابة: رواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة. وفي التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري. وفي أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك.
ومثاله بها: رواية الليث عن يزيد بن هارون عن مالك، ورواية مالك عن يزيد بن هارون عن الليث.
والمراد بالقرين: المُساوي لَه في الأخذ عن الشيوخ وفي السن غالباً، وقد يكتفى بالتساوي في السند وإن تفاوتوا سناً.

(2) قوله: (تشبيهاً بديباجتي الوجه؛ وهما الخدان) وجه التشبيه: أن المدبج تساوى فيه الراوي والمروي عنه كما يتساوى الخدان.

[المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ]:

المُتَّفِقُ والمُفتَرِقُ: اسم تركيبي لما اتَّفَقَ لفظاً وخطًّا واختلف معنى[1]، كالخليل بن أحمد لستة رجال. ومن فوائده: دفع توهم المتعدد واحداً فيقع الخبط في أمور كثيرة[2]، وألف فيه الأئمة.

[الحديث المقلوب]:

ويمكن أن قوله: **(وَقَلْبِي)** إشارة إلى القلب، وهو نوعان: **الأول**: إبدال راوٍ بآخر[3]، **والثاني**: أن يأخذ بسند متن ويروي به متناً آخر[4]، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

(1) قوله: (المُتَّفِقُ والمُفتَرِقُ: اسم تركيبي لما اتَّفَقَ لفظاً وخطًّا واختلف معنى): أي أن الرواة إن اتفقت أسماؤهم مع أسماء آبائهم أو مع أجدادهم واختلفت أشخاصهم فهم المتفق في اللفظ والخط، والمفترق لاختلاف الأشخاص والذوات.

(2) قوله: (فيقع الخبط في أمور كثيرة): كأن يكون أحد المتفقين ثقة والآخر ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح، أو يصحح ما هو ضعيف. وهكذا.

(3) قوله: (إبدال راوٍ بآخر): أي أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ من الرواة فيأتي بعض الضعفاء أو الوضاعين ويبدل ذلك الراوي براوٍ نظيره ليرغب فيه المحدثون، كأن يكون الحديث مشهوراً عن نافع مثلاً فيجعله عن سالم. وهذا ما يعرف عند المحدثين بـ«سرقة الحديث». وقد يقع ذلك خطأ، كأن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه كحديث مروي عن «كعب بن مرة»، فيجعله عن «مرة بن كعب».

(4) قوله: (**والثاني**: أن يأخذ بسند متن ويروي به متناً آخر): أي أن يكون للمتن سند ما، فيجعل ذلك السند لمتن آخر مروي بسند آخر غير السند الأول كما فعل علماء بغداد مع البخاري رحمه الله تعالى حيث جمعوا له مائة حديث فقلبوا له أسانيدها قصد امتحانه، فرد كل إسناد إلى متنه، وكل متن إلى سنده، فأذعنوا له، وأقروا له بالحفظ والفضل.

والقلب إن كان عمداً فهو حرام، وقد يندرج في الموضوع، أما إذا كان بقصد الاختبار مثلاً فجائز، قال الحافظ رحمه الله تعالى: «وشرط الجواز أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة».

وهذا النوع والذي قبله كلاهما للسند، وقد يقع القلب في المتن أيضاً، وهو قليل. ومثاله: حديث رواه أحمد وأبو داود من حديث عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن بلال أنه قال للنبي صلّى الله عليه وآله وسلم: «لا تسبقني بآمين».

قال الحافظ أحمد بن الصديق رحمه الله: هذه الرواية غلط وقع فيها قلب على الراوي، والصواب أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم قال لبلال: «لا تسبقني بآمين».

قال:

11 ـ وَمُؤْتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي وَلَوْعَتِي وَمـخْـتَـلِـفٌ حَـظِّـي وَمَـا مِـنْـك آمُـلُ

الشَّجْوُ: ضرر الحب، **واللَّوْعَةُ**: حرقته وحيرته، **والحَظُّ**: النصيب.

[المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ]:

المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ: ما اتَّفقا خطًّا واختلفا لفظاً[1]. والعبرة في اتفاق الخط بالحروف بقطع النظر عن النقط والشكل[2]، كعثام بالعين المهملة والثاء المثلثة ابن علي العامري الكوفي، وعتام بالعين المعجمة والنون ابن أوس الصحابي، وأسأل اللَّه من فضله التوفيق.

* * *

قال:

12 ـ خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْنَداً، وَمُعَنْعَناً فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ

أقول: خذه عني بلسان حالي؛ وهو الأكثر، أو بلسان قالي فيما يمكن التعبير عنه. **ومُسْنَداً** لي، **ومُعَنْعَناً** عني أو مني في روايتي عن أهله، وعنعن من قبيل النحت، أي أتى بعن عن. وأراد **بِمَوْضُوعِ الْهَوَى**: ما يدخل ويوضع فيه بلا أصل، **والهَوَى** ـ بالقصر ـ: ميل النفس؛ كأنه تهوي به إلى مكان سحيق، وقد يستعمل في الخير، كقول عائشة رضي اللَّه عنها له صلّى اللَّه عليه وآله

---

(1) قوله: (المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ: ما اتَّفقا خطًّا واختلفا لفظاً): أي أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب خطاً وتختلف لفظاً.

(2) قوله: (والعبرة في اتفاق الخط بالحروف بقطع النظر عن النقط والشكل): وهذا حال أغلب هذا النوع، فلا ضابط له لكثرة انتشاره، وإنما يضبط بحفظ كل اسم بمفرده.

ومنه ما لَه ضابط، وهو قسمان:

1 ـ ما لَه ضابط بالنسبة لكتاب خاص أو كتب خاصة: كأن تقول مثلاً: كل ما وقع في الصحيحين والموطأ «يَسَار»، فهو بالمثناة ثم المهملة، إلا محمد بن بشار فهو بالموحدة ثم المعجمة.

وليس فيها «حصين» بفتح الحاء إلا في أبي حَصين عثمان بن عاصم الأسدي، ومن عداه حُصين بضم الحاء. وجميعه بالصاد المهملة إلا حضين بن المنذر أبا ساسان فإنه بالضاد المعجمة.

2 ـ ما لَه ضابط على العموم: أي لا بالنسبة لكتاب خاص أو كتب خاصة، مثل أن نقول: «عمارة» كله بضم العين إلا أبي بن عِمارة الصحابي فبالكسر.

وحزام بالزاي في قريش، وحرام بالراء المهملة في الأنصار. وهكذا.

وسلم: ما أرى ربك إلا يُسارع في هواك، أو كما قالت. والممدود: الريح.

قال:

جمع الهوا مع الهوى في أضلعي فتكاملت في أضلعي ناران

فقصرت بالممدود عن نيل المنى ومددت بالمقصور في أكفان

كأن الريح حبست سفينته عن سيره لمحبوبه. **ويَتَحَلَّلُ**: يتكلف الحلول من غير أصل.

[الحديث المسند]:

أشار **للمسند**. قيل: هو المرفوع، وقيل: المتصل. والحق أنه ما جمع الرفع والاتصال(1).

[الحديث المعنعن]:

والمعنعن: ما رُوِي بعن، ومثلُها: كل ما احتمل الاتصال والانقطاع، كقال بدون لي(2).

وشرط حمله على الاتصال: اللقي عنه البخاري، واكتفى مسلم بالمعاصرة، وشدَّد على من شدد فشرط طول الصحبة.

---

(1) قوله: (والحق أنه ما جمع الرفع والاتصال): قلت حاصل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى هنا أن في المسند ثلاثة أقوال:

الأول: أنه المرفوع، وهذا قول ابن عبد البرّ، وتعقبه الحافظ، بأنه يلزم عليه أن يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعاً، ولا قائل به.

الثاني: أنه المتصل، أي سواء كان منتهاه للنبي صلّى الله عليه وآله وسلم أو دونه، فيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، وهذا قول الخطيب البغدادي وعزاه لأهل الحديث، قال العراقي: وكلام أهل الحديث يأباه.

الثالث: أنه المرفوع المتصل. وهذا الذي عليه الجمهور. قال الحافظ: والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي صلّى الله عليه وآله وسلم إليه بسند ظاهره الاتصال.

(2) قوله: (ومثلُها: كل ما احتمل الاتصال والانقطاع، كقال بدون لي) قلت: قال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى: «ذهب جمهور أهل العلم إلى التسوية بين الرواية بالعنعنة وبين الرواية بلفظ إن فلاناً قال، وهو قول مالك، وممن حكاه عن الجمهور ابن عبد البرّ في التمهيد، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة، يعني مع السلامة من التدليس».

[الحديث الموضوع]:

والموضوع: المكذوب، وعدُّه في أقسام الحديث نظراً لزعم راويه، وينبه عليه، ويحرم ذكره وكتبه بدون تنبيه عليه[1]، ولو لترغيب وترهيب، خلافاً لمن فرَّق وقال: هذا كذب له لا عليه[2]. وشذ الجويني فقال بتكفير الواضع[3].

مثاله: «حب الدنيا رأس كل خطيئة» من كلام عيسى عليه السلام أو مالك بن دينار[4]. «والمعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء» والحمية: الاحتماء عن الأمور المؤذية: من كلام بعض الأطباء[5]، وروي كلاً حديثاً

(1) قوله: (ويُنَبَّهُ عليه، ويحرم ذكره وكتبه بدون تنبيه عليه): قلت: وذلك لحديث سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» رواه مسلم في مقدمة صحيحه.
قال الشيخ اللكنوي رحمه الله: «اعلم إنه قد صرح الفقهاء والمحدثون بأجمعهم في كتبهم بأنه تحرم رواية الموضوع وذكره ونقله والعمل بما أفاده مع اعتقاد ثبوته إلا مع التنبيه على أنه موضوع، ويحرم التساهل فيه سواء كان في الأحكام والقصص أو الترغيب والترهيب أو غير ذلك، ويحرم التقليد في ذكره ونقله إلا مقروناً ببيان وضعه» انتهى.

(2) قوله: (خلافاً لمن فرّق وقال: هذا كذب له لا عليه): وهو مذهب الكرامية وبعض جهال المتعبدين، كما ذكر الحافظ ابن حجر.
وقال الغزالي رحمه الله تعالى: وهذا من نزغات الشيطان، ففي الصدق مندوحة عن الكذب، وفيما ذكر الله ورسوله صلّى الله عليه وآله وسلم غنية عن الاختراع في الوعظ.
وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى: «خالفوا في ذلك إجماع المسلمين الذين يعتد بهم على تحريم تعمد الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، وعلى أنه من الكبائر لخبر: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». [انظر: تنزيه الشريعة 1/12].

(3) قوله: (وشذ الجويني فقال بتكفير الواضع): قد تابعه على ذلك أبو الفضل الهمذاني شيخ ابن عقيل من الحنابلة. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح: «لكن ضعفه ابنه إمام الحرمين ومن بعده، ومال ابن المنير إلى اختياره، ووجهه بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك من استحلال ذلك الحرام أو الحمل على استحلاله، واستحلال الحرام كفر، والحمل على الكفر كفر، وفيما قاله نظر لا يخفى، والجمهور على أنه لا يكفر إلا إذا اعتقد حل ذلك».

(4) قوله: (مثاله: «حب الدنيا رأس كل خطيئة»...) إلخ: هو إما من كلام مالك بن دينار رحمه الله كما نسبه إليه ابن أبي الدنيا في كتاب: «مكايد الشيطان»، وإما من كلام عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام كما نسبه إليه ابن أبي عاصم في الزهد والبيهقي في كتاب شعب الإيمان والزهد الكبير وأبو نعيم في الحلية، وجزم بعضهم أنه من كلام التابعي جندب البجلي رحمه الله تعالى.

(5) قوله: (من كلام بعض الأطباء): قلت: قال الحافظ السخاوي رحمه الله في المقاصد

موضوعاً. ومن الأدب ألا يتكلم المحدث بغير الحديث عند التحديث، فقد كان ذلك سبباً للوضع من غير شعور لبعضهم، حيث يظنه السامع من الحديث، ويتحرون البعد عن الوضع، بل الخروج من خلاف الرواية بالمعنى بزيادة «أو» كما قال عند عدم الجزم، أي هذا لفظه صلّى اللّه عليه وآله وسلم أو مثله، ونسأل اللّه تعالى من إحسانه اللطف.

* * *

قال:

13 ـ وَذِي نُبَذٌ مِنْ مُبْهَمِ الحُبِّ فَاعْتَبِرْ وَغَـامِضُـهُ إنْ رُمْـتَ شَـرْحـاً أطَـوِّلُ

أقول: كأنه قيل له ما هذا التبجح؟، ولا يسعه ما ترجمته عن حالك. فأجاب بهذا. **والنُّبَذُ** ـ جمع نبذة كغرفة وغرف ـ: هي الشيء القليل؛ لأنه يسهل نبذه، أي رميه بالأصابع مثلاً، وزاد على كونها نبذاً أنها من المبهم غير المفصل، فاعتبر بما يتفرع لك منه بحسب الفتح، **وَغَامِضُهُ**: معمول **أطَوِّلُ**، أو مبتدأ عائده محذوف، أي شرحاً له، ويصح في تاء **رُمْت** الضم والفتح.

[الحديث المبهم]:

أشار إلى **المبهم**، وهو: ما فيه راوٍ لم يسم[1]، وهو مردود[2]. وهل ولو بنحو الثقة، أو من المجتهد لمقلده؟؛ خلاف[3].

= الحسنة (ص: 1030): لا يصح رفعه إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم، بل هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب، أو غيره.

(1) قوله: (المبهم، وهو: ما فيه راوٍ لم يسم): قلت: المبهم في اللغة اسم مفعول من الإبهام، يقال: أبهمه: أي أغلقه وسده، وطريق مبهم: إذا كان خفياً لا يستبين، وأما في الاصطلاح فهو ـ كما قال المصنف رحمه اللّه ـ ما كان فيه ـ أي في سنده أو متنه ـ راوٍ لم يسم ـ أي يذكر اسمه، بل أبهم وأخفي ـ.

(2) قوله: (وهو مردود): أي ضعيف، وذلك إذا كان في السند، ولم يعلم الراوي لعدم وروده مسمى في طريق آخر، قال الحافظ ابن حجر رحمه اللّه تعالى: «ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسم، لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا تعرف عينه، فكيف عدالته؟!».

وأما إذا كان في المتن فلا يضر.

(3) قوله: (وهل ولو بنحو الثقة، أو من المجتهد لمقلده؟؛ خلاف): قلت: اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال: **الأول**: أنه غير مقبول، لأنه قد يكون ثقة عنده، ضعيفاً عند غيره. وهو الأصح عند الحافظ. **الثاني**: أنه مقبول تمسكاً بالظاهر، إذ الجرح على خلاف الأصل. =

[الاعتبار]:

وللاعتبار[1]، وهو: أن ينظر؛ هل توبع الراوي في شيخه أو شيخ شيخه أو لا؟

[غريب الحديث]:

قيل: ولغامض الحديث وغريبه[2] المفرد بالتأليف[3].

* * *

قال:

14 - عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ وَمَشْهُورُ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ التَّذَلُّلُ

أقول: كأنه لم يرض بالاستمرار على ترك خطاب الحبيب، فرجع عوداً على بدء بخطاب التعظيم جبراً لإساءة الأدب بقطع الخطاب، أو بالمداعبة إن قلنا أن الخطاب بقوله: (خذ الوجد.. إلخ) للحبيب ممازحة ومداعبة فليفهم.

قوله: (عَزِيزٌ بِكُمْ): أي بنسبته لكم، وفي الحديث: «**المرءُ مع من**

= **الثالث**: أنه إذا كان القائل عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه. قال الحافظ: وهذا ليس من مباحث علوم الحديث.

(1) قوله: (وللاعتبار) قلت: الاعتبار هو سبر طرق الحديث لمعرفة هل توبع الراوي أو لا؟.
قال الحافظ العراقي رحمه الله في ألفيته:
الاعتبار سبرك الحديث هل تابع راوٍ غيره فيما حمل

(2) قوله: (ولغامض الحديث وغريبه): قلت: المراد بغريب الحديث ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها. وهو فنٌ مهم يَقبح جهلُه للمحدثين خصوصاً، وللعلماء عموماً.

(3) قوله: (المفرد بالتأليف)؛ قال العلّامة الأبناسي رحمه الله في الشذا الفياح (2/ 451ـ 452): «روينا عن الحاكم أبي عبد الله قال: أول من صنف الغريب في الإسلام النضر بن شميل، ومنهم من خالفه، فقال: أول من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى، وكتاباهما صغيران. وصنف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه المشهور، فجمع وأجاد واستقصى، فوقع من أهل العلم بموقع جليل، وصار قدوة في هذا الشأن. ثم تتبع القتيبي ما فات أبا عبيد فوضع فيه كتابه المشهور، ثم تتبع أبو سليمان الخطابي ما فاتهما فوضع في ذلك كتابه المشهور.
فهذه الكتب الثلاثة أمهات الكتب المؤلفة في ذلك، ووراءها مجامع تشتمل من ذلك على زوائد وفوائد كثيرة، ولا ينبغي أن يقلد منها إلا ما كان مصنفوها أئمة جلة». انتهى.

أحب»[1]، وأشار بقوله: (مَشْهُورُ أَوْصَافِ المُحِبِّ) إلى أن له أوصافاً أخرَ، كالكرم والعفة.

[الحديث العزيز]:

أشار للعزيز[2]، ومرادهم به ـ كما في شرح النخبة ـ أن لا يرويه أقل من اثنين.

---

(1) قوله: (المرء من أحب): قلت: هو حديث متواتر، وقد أورده العلاّمة المحدث سيدي محمد بن جعفر الكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر، وقال: أورده في الأزهار في كتاب الأدب من حديث (1) أبي موسى (2) وصفوان بن عسال (3) وجابر بن عبد اللّه (4) وابن مسعود (5) وأبي هريرة (6) وعلي (7) وأبي قتادة (8) وأبي سريحة (9) وعبد اللّه بن يزيد الخطمي (10) وصفوان بن قدامة (11) وعروة بن مضرس الطائي (12) ومعاذ بن جبل (13) وأبي أمامة الباهلي ثلاثة عشر نفساً.
(قلت): ورد أيضاً من حديث (14) أبي ذر (15) وأنس.
وفي شرح المواهب: هذا الحديث متواتر، قال في الفتح: جمع أبو نعيم الحافظ طرقه في كتاب المحبين مع المحبوبين، وبلغ عدد الصحابة فيه نحو العشرين وفي رواية أكثرهم «المرء مع من أحب» وفي بعضها بلفظ حديث أنس «أنت مع من أحببت» اهـ، وفي التيسير: مشهوراً ومتواتراً اهـ. وفي شرح الأحياء: هو مشهور جداً أو متواتر عن النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم لكثرة طرقه اهـ، واللّه سبحانه وتعالى أعلم» انتهى.

(2) قوله: (العزيز): قلت: العزيز لغة: صفة مشبهة من «عَزَّ يَعِزُّ» بالكسر، أي قلَّ وندر، أو من «عَزَّ يَعَزُّ» بالفتح إذا قوي، كقوله تعالى: ﴿وعززنا بثالث﴾، أما في الاصطلاح فهو كما حرره الحافظ في النخبة: «ما لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين».
ومناسبة التسمية للعزيز واضحة، لعزته أي قوته بمجيئه من طريق آخر، أو لندرته وقلته حتى أن ابن حبان رحمه اللّه تعالى أنكر وجوده.
قال الحافظ ابن حجر رحمه اللّه تعالى في شرح النخبة: «وادعى ابن حبان... أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا يوجد أصلاً، قلت: إن أراد رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فيمكن أن يسلم، وأما صورة العزيز التي حررناها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين».
وما قاله الحافظ رحمه اللّه تعالى متوجه وسديد، وذلك لأن الحديث إذا رواه في بعض الطبقات راويان فقط، ثم رواه أكثر من ذلك فلا يخرج عن كونه عزيزاً بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان، لأن العبرة لأقل طبقات السند.

[الحديث المشهور والمتواتر]:

والمشهور، وهو: رواية ثلاثة ففوق[1]؛ فإن استحال عادةً كذِبُهُم بلا حصر فالمتواتر[2].

***

قال:

15 ـ غَرِيبٌ يُقَاسِي البُعْدَ عنكَ وَمَا لَه   وحَقِّكَ عَن دَارِ الْقِلَى مُتَحَوَّلُ

أقول: أشار بقوله: (يُقَاسِي البُعْدَ) إلى أنه ليس المراد غريب عن داره، بل كما قال:

غريب بين أهله مقيم   صحيح وهو في المعنى سقيم

والْقِلَى: البغض أي منك، ومُتَحَوَّلُ بمعنى تحول، وفي نسخة (البلى)، يعني: لا أتحول عنه للسلو، أما للوصل فليس في قدرتي.

[الحديث الغريب]:

أشار للغريب وهو ما انفرد به راوٍ، محتمل التفرد، غير مخالف لأقوى منه[3].

---

(1) قوله: (المشهور، وهو: رواية ثلاثة ففوق): أي ما لم يبلغ حد التواتر كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله بعد. وهذا هو المشهور الاصطلاحي، وقد يطلق المشهور على الحديث الذي اشتهر مطلقاً سواء أكان له أصل ـ أي إسناد واحد فأكثر ـ أو ما ليس به أصل. ووصف الحديث بالشهرة لا يستلزم منه أن يكون صحيحاً، بل قد يكون صحيحاً، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً.

(2) قوله: (فإن استحال عادةً كذِبُهُم بلا حصر فالمتواتر): أي إذا تعددت طرق الحديث وبلغ رواته عدداً كثيراً في جميع طبقاته بلا حصر بحيث يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب، ويكون مستند روايتهم الحس. فهو الحديث المتواتر. وهو يفيد العلم الضروري.
والحديث المتواتر ليس من مباحث هذا الفن، لأنه يبحث فيه عن أحوال رواته، ولهذا قال الحافظ: هو ليس من مباحث علم الإسناد.

(3) قوله: (محتمل التفرد): احتراز عما تفرد به راوٍ لا يحتمل تفرده، فهو الحديث المنكر كما سبق. وهذا التقييد غير لازم والله تعالى أعلم، فإن وصف الحديث بالغرابة لا ينافي وصفه بالنكرة ولا بالترك أو الوضع؛ بل ولا بالصحة والحسن والضعف.
وكذا قوله فيما بعد (غير مخالف لأقوى منه) هو احتراز من الشاذ، ولا معنى لهذا التقييد أيضاً، إذ الشذوذ يصح أن يجامع الغرابة أيضاً، ولا تناف، وعليه في الصحيح في حده: أنه ما انفرد به راوٍ، وهكذا حده أكثر أهل هذا الفن، والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قسموا القِلَى والتَّرك إلى ثلاثة: **الأول**: صد الدَّلال والجفو، **والثاني**: صد المعاتبة على أمر حصل، **والثالث** ـ ونعوذ بالله منه ـ: صد المَلَل. ومن الملح:

لو صدَّ عني دلالاً ومعاتبة ... لكنت أرجو لكسر القلب ينجبر
لكنه ملالاً فلا أرجو تعطفه ... وصل الزجاج عسير حين ينكسر

ولآخر:

إن القلول إذا تنافر ودها ... مثل الزجاجة كسرها لا يجبر

* * *

قال:

16 ـ فَرِفْقاً بِمَقْطُوعِ الوَسائِلِ ما لَهُ ... إلَيْكَ سَبِيلٌ لاَ وَلاَ عنْك مَعْدِلُ

أقول رِفْقاً: معمول لمحذوف، **وما لَهُ إلَيْكَ سَبِيلٌ**: كالتأكيد لما قبله، كقوله بعد: **لاَ وَلاَ عنْك مَعْدِلُ**: بمعنى عدول.

[الحديث المقطوع]:

أشار **للمقطوع**، وهو: ما أضيف للتابعي فمن دونهم[1]، كما سبقت

(1) قوله: (للمقطوع، وهو: ما أضيف للتابعي فمن دونهم) أي: إن خلا من قرينة الرفع، أما إذا وجدت قرينة الرفع فله حكم الرفع، أي فيكون من قبيل المرسل.

ومن ذلك قول التابعي: كانوا يفعلون. قال الحافظ الجلال السيوطي: فيه قولان لأهل الحديث والأصول:

أحدهما: أنه من باب المرفوع، وأن معناه كان الناس يفعلون ذلك في عهد النبي صلّى الله عليه وآله وسلم ويعلم به ويقر عليه.

والثاني: أنه من باب العزو إلى الصحابة دون انتهائه للنبي صلّى الله عليه وآله وسلم، ثم اختلف على هذا هل هو إخبار عن جميع الصحابة، فيكون نقلاً للإجماع أو عن بعضهم؟، على قولين أصحهما في شرح صحيح مسلم للنووي الثاني.

قال شمس الدين البرشنسي في شرح ألفيته المسماة بالمورد الأصفى في علم الحديث: «قول التابعي: كانوا يفعلون يدل على فعل البعض، وقيل: يدل على فعل جميع الأمة، أو البعض وسكوت الباقين، أو فعلهم كلهم على وجه ظهر للنبي صلّى الله عليه وآله وسلم ولم ينكره» اهـ.

=

الإشارة له. وما واقعة على الحديث أو الخبر أو الأثر على الخلاف السابق، فليفهم.

* * *

قال:

17 ـ فَلا زِلتَ في عِزٍ مَنيعٍ وَرِفْعَةٍ وَلاَ زِلتَ تَعْلُوُ بالتَجَنّي فَأَنْزِلُ

أقول: لا دعائية، **والتَجَنِّي**: ضد التذلل، وقد سبق. وفي البيت: براعة المقطع، وهو: ختم الكلام بما يشير لقطعه عند الذيق، كقوله:

بقيت بقا الدهر يا كهف أهله وهذا دعا للبرية دافع

[الحديث العالي والنازل]:

أشار **للعالي**، وهو: ما قَلَّت وَسَائِطُه[1]،

= وقال الرافعي في شرح المسند: مثل هذا اللفظ يراد به أنه كان مشهوراً في ذلك العهد من غير نكير» انتهى.

تنبيه وفائدة:

قال الزركشي رحمه اللّه تعالى في النكت على ابن الصلاح: «إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كثير، فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث، فكيف تُعَدُّ نوعاً منه؟!. نعم، يجيء هنا ما يجيء في الموقوف من أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه أن يكون في حكم المرفوع. وبه صرح ابن العربي وادعى أنه مذهب مالك»اهـ.

(1) قوله: (للعالي، وهو: ما قَلَّت وَسَائِطُه): أي رجاله، وهو على خمسة أقسام:

الأول: وهو أجلّها وأعظمها: القرب من رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم بعدد قليل بالنسبة إلى إسناد آخر يرد بذلك الحديث نفسه بعدد كثير، شريطة كون سنده صحيحاً نظيفاً خالٍ من الضعف بخلاف ما إذا كان مع ضعف فلا يلتفت إليه، لا سيما إذا كان فيه أحد الكذابين المتأخرين من ادعوا سماعاً من الصحابة كإبراهيم بن هدبة ودينار بن عبد اللّه وأبي الدنيا الأشج ورتن الهندي ونحوهم.

قال الذهبي رحمه اللّه تعالى في «الميزان»: «متى رأيت المحدث يفرح بعوالي أبي هدبة ويعلى بن الأشدق وموسى الطويل وأبي الدنيا وهذا الضرب فاعلم أنه عامي بعد».

وهذا القسم الأول هو العلو المطلق.

الثاني: القرب إلى إمام من أئمة الحديث ذي صفة عليا كالفقه والحفظ والتصنيف، كشعبة ومالك والثوري وغيرهم، مع صحة الإسناد إليه، وهذا هو العلو النسبي.

الثالث: وهو نسبي كذلك، وهو العلو المقيد بالنسبة إلى كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة، كالكتب الستة والموطأ ونحو ذلك، وقد جعلوه على أربعة أنواع: =

والنازل: ضده[1]. والأول أشرف، ما لم تكن رجال الثاني أعرف[2].

***

= 1 ـ الموافقة: وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير الطريق التي توصل إلى ذلك المصنف.
2 ـ البدل: وهو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين.
3 ـ المساواة: وهو استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.
4 ـ المصافحة: وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف.
الرابع: تقدم وفاة الشيخ الذي تروي عنه عن وفاة شيخ آخر وإن تساويا في عدد الإسناد.
الخامس: العلو بتقدم السماع، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد، أحدهما سمع منه منذ ستين سنة مثلاً، والآخر من أربعين سنة، فالأول أعلى من الثاني.

(1) قوله: (والنازل: ضده): يعني أن النزول يقابل العلو، فكلِ إسناد عالٍ فالإسناد المقابل لَه نازل، وبذلك يكون النزول خمسة أقسام كما هو ظاهر. والله تعالى أعلم.

(2) قوله: (والأول أشرف، ما لم تكن رجال الثاني أعرف): قلت: يعني أن تفضيل الإسناد العالي على النازل ليس على الإطلاق، فإذا كان في الإسناد النازل فائدة تميزه فهو أفضل، كما لو كان رجاله أوثق من رجال العالي أو أحفظ أو أفقه ونحو ذلك.
قال ابن المبارك رحمه الله تعالى: «ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال».
وقال الحافظ السِّلفي رحمه الله تعالى: «الأصل الأخذ عن العلماء، فنزولهم أولى من العلو عن الجهلة على مذهب المحققين من النقلة، والنازل حينئذٍ هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق».
وعنه أيضاً قال:

ليس علو الحديث قرب رجال	عند أرباب علمه النقاد
بل علو الحديث بين أولي الحف	ظ والإتقان صحة الإسناد
وإذا ما تجمعا في حديث	فاغتنمه فذاك أقصى المراد

قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: «هذا ليس من قبيل العلو المتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنما هو علو من حيث المعنى فحسب».
وقال وكيع رحمه الله تعالى لأصحابه: أيما أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود؟، فقالوا: الأول، فقال: الأعمش عن أبي وائل: شيخ عن شيخ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود: فقيه عن فقيه، وحديث يتداولُه الفقهاء أحب إلينا من حديث يتداولُه الشيوخ».
وإلى هنا تم الكلام في تحرير حاشية هذا المصنف البديع الوضع في ليلة واحدة فضلاً من الله ومنّة، والله أسأل الإخلاص في القول والعمل القبول والنفع به في الدارين.
تم ليلة الثالث عشر من جمادى الآخرة عام 1430هـ.
الموافق 8 يونيو عام 2009 ميلادية.

قال:

18 ـ أُوَرِّي بِسُعدَى وَالرَّبَابِ وزينَبِ وَأَنْتَ الذِي تُعنى وأنْت المُؤَمَّلُ

أقول: أسلفنا الكلام في ذلك أول الكتاب قبل. **التورية**: من الورا كأنه جعل أحد المعنيين وَرَاهُ أي خلفه، لأنه لم يرده؛ أقول: لا بل من الإرادة؛ لأنه يُرِي السامع المعنيين وإن كان المراد أحدهما.

إن قلتَ: لم يذكر سعدى وما عطف عليها.

قلتُ: بعد تسليم أن المراد أوري في هذه القصيدة فليس حصراً، بل المراد أذكر ألفاظاً تورية، فاندرج ألفاظ المصطلح.

* * *

قال:

19 ـ فَخُذْ أوَّلا مِن آخرِ ثُمَّ أوَّلاً مِنَ النِّصْفِ مِنْهُ فَهوَ فِيهِ مُكَمَّلُ

20 ـ أَبَرُّ إذَا أقْسَمْتُ أنّي بِحُبِّهِ أَهِيمُ وَقَلْبِي بالصبابة مُشْعَلُ

أقول: يعني خذ اللفظ الأول من البيت الآخر، ثم الأول من نصفه، فاسم محبوبه فيما أخذته، بقطع النظر عن هيئته في النظم، فهو إبراهيم. ويحتمل أنه أراد فخذ أولاً من جهة الآخر يعني خذ «بر» من الكلمة الأولى، ثم خذ في الأول من نصفه وهو «آه» وكلاهما من أسمائه تعالى وإن كان الثاني أعجمياً، ويشير له أوري. . إلخ، أو أنه أشار لحاله وأنه يهيم ومع ذلك يبرأ، أي يسلم من الفجور؛ لأن حبه غير مذموم شرعاً، واللَّه سبحانه وتعالى أعلم بالحال، وإليه المرجع والمآل، وقد كمل بعيد صلاة الجمعة سادس عشر صفر سنة سبع وسبعين ومائة وألف بمسجد سيدنا ومولانا الإمام الحسين سبط رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم والحمد للَّه وحده.

تم هذا الشرح المبارك بحمد اللَّه وعونه وحسن توفيقه
وصلّى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
نقل من نسخة المؤلف رضي اللَّه عنه
سُوِّد في غرة جمادى الأول سنة
ثماني عشرة ومائتين وألف 1218 من الهجرة النبوية
بخط محمد عتيم السمّان.

2

شرح منظومة ابن فرح

للحافظ ابن عبد الهادي الحنبلي

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

فيه سنة أيضا قال الإمام أحمد بن حنبل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة [illegible] الإسلام

جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي الشافعي

[illegible]

[illegible]

[illegible]

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

ترجمة الحافظ ابن عبد الهادي

هو شمس الدين أبو عبد اللّٰه محمد بن عماد الدين أبي العباس أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن محمد بن يوسف بن قدامة المقدسي الجماعيلي الأصل الدمشقي الصالحي الحنبلي، الشيخ الحافظ المقرىء الفقيه النحوي، ولد سنة 705هـ، وقرأ القرآن بالروايات، وسمع ما لا يحصى من المرويات، أخذ عن أبيه وعن أبي بكر بن عبد الدايم وعيسى المطعم وغيرهم، ولازم الحافظ المزي.

قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ: «الإمام الأوحد الحافظ ذي الفنون. . اعتنى بالرجال والعلل وبرع وجمع وتصدى للإفادة والاشتغال في القراءات والحديث والفقه والأصول والنحو وله توسع في العلوم وذهن سيال».

له عدة مصنفات، منها: أحاديث الجمع بين الصلاتين في الحضر، الأحاديث الضعيفة التي يتداولها الفقهاء وغيرهم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعليقه على العلل لابن أبي حاتم، وتنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك، والصارم المنكي في الرد على السبكي وغيرها.

توفي رحمه اللّٰه سنة 744هـ.

* * *

من مصادر ترجمته:

تذكرة الحفاظ للذهبي (4/ 1508).

الوافي بالوفيات للصفدي (2/ 161).

ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (2/ 436).

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى اللَّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام العالم أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي رحمه اللَّه تعالى ورضي عنه وأرضاه:

1 ـ غَرَامي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيك مُعْضَلُ   وَحُزْني وَدَمعِي مُرْسَلٌ، وَمُسَلْسَلُ

قال الشيخ الإمام العلاّمة أبو عبد اللَّه محمد بن عبد الهادي:

الحديث **الصحيح** المتفق على صحته: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

وبعضه أصح من بعض، فرواية مالك عن نافع عن ابن عمر أصح من رواية غيره.

والمُعضَل: ـ بفتح الضاد المعجمة ـ عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً.

مثاله: قول مالك: «قال رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم»، بإسقاط نافع وابن عمر[1].

والمرسل: ما رواه التابعي عن النبي صلّى اللَّه عليه وآله وسلم.

وفي الاحتجاج به خلاف مشهور؛ والصحيح فيه التفصيل.

والمسلسل من الحديث: مثل قولهم: «سمعت فلاناً»، قال: «سمعت فلاناً». . إلى آخر الإسناد.

و «أخبرنا واللَّه فلان»، قال: «أخبرنا واللَّه فلان»، إلى آخره.

* * *

(1) **قلتُ**: هذا التمثيل يقتضي اشتراك المعضل والمعلق، والذي استقر عليه اصطلاح المتأخرين: تخصيص المعلق بما كان السقط فيه من أول السند من تصرف مصنف كمالك هنا، والمعضل ما سقط منه اثنان فأكثر في أثنائه، واللَّه تعالى أعلم.

2 ـ وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ وَذُلِّيَ أَجْمَلُ

الحديث **الضعيف**: هو ما ليس بصحيحٍ ولا حسن.

وهو جنس تحته أنواع كثيرة: كالشاذ، والمعلل، والمضطرب، وغيره.

والحديث **المتروك**: هو ما انفرد به رجل مجمعٌ على ضعفه.

وقد يَترك الحديث أو الرجل بعض الأئمة ويحتجُ به بعضهم، واللَّه سبحانه أعلم بالصواب وأحكم.

* * *

3 ـ ولا حَسَنٌ إلاّ سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةً يُمْلَى عليَّ فَأَنْقُلُ

الحديث **الحسن**: قيل: هو ما عُرف مخرجه واشتهرتْ رجاله. وقيل: هو الحديث الذي فيه ضعف قريب مُحْتَمَل.

وقد اختلفوا في حده اختلافاً كثيراً، ولم يضبطوه بضابطٍ شافٍ[1].

وقيل: هو ما كان رواته أهل الصدق؛ لكن لم يبلغ درجة الصحيح؛ لكونه غير حافظ أو متقن.

---

(1) قلت: الواقع أن إيجاد تعريف دقيق للحديث الحسن أمر غير ميسور، ولهذا اختلف المحدثون في تعريفه، حتى قال بعضهم: «إنه لا مطمع في تمييزه»، وقال العلاّمة الطيبي في «الخلاصة»: «اعلم أن هذا المقام صَعْبٌ مُرْتَقَاهُ، وعَقَبَةٌ كَؤُودَةٌ»، وقال الذهبي رحمه اللَّه: «وفي تحرير معناه اضطراب... ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فإنا على إياس من ذلك».

وقال البرشنسي في ألفيته:

الحَسَنُ الكَلاَمُ فِيهِ مُنْتَشِرْ وَلَيْسَ فِي حَدِّ صَحِيحٍ قَدْ حُصِرْ

وما ذلك إلا لأن الحديث الحسن هو في مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف، فهو كما يقول بعضهم: «في رواته مقال لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد فيحكم على حديثه بالضعف، ولا يسلم من غوائل الطعن فيحكم لحديثه بالصحة».

يقول الحافظ ابن كثير رحمه اللَّه: «وهذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عَسُرَ التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وذلك لأنه أمر نسبي يَنْقَدِحُ عند الحافظ ورُبَّما تَقْصُرُ عنه عبارته».

والمعتمد في تعريف الحديث الحسن عند جمهور المتأخرين، تعريف الحافظ ابن حجر رحمه اللَّه تعالى حيث قال: «وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند، غير معلل ولا شاذ، هو الصحيح لذاته... فإن خفَّ الضبط فالحسن لذاته».

وصورته أن نقول ـ كما بين الحافظ رحمه اللَّه تعالى ـ: «الحديث الحسن هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط من غير شذوذ ولا علة قادحة».

وقد يكون رجال إسناد الحديث متفق على توثيقهم وحفظهم وإتقانهم، ولا يكون الحديث صحيحاً، بل يكون حسناً أو ضعيفاً؛ لعلة مؤثرة فيه، أو شذوذ، أو اضطراب، أو غير ذلك.

والمشافهة: هي السماع من لفظ الشيخ، وهي أرفع من القراءة عليه، واللَّه سبحانه أعلم.

* * *

4 - وَأَمْرِي مَوْقُوفٌ عَلَيكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

الحديث **الموقوف**: هو ما يُروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحو ذلك، فيُوقف عليهم، ولا يُتجاوز به إلى رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم مرفوعاً إليه.

* * *

5 - وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إلَيْكَ لَكُنْتَ لِي عَلَى رَغْمِ عُذَّالِي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ

الحديث **المرفوع**: قيل: هو ما أُضيف إلى رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم.

* * *

6 - وَعَذْلُ عَذُولِي مُنكَرٌ لاَ أُسِيغُهُ وَزُورٌ، وتَدْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

الحديث **المنكر**: ما انفرد به مَن لم يبلغ في الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

نحو حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي اللَّه عنها: أن رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم قال: «**كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديدَ بالخَلِقِ**».

تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، بل تكلم فيه ابن معين وغيره، واللَّه أعلم[1]

(1) الحديث رواه النسائي في الكبرى (4/ 166)، وابن ماجه في سننه (2/ 1105)، وأبو يعلى في مسنده (7/ 356)، والحاكم في مستدركه (4/ 135)، والبيهقي في شعب الإيمان (5/ 112) كلهم من طريق أبي زكير عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي اللَّه عنها مرفوعاً به.

وقد تفرد به أبو زكير هذا. وقول المصنف رحمه اللَّه: وهو شيخ صالح، كذا قال الخليلي=

والتدليس المذموم: هو أن يروي الرجل الحديث عن شيخ عاصره أو سمع منه في الجملة ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي رواه عنه؛ بل سمعه من ضعيف أسقطه، كتدليس بقية والوليد وغيرهما، بخلاف تدليس ابن عيينة وغيره ممن يدلس على الثقات، فإنه ليس بمذموم، واللَّه سبحانه أعلم.

* * *

7 ـ أُقَضِّي زمَانِي فِيك مُتَّصِلَ الأسَى ... وَمُنْقَطِعاً عَمَّا بِهِ أتَوَصَّلُ

الحديث **المتصل**: هو الذي اتصل إسناده، فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه.

ومطلَقُه يقع على المرفوع والموقوف.

مثال المتصل المرفوع من الموطأ: مالك عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد اللَّه، عن أبيه، عن رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم.

ومثال المتصل الموقوف: مالك عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قوله.

والمنقطع: هو الحديث الذي لم يتصل إسناده، بأن يكون سقط منه رجل أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر[1]، واللَّه أعلم.

* * *

= في الإرشاد، ومداره صلاحيته في دينه جرياً على عادتهم في إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة أما حيث أريد في الحديث فيقيدونها ويتأيد بباقي كلامه: فإنه قال غير إنه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرده.

وأما قول المصنف: أخرج له مسلم في كتابه، فإنما أخرج له في موضع واحد متابعة.

والحديث قد صرح بأنه منكر: النسائي بعد إخراجه، وابن عدي حيث أورده في ترجمة أبي زكير من الكامل، والعقيلي، حيث قال في ترجمة أبي زكير في ضعفائه: لا يتابع على حديثه، وأما حديث هشام بن عروة، فلا يعرف إلا به. والذهبي في اختصار المستدرك، حيث قال: حديث منكر، ولم يصححه المؤلف. وأورده ابن حبان في ترجمة أبي زكير في كتابه المجروحين، وقال: وهذا كلام لا أصل له من حديث النبي صلّى اللَّه عليه وآله وسلم.

وقد مثل به أيضاً للحديث المنكر: ابن الصلاح في مقدمته (ص: 80)، والعراقي في ألفيته، والسخاوي في فتح المغيث (1/ 203)، والسيوطي في تدريب الراوي (1/ 240) وغيرهم.

(1) قلت: فعلى هذا يدخل فيه المرسل والمعلق والمعضل، ولكن المحققين من علماء الحديث خصوا المنقطع بما لا تنطبق عليه صورة المرسل أو المعلق أو المعضل، فيقال في حده: «ما سقط من إسناده راوٍ أو أكثر قبل الوصول إلى الصحابي، بشرط عدم التوالي، وأن لا =

8 ـ وَهَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ تُكَلِّفُنِي مَا لاَ أُطِيقُ فَأَحْمِلُ

الحديث **المدرج**: هو ما أُدرج في حديث رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم من كلام بعض رواته؛ بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه، فيرويه مَن بعده موصلاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال؛ فيتوهم أن الجميع عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم، وذلك يقع في الحديث كثيراً.

* * *

9 ـ وَأَجْرَيتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجاً وَمَا هِيَ إِلاَّ مُهْجَتِي تَتَحَلَّلُ

المدبَّج في الحديث: هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر، كأبي هريرة وعائشة، ومالك والأوزاعي، وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ـ رضوان اللّه عليهم أجمعين ـ.

فإن روى أحد القرينين عن الآخر ولم يروِ الآخرُ عنه لم يُسمَ مدبجاً، كرواية سليمان التيمي عن مسعر من غير عكس، واللّه سبحانه أعلم.

* * *

10 ـ فَمتَّفِقٌ جِسمِي وَسُهْدِي وَعبرتِي وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي الْمُبَلْبَلُ

11 ـ وَمُؤْتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي وَلَوْعَتِي وَمختَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْكَ آمُلُ

وأما **المتفق والمفترق**: فهو ما اتفق خطاً ولفظاً، بخلاف المؤتلف والمختلف؛ فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ.

وللمتفق والمفترق أقسام كثيرة، ومن بعض أمثلته: أبو عمران الجوني اثنان:

أحدهما التابعي: عبد الملك بن حبيب، **والثاني** اسمه: موسى بن سهل، بصري سكن بغداد، يروي عن هشام بن عمار وغير، وروى عنه دُعْلُج بن أحمد وغيره.

= يكون في أول السند».

فقولنا: «قبل الوصول إلى الصحابي»: قيد يخرج به المرسل.

وقولنا: «بشرط عدم التوالي»: قيد يخرج به المعضل.

وقولنا: «أن لا يكون أول السند»: قيد يخرج به المعلق.

ومن ذلك: محمد بن عبد اللَّه الأنصاري اثنان متقاربان في الطبقة:

أحدهما: الأنصاري المشهور، القاضي أبو عبد اللَّه شيخ البخاري.
والثاني: كنيته أبو سلمة، ضعفوه.

ومن ذلك: محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري اثنان؛ كلاهما في عصر واحد، وكلاهما يروي عنه الحاكم أبو عبد اللَّه وغيره، فأحدهما: هو المعروف بأبي العباس الأصم. **والثاني**: أبو عبد اللَّه الأخرم الشيباني، ويُعرف بالحافظ دون الأول، واللَّه سبحانه أعلم.

والمؤتلف والمختلف: وهو ما يتفق في الخط صورته ويختلف في اللفظ صيغته، كـ«عثام بن علي» و«غنَّام بن أوس»، ويسير بن عمرو وبُشير بن يسار، وحَرِيز بن عثمان وجرير بن عبد الحميد، وحُضَين بن المنذر وحصين بن عبد الرحمن.

* * *

12 ـ خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْنَداً، وَمُعَنْعَناً فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ

قال الحافظ أبو بكر الخطيب: **المسند** عند أهل الحديث: هو الذي اتصل إسناده من رواية أوله إلى منتهاه. وأكثر ما يُستعمل ذلك فيما رُوي عن النبي صلّى اللَّه عليه وآله وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم.

وفي المسند خلاف غير هذا[1].

وأما **الإسناد المعنعن**: فهو الذي يقال فيه «عن فلان عن فلان»، وعدَّه بعض الناس من قبيل المرسل، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه من قبيل المتصل، وحكاه أبو عمرٍو الداني إجماعاً.

والحديث **الموضوع**: هو المُفتَعَل المُختلق المصنوع، الذي اختلقه واضعه، وهو شر الأحاديث الضعيفة، ولا يحل لأحد عَلِمَ حاله روايته في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه.

ويعرف كون الحديث موضوعاً: بإقرار واضعه[2]، أو بركاكة

---

(1) وانظر: ما سبق تقريره في حاشيتنا على الرسالة السابقة.

(2) كما أقر معلى بن عبد الرحمن الواسطي عند موته أنه وضع في فضل علي بن أبي طالب سبعين حديثاً. [انظر: ضعفاء العقيلي 4/ 215، والكشف الحثيث، ص: 259].

لفظه[1]، أو غير ذلك[2]، واللّٰه سبحانه أعلم.

* * *

13 ـ وَذِي نُبَذٌ مِنْ مُبْهَمِ الحُبِّ فَاَعْتَبِرْ وَغَامِضُهُ إِنْ رُمْتَ شَرْحاً أَطَوَّلُ

المبهم من الحديث: هو ما جاء عن غير مسمى، نحو: سفيان عن رجلٍ عن الزهري.

وأما **الاعتبار**: فذَكَر الحافظ أبو حاتم بن حبان أن طريق اعتبار الأخبار مثاله: أن يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يُتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلم؛ فينظر: هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين؛ فإن وجد علِمَ أن للخبر أصلاً يرجع إليه، وإن لم يجد ذلك، فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة رضي اللّٰه

---

(1) لاستحالة أن يصدر ذلك من أفصح من نطق بالضاد، قال ابن حجر: «المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دلت على الوضع، وإن لم ينضم إليها ركة اللفظ، لأن هذا الدين كله محاسن والركة ترجع إلى الرداءة، أما ركة اللفظ فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح، نعم إن صرح بأنه من لفظ النبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلم فكاذب».

ومن ركاكة المعنى: الإفراط بالوعد والوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل اليسير، كما يوجد كثيراً في حديث القصاص، مثل من صلّى كذا فله سبعون داراً في كل دار سبعون ألف بيت، في كل بيت سبعون ألف سرير، على كل سرير سبعون ألف جارية!!!.

(2) نحو التاريخ، بأن يعين الراوي للحديث تاريخ مولده أو سماعه بما لا يمكن معه الأخذ عن شيخه، أو يقول: إنه سمع في مكان يعلم أن الشيخ لم يدخله.

من ذلك: ما قاله أبو ذر الهروي: سمعت نصر الأندلسي كان يحفظ ويفهم ورحل إلى خراسان، قال: خرجت إلى عكبراء فكتبت عن شيخ بها عن أبي خليفة وعن ابن بطة، ورجعت إلى بغداد، فقال الدارقطني: إيش كتبت عن ابن بطة؟، قلت: كتاب السنن لرجاء بن مرجا، حدثني به عن حفص بن عمر الأردبيلي، عن رجاء بن مرجا. فقال الدارقطني: هذا محال!! دخل رجاء بن مرجا بغداد سنة أربعين، ودخل حفص بن عمر سنة سبعين، فكيف سمع منه!!.

وحكى الحسن بن شهاب نحو هذه الحكاية عن الدارقطني وزاد: أنهم أبردوا بريداً إلى أردبيل، وكان ولد حفص بن عمر حياً هناك، فعاد جوابه أن أباه لم يروه عن رجاء بن مرجا، ولم يره قط!!، وأن مولده كان بعد موته بسنتين!!. قال: فتتبع ابن بطة النسخ التي كتبت عنه، وغيَّر الرواية وجعل مكانها عن أبي البراء حبان عن فتح بن شخرف عن رجاء!!».

عنه، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي صلّى اللَّه عليه وآله وسلم، فأي ذلك وجد يعلم به أن للخبر أصلاً يرجع إليه، وإلا فلا.

والغامض من الحديث: ما تكون صورته صورة المتصل ولا يكون كذلك[1].

مثاله: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة قال: قال رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم: «**إن وليتموها أبا بكر فقويّ أمين . .**» الحديث.

فهذا صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضعين؛ لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضاً من أبي إسحاق، وإنما من شَريك عن أبي إسحاق، واللَّه سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

14 ـ عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ وَمَشْهُورُ أوْصَافِ المُحِبِّ التَّذَلُّلُ

15 ـ غَرِيبٌ يُقَاسِي البُعْدَ عنكَ وَمَا لَه وحَقِّك عَن دَارِ الْقِلَى مُتَحَوَّلُ

الغريب من الحديث: كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يُجْمَعُ حديثهم؛ إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسمى «**غريباً**»، فإذا روى عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا في حديث: يُسمى «**عزيزاً**»، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً: يُسمى «**مشهوراً**»، واللَّه أعلم.

* * *

16 ـ فَرِفْقاً بِمَقْطُوعِ الوَسائِلِ ما لَهُ إلَيكَ سَبِيلٌ لاَ وَلاَ عنكَ مَعْدِلُ

المقطوع من الحديث غير المنقطع، ويُقال في جمعه: مقاطع ومقاطيع. وهو: ما جاء عن التابعين موقوفاً عليهم من أقوالهم وأفعالهم.

* * *

(1) كذا قال رحمه اللَّه تعالى، والذي فسره به الأمير: أنه إشارة إلى علم غريب الحديث، ولعل قول الأمير هو الأولى والظاهر، وإن كان قول الحافظ ابن عبد الهادي رحمه اللَّه محتملاً من كونه إشارة إلى الحديث المعل، ولم يتعرض لذلك ابن جماعة، وأما الحافظ ابن قطلوبغا فذكر الاحتمالين معاً، وظاهر كلامه يشير إلى ترجيح الاحتمال الذي ذكره الأمير، واللَّه تعالى أعلم.

17 ـ فَلا زِلتَ في عِزٍ مَنيعٍ وَرِفْعَةٍ وَلاَ زِلتَ تَعْلوُ بالتَجَنِّي فَأنْزِلُ

أصل الإسناد أولاً خصيصةٌ فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّةٌ بالغة من السنن المؤكدة.

قال ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

وطلب العلو فيه سُنَّةٌ أيضاً، قال الإمام أحمد بن حنبل: طلب الإسناد العالي سُنَّة عن من سلف.

وقيل ليحيى بن معين في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: بيتاً خالياً وإسناداً عالياً.

والعلو على أقسام:

منها: القرب من رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم بإسناد نظيف غير ضعيف، وذلك: من أجل أنواع العلو.

قال الإمام محمد بن أسلم: قرب الإسناد قربةٌ إلى اللّه عزّ وجلّ، واللّه أعلم.

* * *

18 ـ أُوَرِّي بِسُعدَى وَالرَّبَابِ وزيْنَب وَأَنْتَ الذِي تُعنى وأنْت المُؤمَّلُ
19 ـ فَخُذْ أوّلا مِن آخرٍ ثُمَّ أوّلاً مِنَ النِّصْفِ مِنْهُ فَهوَ فِيهِ مُكَمَّلُ
20 ـ أَبَرُّ إذَا أقْسَمْتُ أنّي بِحُبِّهِ أَهِيمُ وَقَلْبِي بالصبابة مُشْعَلُ

إذا أخذت الكلمة الأولى من البيت الأخير، والأولى من أول نصفه، صار «إبراهيم» وهو المقصود، واللّه سبحانه أعلم.

تَمَّت

3

زوال الترح
شرح منظومة ابن فرح

تأليف :
بدر الدين بن جماعة الكناني

ترجمة بدر الدين بن جماعة

هو: أبو عبد اللَّه محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة، الشهير ببدر الدين. الإمام الفقيه الشافعي المحدث القاضي العابد الزاهد.

ولد بمدينة حماه عام 639هـ، وتلقى العلم من أبيه، وسمع الحديث من زين الدين أبي الطاهر إسماعيل بن عبد القوي، ثم انتقل إلى دمشق حيث درس الفقه والأصول والنحو والمعاني على شيخ العربية فيها ابن مالك، ثم انتقل للقاهرة حيث أخذ الحديث عن أصحاب الحافظ البوصيري.

ثم تصدر للتدريس، وتخرج على يديه كثير من كبار العلماء كالذهبي والسبكي الابن والإمام ابن جابر الواد آشي والحافظ ابن كثير وغيرهم.

تولى قضاء القدس، ثم مصر، ثم دمشق، ثم اعتزل القضاء لما كبر، وانقطع بمنزله يسمع العلم عليه ويتبرك به.

قال الذهبي في معجم شيوخه: قاضي قضاة الإسلام، الخطيب المفسر، له تعاليق في الفقه والحديث والأصول وغير ذلك، وله مشاركة حسنة في علوم الإسلام مع دين وتعبد وتصوف وأوصاف جميلة.

له عدة مصنفات، منها: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، التبيان لمهمات القرآن، تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، الطاعة في فضيلة الجماعة، غرر التبيان في تفسير القرآن، الفوائد الغزيرة المستنبطة من أحاديث بريرة، الفوائد اللائحة من سورة الفاتحة، كشف الغمة في أحكام أهل الذمة، كشف المعاني عن متشابه المثاني، المنهل الروي في علوم الحديث النبوي، وغيرها.

توفي ليلة العشرين من جمادى الأولى عام 733هـ.

* * *

من مصادر الترجمة:

الوافي بالوفيات للصفدي (18/ 342).

طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (9/ 139).

الدرر الكامنة لابن حجر (3/ 368).

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم العلّامة البحر الفهّامة بدر الدين أبو عبد اللَّه محمد بن جماعة الكتاني الشافعي تغمّده اللَّه برحمته:

الحمد للَّه الذي كمل نوع الإنسان بحلل البيان والتبيان، وجعله مفضلاً ببراعة اللسان على كل حيوان، وصلّى اللَّه وسلّم على أشرف ولد عدنان، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان.

وبعد:

فهذا شرح لطيف على منظومة ابن فرح الإشبيلي رحمه اللَّه تعالى، نافع إن شاء اللَّه تعالى، وسميته بـ«**زوال الترح في منظومة ابن فرح**»، فأقول واللَّه المستعان:

* * *

1 ـ غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيك مُعْضَلُ وَحُزْنِي وَدَمعِي مُرْسَلٌ، وَمُسَلْسَلُ

اعلم وفقني اللَّه تعالى وإياك لما يحب ويرضى أن هذا البيت اشتمل على أربع قواعد:

الأولى: الصحيح، وحده: ما رواه العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة. **والعدل**: المتصف بالعدالة، **والعدالة**: ملكة تمنع من اقتراف الكبائر والإصرار على الصغائر. **والكبيرة**: المعصية التي توجب الحد، **والصغيرة**: المعصية التي لا توجب الحد. وعن ابن عباس رضي اللَّه عنهما: لا كبيرة مع استغفار كما لا صغيرة مع إصرار.

وأصح الأسانيد؛ قال البخاري: عن مالك عن نافع عن ابن عمر. **قلتُ**: وعليه أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

الثانية: المعضل، وحده: ما سقط من سنده اثنان. مثاله: قول مالك: نهى رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم عن قتل الكلاب لسقوط نافع وابن عمر[1].

---

(1) فيه ما سبق الإشارة إليه في الرسالة السابقة.

الثالثة: **المرسل**، وحده: ما سقط من إسناده صحابي، مثاله: قول نافع: نهى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم عن قتل الكلاب.

الرابعة: **المسلسل**، وحده: ما اتفق رواته على صيغة أو حالة أو كيفية. مثاله: أن يقول الراوي «حدثني واللّه فلان بكذا، قال: حدثني واللّه فلان بكذا، قال: حدثني واللّه فلان بكذا». ويسمى مسلسل الحلف.

***

2 ـ وَصَبْرِي عَنكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ وَذُلِّيَ أَجْمَلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: **الضعيف**، وحده: ما ليس صحيح ولا حسن، وأنواعه كثيرة.

الثانية: **المتروك**، وحده: ما تفرد بروايته واحد وأجمع على ضعفه.

فرع: **الصبر** حده: حبس النفس عند الجزع.

***

3 ـ وَلا حَسَنٌ إلاّ سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةً يُمْلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: **الحسن**، وله معنيان، معنى في اللغة، وهو: ما تشتهيه النفس وتميل إليه، ومعنى في الاصطلاح، وهو: ما اتصل سنده واشتهر مخرجه، وفي سنده مستور له شاهد، أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان.

الثانية: **المشافهة**، وحدها: السماع من لفظ الشيخ.

فرع: اختلف العلماء، فذهب قوم إلى أن قراءة المعلم أولى من قراءة المتعلم، وذهب قوم إلى أن قراءة المتعلم أولى، ويحكى هذا عن مالك وأبي حنيفة رضي اللّه تعالى عنهما، وقيل: هما سواء.

***

4 ـ وَأَمْرِيَ مَوْقُوفٌ عَلَيكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدة، وهي **الموقوف**، وحده: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل.

تنبيه: **الأثر** يطلق على المروي عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم أو عن الصحابي. قال النووي رحمه اللّه تعالى: هذا هو المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم، واصطلح عليه السلف وجماهير الخلف. وقال الفقهاء

الخراسانيون: الأثر هو ما يضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه. **قلتُ**: فكل واحد من الموقوف والمرفوع أخص من الأثر مطلقاً، والأثر أعم مطلقاً.

* * *

5 ـ وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إلَيْكَ لَكُنْتَ لِي عَلَى رَغْمِ عُذَّالِي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي **المرفوع**، وحده: ما أضيف إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم من قول أو فعل.

مثال القول: إنما الأعمال بالنيّات ونحوه.

ومثال الفعل: رجم النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم يهويين زَنَيَا، وسهى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم في السجود، ونحو ذلك.

قلتُ: وفي المثال الأول مساهلة، واللّه أعلم.

* * *

6 ـ وَعَذْلُ عَذُولِي مُنكرٌ لاَ أسِيغُهُ وَزُورٌ، وَتَدْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: **المنكر**، وحده: ما انفرد به من لم يبلغ في الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده. مثاله: حديث: «**كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديدَ بالخَلِقِ**».

الثانية: **التدليس**، وهو نوعان:

مذموم، وهو أن يروي حديثاً عن شيخ عاصره أو سمع منه في الجملة ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي رواه عنه بل سمعه من ضعيف أسقطه، كتدليس بقية ـ بالباء الموحدة من تحت المفتوحة ثم قاف مكسورة ثم ياء مثناة من تحت ـ. **قلتُ**: ومما قيل في هذا الرجل: بقية ليس ببقية، فكن منه على تقية.

وغير مذموم، وهو أن يكون من سمع منه في نفس الأمر ثقة، كتدليس ابن عيينة.

* * *

7 ـ أُقَضي ـ زَمَانِي فِيك مُتَّصِلَ الأسَى وَمُنْقَطِعاً عَمَّا بِهِ أتَوَصَّلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: **المتصل**، وحده: ما اتصل إسناده بسماع كل راوٍ ممن فوقه إلى

منتهاه، والمتصل أعم مطلقاً من المرفوع والموقوف، وهما أخص منه مطلقاً.

الثانية: المنقطع، وحده: ما لم يتصل إسناده كيف كان. قلتُ: وهو أعم مطلقاً من المرسل والمعضل، وهما أخص منه مطلقاً.

* * *

8 ـ وَهَا أنَا في أكْفَانِ هَجْرِك مُدْرجٌ تُكَلِّفُنِي مَا لاَ أطِيقُ فَأحْمِلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي **المدرج**، وحده: ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة متصلاً به من غير فصل، وقد صنف الخطيب فيه كتاباً.

تنبيه: ويدل على المدرج مجيء الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا.

فرع: قد يقع الإدراج في وسط الحديث، كما لو قال: «من مس أنثييه وذكره فليتوضأ»(1)

* * *

9 ـ وَأجْرَيتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجا وَمَا هِي إلاَّ مُهجَتِي تَتَحلَّلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي **المدبج**، وحده: أن يروي القرينان كل منهما عن الآخر كأبي هريرة وعائشة ومالك والأوزاعي وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

فرع: فلو روى أحد القرينين عن الآخر من غير عكس ـ أي من غير أن يروي كل واحد منهما عن الآخر ـ لم يسم مُدَبَّجاً(2).

تذنيب: من المستطرفات أن محمد بن سيرين روى عن أخيه يحيى بن سيرين، وهو روى عن أخيه أنس بن سيرين، وهو روى عن أنس بن مالك حديثاً. فوقع في هذا السند ثلاثة تابعون إخوة روى بعضهم عن بعض.

* * *

10 ـ فَمتَّفِقٌ جِسمِي وَسُهْدِي وَعبرتِي وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي المُبَلْبلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي **المتفق والمفترق**، وحد

---

(1) محل الشاهد في قوله: «أنثييه» فإنه مدرجة بدليل أن مس الأنثيين لا يوجب الوضوء اتفاقاً، كما بين ذلك تلميذ المصنف الحافظ ابن قطلوبغا في رسالته الآتية إن شاء اللّه تعالى.

(2) ويسمى حينئذٍ: مروي الأقران.

المتفق: ما اتفق لفظه وخطه، ويقع على أقسام ثمانية، **أحدها**: الاتفاق في اسم الشخص وأبيه كالخليل بن أحمد، وفي هذا القسم ستة كذلك. والمفترق: ضده[1].

* * *

11 ـ وَمُؤتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي وَلوْعَتِي وَمخْتَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْك آمُلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي **المؤتلف والمختلف**، وحد المؤتلف: ما اتفق في الخط واختلف في اللفظ، وهذا نوع مهم ينبغي لطالب الحديث أن يعتني بمعرفته. وأول من صنف في هذا النوع عبد الغني بن سعيد، ثم شيخه الدارقطني.

مثاله: عثام بن علي وغنام بن أوس.

والمختلف: ضده[2].

* * *

12 ـ خُذِ الْوَجْدَ مِنِّي مُسْنَداً، وَمُعَنْعَناً فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ

اشتمل هذا البيت على ثلاث قواعد:

الأولى: **المسند**، وحده: ما اتصل إسناده من رواته من أوله إلى منتهاه؛ كذا حكاه الخطيب عن أهل الحديث، وقال: أكثر ما يستعمل في المرفوع دون الموقوف.

الثانية: **المعنعن**، وحده: ما يقال فيه عن فلان عن فلان، وعدّه بعضهم مرسلاً، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه متصل.

الثالثة: **الموضوع**، وحده عند المحدثين: المختلق على الرسول صلّى اللّه عليه وآله وسلم. وهو شر الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم بحاله إلا ببيان وضعه، ويعرف وضع الحديث بالإقرار الواضع أو ركاكة اللفظ وغير ذلك.

فرع: من غريب الجويني تكفير واضع الحديث.

تنبيه: الهوى مقصور وممدود فالمقصور هو هوى النفس كالعشق والممدود هو الجو بين السماء والأرض.

* * *

---

(1) قلت: قوله: «والمفترق ضده» مشكل، وقد استشكله تلميذه الحافظ ابن قطلوبغا كما سيأتي إن شاء اللّه تعالى قريباً.

(2) قلت: فيه ما في الذي مر قبله مثله، وانظر الرسالة الآتية إن شاء اللّه تعالى.

13 ـ وَذِي نُبَذٌ مِنْ مُبْهَمِ الحُبِّ فَاعْتَبِرْ   وغَامِضُهُ إنْ رُمْتَ شَرْحاً أطَوَّلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: المبهم، وحده: ما جاء في رجال السند غير مسمى، مثاله: سفيان عن رجل.

الثانية: الاعتبار، وحده: أن ينظر في الراوي الذي لم يتابع؛ هل تابعه من فوقه ثقة على الرواية أم لا؟، كذا ذكره الحافظ أبو حاتم بن حبان.

تنبيه: التطويل ضد الاختصار، فالتطويل: تكثير اللفظ وتقليل المعنى، والاختصار: تقليل اللفظ وتكثير المعنى.

* * *

14 ـ عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ   وَمَشْهُورُ أوْصَافِ المُحِبِّ التَّذَلُّلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدتين:

الأولى: العزيز، وحده: ما رواه اثنان أو ثلاثة.

الثانية: المشهور، وحده: ما رواه أكثر من ثلاثة، كذا قال الحافظ ابن منده.

تنبيه: في البيت **طباق** بين لعزيز وذليل، وحد الطباق: الجمع بين متقابلين.

* * *

15 ـ غَرِيبٌ يُقَاسِي البُعْدَ عنكَ وَمَا لَه   وحَقِّكَ عَن دَارِ الْقِلَى مُتَحَوَّلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي **الغريب،** وحده: ما رواه واحد، كذا قال الحافظ ابن منده.

تنبيه: الغرابة تارة ترجع إلى السند وتارة إلى المتن.

تذنيب: كل واحد من العزيز والمشتهر والغريب يجوز أن يكون صحيحاً وأن يكون ضعيفاً، فافهم ذلك.

* * *

16 ـ فَرِفْقاً بِمَقْطُوعِ الوَسائِلِ ما لَهُ   إلَيْك سَبِيلٌ لاَ وَلاَ عنك مَعْدِلُ

اشتمل هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي **المقطوع،** وحده: ما أضيف إلى التابعين من أقوالهم وأفعالهم.

تنبيه: الرفق ضد العنف، وفي الخبر: «**ما كان الرفق في شيء إلا زانه**»[1]. وعن الشافعي رضي اللَّه عنه: قد يرفق بالقليل فيكفي، وقد يخرق بالكثير فلا يكفي.

* * *

17 ـ فَلا زِلْتَ في عِزٍ مَنيعٍ وَرِفْعَةٍ وَلاَ زِلتَ تَعْلُوُ بالتَجَنّي فَأنْزِلُ

اشتملَ هذا البيت على قاعدة واحدة، وهي **الإسناد العالي**، وحده: ما قلَّت رجاله.

وضده: **النازل**، وهو: ما كثرت رجاله.

قال أحمد: طلب الإسناد العالي سُنَّة عن من سلف. وقيل ليحيى بن معين في مرض موته: ما تشتهي؟، قال: إسناداً عالياً وبيتاً خالياً.

والعلو أقسام أفضلها القرب من رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلم بإسناد نظيف.

* * *

18 ـ أُوَرِّي بِسُعدَى وَالرَّبَابِ وزينَبِ وَأنْتَ الذِي تُعنى وأنْت المُؤَمَّلُ

التورية: إطلاق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويطلق القريب ويراد به البعيد، مثاله قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَـٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ [سورة الذاريات: 47].

* * *

19 ـ فَخُذْ أوَّلاً مِن آخرٍ ثُمَّ أوَّلاً مِنَ النِّصْفِ مِنْهُ فَهوَ فِيهِ مُكَمَّلُ

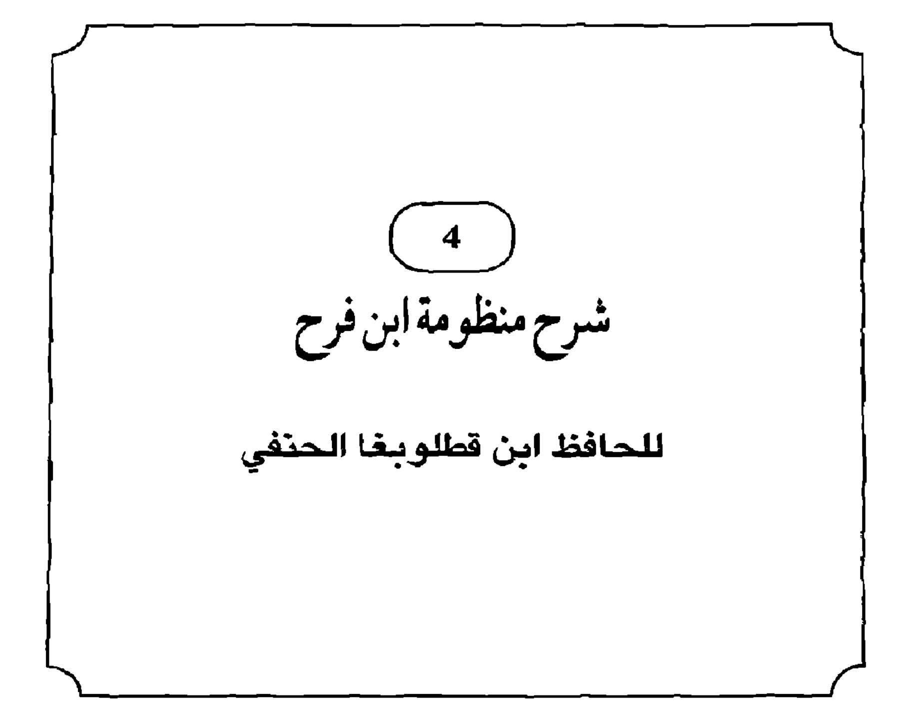
20 ـ أبَرُّ إذَا أقْسَمْتُ أنّي بِحُبِّهِ أَهِيمُ وَقَلْبِي بالصبابة مُشْعَلُ

أي فخذ الكلمة الأولى من النصف الأول وهي «أبر»، ثم الكلمة الأولى من النصف الأخير، وهي «أهيم» يصير ذلك اسم من تغزل فيه؛ وهو «إبراهيم».

واللَّه تعالى أعلم، والحمد للَّه وحده، وصلّى اللَّه على من لا نبي بعده، محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

---

(1) رواه مسلم في صحيحه (4/ 2004) من حديث عائشة رضي اللَّه عنها.



4

شرح منظومة ابن فرح

للحافظ ابن قطلوبغا الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد [illegible]

قال الشيخ الإمام العالم العلامة زين الدين أبو المعالي ابن [illegible]

[illegible] رحمه الله ونور ضريحه قد سألني بعض [illegible]

في حل [illegible] ابن فرح الإشبيلي فلخصت له [illegible] في شرح

شيخنا الإمام العلامة أبي عبد الله شمس الدين محمد ابن جماعة

المسمى بزوال الترح في شرح منظومة ابن فرح ثم رأيت

شرحًا آخر قيل إنه للشيخ [illegible] رحمه الله [illegible]

[illegible] الله [illegible] شيخنا [illegible] الله [illegible]

[illegible] ابن [illegible] والله [illegible]

[illegible]

[illegible] العدل الضابط عن العدل الضابط [illegible]

من غير شذوذ ولا علة قادحة والعدل [illegible] بالعدالة

[illegible] ملكة تمنع من اقتراف الكبيرة والإصرار على

الصغيرة [illegible] المفسد [illegible] التي توجب [illegible] وأصح الأسانيد

قال البخاري مالك عن نافع عن ابن عمر قالوا [illegible]

[illegible]

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

وذلك من اجل انواع الغلو قال محمد ابن مسلم قرب الاسناد
قرب الى الله تعالى قلت وداخله الى قوله [illegible]

التورية اطلاق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويطلق
القريب ويراد به البعيد مثاله قوله تعالى والسماء
بنيناها بايد

اي خذ الكلمة اولا من النصف الاخير
وهي ابراهيم ثم الكلمة الاولى من النصف الاول وهي ابن بصيص
وذلك اسم من تغزل فيه وهو ابراهيم قلت لا بل خذ الكلمة
الاولى من البيت الاخير ثم الكلمة الاولى من النصف منه
والله اعلم تم الشرح المبارك المبرور على يد كاتبه الفقير الى الله
احوج العباد الى ربه سبحانه
محمد درويش ابن [illegible]
غفر الله لهما ولمن [illegible]
آمين
آمين

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

ترجمة الحافظ ابن قطلوبغا الحنفي

هو: القاسم بن عبد اللّه السودوني زين الدين المعروف بقاسم الحنفي العلاّمة الحافظ الفقيه.

ولد في المحرم سنة 802هـ، مات أبوه وهو صغير فنشأ يتيماً وحفظ القرآن وكتباً عرض بعضها على العز بن جماعة ثم أقبل على الاشتغال على جماعة من علماء عصره كالعلاء البخاري والشرف السبكي وابن الهمام، وقرأ في غالب الفنون وتصدر للتدريس والإفتاء قديماً، وأخذ عنه الفضلاء في فنون كثيرة وصار المشار إليه في الحنفية ولم يخلف بعده مثله.

مكثر من التصنيف، من مؤلفاته: شرح النخبة لابن حجر، تخريج أحاديث عوارف المعارف للسهروردي، تخريج أحاديث الاختيار شرح المختار، إتحاف الأحياء بما فات من تخريج أحاديث الأحياء، منية الألمعي بما فات الزيلعي، بغية الرائد في تخريج أحاديث شرح العقائد، نزهة الرايض في أدلة الفرائض، والاهتمام الكلي بإصلاح ثقات العجلي، تقويم اللسان في الضعفاء، تبصرة الناقد في كبت الحاسد في الدفع عن أبي حنيفة، وغيرها.

* * *

من مصادر ترجمته:

الضوء اللامع للسخاوي (6/ 184).

البدر الطالع للشوكاني (2/ 45).

الفوائد البهية للكنوي (ص: 99).

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى اللّه وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

قال الشيخ الإمام العالم العلاّمة زين الدين أبو المعالي ابن قطلوبغا الحنفي قدّس اللّه روحه ونور ضريحه:

قد سألني بعض الإخوان في حَلِّ قصيدة ابن فرح الإشبيلي، فلخصتُ له ما في شرح شيخنا الإمام العلاّمة أبي عبد اللّه شمس الدين محمد بن جماعة المسمى بزوال الترح في شرح منظومة ابن فرح، ثم رأيت شرحاً آخر قيل إنه لشيخنا المذكور، فذكرت ما خالفه بقيل، إذ غالب ظني أنه لغير شيخنا المذكور، ثم تبين أنه لأبي عبد اللّه محمد بن عبد الهادي، واللّه أعلم.

* * *

1 ـ غَرَامِي صَحِيحٌ وَالرَّجَا فِيك مُعْضَلُ وَحُزْنِي وَدَمعِي مُرْسَلٌ، وَمُسَلْسَلُ

الصحيح: ما رواه العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة، **والعدل**: المتصف بالعدالة، **والعدالة**: ملكة تمنع من اقتراف الكبيرة والإصرار على الصغيرة، **والكبيرة**: المعصية التي توجب الحد.

وأصح الأسانيد؛ قال البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر، قالوا: فعلى هذا أصحها الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر. **قلتُ**: وقع لنا منه حديث نهى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم عن بيع حبل الحبلة. ولم يُعَرِّف **الضابط**، ويمكن أن يقال إنه المتقن لما حفظه.

والمعضل: ما سقط من سنده اثنان، **قلتُ**: فأكثر مع التوالي.

قال: مثاله: قول مالك: نهى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم عن قتل الكلاب لسقوط نافع وابن عمر. **قلت**: هذا **معلّق**؛ إذ هو من صيغ مصنف، وبهذا القبيل يفارق المعضل، واللّه أعلم.

والمرسل: ما سقط من سنده الصحابي. **قلتُ**: فلا وجه للشافعية في رد قول التابعي: قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم كذا ونحوه من أقسام

السُنَّة. مثاله: قول نافع: نهى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم عن قتل الكلاب، وقيل: **المرسل**: ما رواه التابعي عن النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم، وفي الاحتجاج به خلاف مشهور. وهذه العبارة أصح، واللّه أعلم.

والخلاف المذكور هو أنه حجة عندنا وعند مالك، وليس بحجة عند الشافعي.

المسلسل هو: ما اتفقت رواته على صفة أو حالة أو كيفية.

مثاله: أن يقول حدثني واللّه فلان بكذا قال: حدثني واللّه فلان بكذا.. إلى آخره. ويسمى مسلسل الحلف.

وفي نسخة[1]: المسلسل قيل قولهم سمعت فلاناً إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم.

* * *

4 ـ وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ وَذُلِّيَ أَجْمَلُ

الضعيف، قال: ما ليس صحيح ولا حسن، قلتُ: ولم يعرف الحسن بعد، وسيأتي. قيل: وهو جنس أنواعه كثيرة، كالشاذ والمعضل والمضطرب. قلت: وما بكل ذا حصل.

والمتروك: ما انفرد بروايته من أجمع على ضعفه. **قلت**: وهو من أقسام الضعيف، عطفه في النظم من عطف الخاص.

والصبر: حبس النفس عند الجزع[2].

* * *

3 ـ وَلا حَسَنٌ إلاّ سَمَاعُ حَدِيثِكُمْ مُشَافَهَةً يُمْلَى عَليَّ فَأَنْقُلُ

الحسن: ما اتصل سنده واشتهر مخرجه، وفي سنده مستور أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان. وفي نسخة: هو ما عرف مخرجه واشتهرت رجاله، وقيل: الذي فيه ضعف قريب محتمل، وقيل: الذي لم يبلغ رواته درجة الصحيح في الحفظ والإتقان.

قلتُ: وليس في كل هذا تعريف سالم، واللّه أعلم.

---

(1) مراده بقوله وفي نسخة: شرح الحافظ ابن عبد الهادي رحمه اللّه.

(2) جاء في الأصل: حسن اليقين عند الجزع، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته، فالمصنف رحمه اللّه ينقل عن شرح شيخه السابق، وتلك عبارته هناك، واللّه تعالى أعلم.

والمشافهة: السماع من لفظ الشيخ، قيل: وهي أرفع من القراءة عليه، وفي شرح شيخنا قراءة المتعلم، وقيل: هما سواء. قلت: والفرق الآن: استعمالهما في الإجازة.

* * *

4 ـ وَأَمْرِيَ مَوْقُوفٌ عَلَيكَ وَلَيْسَ لِي عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

الموقوف: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل، وقيل: الموقوف ما يوقف على الصحابي ولم يرفع إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم. **وقلت**: والأول حسن واللّه أعلم.

الأثر يطلق على المروي سواء كان عن النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم أو عن الصحابي، قال النووي: هذا هو المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم واصطلح عليه السلف وجماهير الخلق، وقال الفقهاء الخراسانيون: الأثر ما يضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه. قال شيخنا: فكل واحد من الموقوف والمرفوع أخص من الأثر مطلقاً، والأثر أعم مطلقاً، واللّه أعلم.

* * *

5 ـ وَلَوْ كَانَ مَرْفُوعاً إلَيْكَ لَكُنْتَ لِي عَلَى رَغْمِ عُذَّالِي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ

قيل **المرفوع**: ما أضيف إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم من قول أو فعل.

وقيل: ما أخبر به الصحابي عن قول النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم أو فعله.

وقال شيخنا في شرحه: المرفوع: ما أضيف إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم من قول أو فعل. **قلتُ**: أو تقرير أو وصف أو أضيف إلى زمانه. مثال القول: «إنما الأعمال بالنيّات» ونحوه.

ومثال الفعل: رجم النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم يهوديين زَنَيَا، وسهى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم في السجود، ونحو ذلك.

قال شيخنا: في المثال الأول والثاني مساهلة. **قلتُ**: لصدقه بالأثر، واللّه أعلم.

* * *

6 ـ وَعَذْلُ عَذُولِي مُنكرٌ لاَ أَسِيغُهُ وَزُورٌ، وتَدْلِيسٌ يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

المنكر: ما انفرد به من لم يبلغ في الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

قلتُ: ليس هذا بمنضبط، واللَّه أعلم. قيل: نحو حديث: أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي اللَّه عنها: أن رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم قال: «**كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديدَ بالخَلِقِ**». تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، بل تكلم فيه ابن معينٍ وغيره.

والتدليس أقسام: **تدليس الإسناد**، وهو قسمان: **أحدهما**: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه موهماً سماعه، **والثاني** ـ ويقال له **تدليس التسوية** ـ وهو: أن يسقط من الإسناد ضعيفاً أو صغيراً أو يصل الإسناد بعضه ببعض. **وتدليس الشيوخ** وهو أن يذكر شيخه بما لا يعرف.

قال: **وتدليس غير مذموم**، وهو أن يسقط ثقة سمعه منه .ـ قلتُ: ويعرف ذلك، كتدليس ابن عيينة. قال حافظ العصر أبو الفضل العسقلاني: وفي حكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلاً أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح. انتهى.

وعندي أن لا يقبل الثاني[1] وإن صرح فيه بالتحديث إلا بعد الاعتبار عليه في بقية السند، واللَّه أعلم.

* * *

أُقَضِّي ـ زَمَانِي فِيك مُتَّصِلَ الأسَى وَمُنْقَطِعاً عَمَّا بِهِ أتَوَصَّلُ

المتصل: ما اتصل إسناده بسماع كل راوٍ ممن فوقه إلى منتهاه، وهو أعم من وجه من المرفوع والموقوف، وهما أخص منه من وجه.

والمنقطع: ما لم يتصل إسناده كيف كان، فهو أعم من المرسل والمعضل مطلقاً، وهما أخص منه مطلقاً.

* * *

(1) أي تدليس التسوية، والمعنى أن شرط انتفاء تدليس التسوية أن يصرح المدلّس بسماعه من شيخه، وسماع شيخه من شيخه.
قال الحافظ ابن حجر رحمه اللَّه في النكت على ابن الصلاح (1/ 293): «الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري، قال الحافظ: واشتمل حديث الأوزاعي زيادة على حديث ابن عيينة، **توقف الحكم بصحتها على تصريح الوليد بسماعه من الأوزاعي، وتصريح الأوزاعي من الزهري؛ لأن الوليد بن مسلم من المدلّسين على شيوخه وشيوخ شيوخه**».

8ـ وَهَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ مُدْرَجٌ تُكَلِّفُنِي مَا لاَ أُطِيقُ فَأَحْمِلُ

المدرج: ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة متصلاً به من غير فصل.

ويدل على المدرج مجيء الحديث في بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا، وهذا طريق ظني.

وقيل هو ما أدرج في حديث رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم من كلام بعض رواته بأن ذكره موصولاً بالحديث من غير ذكر قائله فيلتبس الأمر ويوهم أن الجميع حديث.

فرع: قد يقع الإدراج في وسط الحديث، كما لو قال: «من مس أنثييه فليتوضأ» ينفي إدراج هذه الكلمة إنه لا يقبل إيجاب الوضوء من مس الأنثيين، واللَّه أعلم.

* * *

9ـ وَأَجْرَيتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجا وَمَا هِيَ إلاَّ مُهْجَتِي تَتَحَلَّلُ

المدبج: أن يروي القرينان ـ أي المشتركان في السن والأخذ عن المشايخ ـ كل منهما عن الآخر كأبي هريرة وعائشة ومالك والأوزاعي وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني.

فرع: فلو روى أحد القرينين عن الآخر من غير عكس ـ أي من غير أن يروي كل واحد منهما عن الآخر ـ لم يسم مُدَبَّجاً، فيسمى مروي الأقران. قيل: مثل رواية سليمان التيمي عن مسعر[١] من غير عكس.

تذنيب: من المستطرفات أن محمد بن سيرين روى عن أخيه يحيى بن سيرين، وهو روى عن أخيه أنس بن سيرين، وهو روى عن أنس بن مالك حديثاً. فوقع في هذا السند ثلاثة تابعون إخوة، وروى بعضهم عن بعض.

قلتُ: وقع لنا ما هو أظرف، وهو ما رويناه من طريق السلفي حدثنا أبو حازم أحمد بن محمد بن الصّلت الدلال حدثنا أبو حازم محمد بن علي الوشا، حدثنا أبو أحمد إسحاق بن محمد النيسابوري، حدثنا الحسن بن أسلم، حدثنا محمد بن الحارث الهاشمي، حدثنا الحكم بن سنان المحاربي، حدثنا

(1) في الأصل: مسعود، وهو تصحيف.

هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أخيه يحيى بن سيرين، [عن أخيه معبد بن سيرين عن أخيه أنس بن سيرين][1]، عن أنس بن مالك قال: سمعت رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلم يقول: «**لبيك حجا حقا، تعبُّداً ورِقًّا**».

* * *

10 ـ فَمتَّفِقٌ جِسمِي وَسُهْدِي وَعبرتِي وَمُفْتَرِقٌ صَبْرِي وَقَلْبِي المُبَلْبلُ

قال شيخنا: **المتفق**: ما اتفق لفظه وخطه، ويقع على أقسام ثمانية، **أحدها**: الاتفاق في اسم الشخص وأبيه كالخليل بن أحمد، وفي هذا القسم ستة كذلك. **والمفترق**: ضده. انتهى.

قلتُ: التعريف بتمامه، إذ ليس الافتراق إلا بالأشخاص، فقوله: «والمفترق: ضده»، إن أراد ما اتفق لفظاً لا خطاً فهو النوع الآتي، وإن أراد ما لا يتفق لا لفظاً ولا خطاً فليس مما نحن فيه بشيء، واللّٰه أعلم.

وقوله: ويقع على أقسام ثمانية **الأول** ذكره، **والثاني**: أن يقع الاتفاق في الاسم واسم الأب والجد، **والثالث**: في الكنية والنسبة، **والرابع**: في الاسم وكنية الأب، **والخامس**: في الاسم واسم الأب والنسبة، **والسادس**: في الاسم والكنية، **والسابع**: في النسبة، **والثامن**: في الكنية واسم الأب.

كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة. وأبي عمران الجوني اثنان، وصالح بن أبي صالح أربعة، ومحمد بن عبد اللّٰه الأنصاري اثنان، وعبد اللّٰه وحماد وأبو حمزة والأسلي والحنفي عشرة، وأبي بكر بن عياش ثلاثة. **قيل**: ومن ذلك محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري اثنان في عصر واحد يروي عنهما الحاكم، أحدهما أبو العباس الأصم، والآخر أبو عبد اللّٰه ابن الأخرم.

* * *

11 ـ وَمُؤتَلِفٌ وَجْدِي وَشَجْوِي وَلَوْعَتِي وَمختَلِفٌ حَظِّي وَمَا مِنْك آمَلُ

قال شيخنا: **المؤتلف**: ما اتفق في الخط واختلف في اللفظ، مثل: عثام بن علية وغنام بن أوس. **قلتُ**: الأول بمهملة ومثلثة والثاني بمعجمة ونون.

قال: **والمختلف**: ضده. **قلتُ**: في هذا ما في الذي قبله، إلا أن يدعى

---

(1) سقط من الأصل، وانظر الفوائد المنتقاة لأبي علي الصوري.

التضاد بالنسبة إلى الآباء والأبناء، فيمكن، إلا أنه لا يسمى بالمختلف، بل **بالمتشابه** كما قال الخطيب وغيره.

وزاد في الشرح الغريب(1): ويسير بن عمر وبُشير؛ الأول بالياء والمهملة، والثاني بالموحدة والمعجمة، وجرير وحَرِيز بن عثمان؛ الأول بالجيم وآخره راء مهملة، والثاني بمهملة وآخره زاي معجمة، وحُضَين بن منذر وحصين؛ الأول بمعجمة، والثاني بمهملة.

* * *

12 ـ خُذِ الْوَجْدَ مِنّي مُسْنَداً، وَمُعَنْعَناً فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الْهَوَى يَتَحَلَّلُ

قال شيخنا: **المسند**: ما اتصل إسناده من رواية أوله إلى منتهاه. كذا حكاه الخطيب عن أهل الحديث، وقال: وأكثر ما يُستعمل ذلك في المرفوع دون الموقوف.

والمعنعن: ما يقال فيه فلان عن فلان وعدَّه بعضهم مرسلاً، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه متصل. انتهى. **قلتُ**: إنما يحمل على الاتصال إذا لم يكن المعنعن مدلّساً وأمكن لقاء بعضهم بعضاً، وشرط البخاري ثبوت اللقاء ولو مرة.

والموضوع: هو المُختلق على رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم، ولا تحل روايته لأحد علم بحاله إلا مع البيان.

ويعرف الوضع: بإقرار الواضع، أو بركاكة اللفظ، أو غير ذلك.

فرع: من غرائب إمام الحرمين تكفير واضع الحديث.

* * *

13 ـ وَذِي نُبَذٌ مِنْ مُبْهَمِ الحُبِّ فَاعْتَبِرْ وَغَامِضُهُ إنْ رُمْتَ شَرْحاً أَطَوّلُ

المبهم: هو ما جاء في السند غير مسمى، نحو: سفيان عن رجلٍ عن الزهري. انتهى. **قلتُ**: ويأتي في المتن أيضاً، كرأيت رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم ورجل آخذ بزمام ناقته، ونحوه.

ويعرف بمجيئه مصرحاً به من طريق آخر.

والاعتبار: أن ينظر في الراوي الذي لم يتابع؛ هل تابعه من فوقه ثقة على الرواية أم لا، كذا ذكره الحافظ أبو حاتم بن حبان. انتهى.

---

(1) مراده شرح الحافظ ابن عبد الهادي رحمه اللَّه.

قلتُ: ويحتمل أن يشير ببقية البيت إلى ما خفي معناه أو دق فهمه فيحتاج إلى شرح **الغريب** وبيان المشكل، فالمبهم في السند والغامض في المتن، والله أعلم.

وقيل: **الغامض** من الحديث: ما يكون له صورة المتصل ولا يكون كذلك.

مثاله: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة قال: قال رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم: «**إن وليتموها أبا بكر فقويّ أمين . . .**» الحديث.

فهذا صورته صورة المتصل وهو منقطع في موضعين؛ لأن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضاً من أبي إسحاق، وإنما من شَريك عن أبي إسحاق.

قلت: وهو **المعلول**، واللَّه أعلم.

* * *

14 ـ عَزِيزٌ بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعِزِّكُمْ وَمَشْهُورُ أَوْصَافِ الْمُحِبِّ التَّذَلُّلُ

العزيز: ما رواه اثنان أو ثلاثة. **والمشهور**: ما رواه أكثر من ثلاثة، كذا قاله الحافظ ابن منده.

قلتُ: التحرير أن العزيز أقل من اثنين عن أقل من اثنين، والمشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، واللَّه أعلم.

وفي البيت **الطباق** بين العزيز والذليل، وحده: الجمع بين المتقابلين.

* * *

15 ـ غَرِيبٌ يُقَاسِي الْبُعْدَ عنكَ وَمَا لَه وحَقِّكَ عَنْ دَارِ الْقِلَى مُتَحَوَّلُ

الغريب: ما رواه واحد، قاله ابن منده. والغرابة ترجع تارة إلى السند، وتارة إلى المتن.

وكل واحد من العزيز والغريب والمشهور يجوز أن يكون صحيحاً وأن يكون ضعيفاً.

وقيل: الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثه إذا انفرد عنهم بالحديث سمي **غريباً**، [فإذا روى عنهم رجلان

أو ثلاثة واشتركوا في حديث: يُسمى **عزيزاً**][1]، فإذا روى الجماعة حديثاً يسمى **مشهوراً**.

* * *

16 ـ فَرِفْقاً بِمَقْطُوعِ الوَسائِلِ ما لَهُ   إلَيك سَبِيلُ لاَ وَلاَ عنْك مَعْدِلُ

المقطوع: ما أضيف إلى التابعين من أقوالهم وأفعالهم. وقيل: الحديث المقطوع غير المنقطع، ويقال في جمعه: مقاطع ومقاطيع، وهو جاء عن التابعين منقولاً عنهم من أفعالهم. قلت: والأول أولى، واللَّه أعلم.

* * *

17 ـ فَلا زِلتَ في عِز مَنيعٍ وَرِفْعَةٍ   وَلاَ زِلتَ تَعْلُو بالتَجَنُّي فَأنْزِلُ

الإسناد العالي: ما قلَّت رجاله. وضده **النازل**، وهو: ما كثُرت رجاله.

والعلو أقسام، أفضله القرب من رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم بإسناد نظيف.

قيل: أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّة بالغة من السنن المؤكدة. قال ابن المبارك: لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. فطلب العلو سُنَّة أيضاً. قال الإمام أحمد: الإسناد العالي سُنَّة عن من سلف. وقيل ليحيى بن معين في مرض موته: ما تشتهي؟، قال: إسناداً عالياً وبيتاً خالياً. والعلو أقسام منها القرب من رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وآله وسلم بإسناد نظيف غير ضعيف. قال محمد بن مسلم: قرب الإسناد قربة إلى اللَّه تعالى. قلت: لا حاجة إلى قوله غير ضعيف.

* * *

18 ـ أُوَرِّي بِسُعدَى وَالرَّبَابِ وزيْنَبٍ   وَأنْتَ الذِي تُعنى وأنْت المُؤَمَّلُ

التورية: إطلاق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويطلق القريب ويراد به البعيد، مثال قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ [سورة الذاريات: 37].

* * *

19 ـ فَخُذْ أوَّلاً مِن آخرٍ ثُمَّ أوَّلاً   مِنَ النِّصْفِ مِنْهُ فَهوَ فِيهِ مُكَمَّلُ

20 ـ أَبَرُّ إذَا أقْسَمْتُ أنّي بِحُبِّهِ   أَهِيمُ وَقَلْبِي بالصبابة مُشْعَلُ

أي فخذ الكلمة الأولى من النصف الأخير وهي «أهيم»، ثم الكلمة

(1) زيادة من شرح ابن عبد الهادي، سقطت من الأصل.

الأولى من النصف الأول وهي «أبر»، يصير ذلك اسم من تغزل فيه؛ وهو «إبراهيم». قلت: لا بل خذ الكلمة الأولى من البيت الأخير، ثم الكلمة الأولى من النصف منه. والله أعلم.

تم الشرح المبارك المنير
على يد مرتبه الفقير إلى الله
أحوج إلى العباد إلى ربه سبحانه
محمد درويش بن محمد القوي
غفر الله لهما وللمسلمين أجمعين
آمين

فهرس المحتويات